



سلطنة عمان
كلية العلوم والآداب
قسم اللغة العربية

الجمال التي لا محل لها من الإعراب (نقد – وتوجيه)

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير

في اللغة العربية وآدابها

تخصص: الدراسات اللغوية العربية

إعداد الطالب

سامي بن علي بن خلفان الكندي

إشراف الأستاذ الدكتور

سعيد جاسم الزبيدي

١٤٣٧-١٤٣٨هـ / ٢٠١٦-٢٠١٧م

لجنة المشروع البحثي / الرسالة

اسم الطالب: سامي بن علي بن خلفان الكندي الرقم الجامعي: 03359854

عنوان الرسالة: الجمل التي لا محل لها من الإعراب- نقد وتوجيه.

لجنة المشروع البحثي / الرسالة:

1- المشرف الرئيس: أ.د. سعيد الزبيدي.

الدرجة العلمية: أستاذ.

القسم: قسم اللغة العربية.

الكلية/ المؤسسة: كلية العلوم والآداب.

التوقيع: التاريخ: ١٧/٢/٢٠١٧

2- عضو لجنة الإشراف: أ.د. محمد كراكيبي .

الدرجة العلمية: أستاذ.

القسم: قسم اللغة العربية.

الكلية/ المؤسسة: كلية العلوم والآداب.

التوقيع: التاريخ: ١٧/٢/٢٠١٧

3- عضو لجنة الإشراف: د. عبدالرحمن السفاسفة.

الدرجة العلمية: أستاذ مساعد.

القسم: قسم التربية والدراسات الإنسانية.

الكلية/ المؤسسة: كلية العلوم والآداب.

التوقيع: التاريخ: ١٧/٢/٢٠١٧

(لجنة مناقشة المشروع البحثي/الرسالة)

اسم الطالب: سامي بن علي بن خلفان الكندي الرقم الجامعي: 03359854

عنوان الرسالة: الجمل التي لا محل لها من الإعراب- نقد وتوجيه.

رئيس اللجنة: أ.د. أحمد هاشم المسامرائي.

الدرجة العلمية: أستاذ.

القسم: قسم اللغة العربية.

الكلية/ المؤسسة: كلية العلوم والآداب.

التوقيع: التاريخ: ٢٠١٧/٤/٢٤ م

1- المشرف الرئيس: أ.د. سعيد الزبيدي.

الدرجة العلمية: أستاذ.

القسم: اللغة العربية.

الكلية/ المؤسسة: العلوم والآداب.

التوقيع: التاريخ: ٢٠١٧/٤/٢٤ م

2- العضو (ممثل رئيس القسم): د. إيهاب أبو ستة.

الدرجة العلمية: أستاذ مساعد.

القسم: قسم اللغة العربية.

الكلية/ المؤسسة: كلية العلوم والآداب.

التوقيع: التاريخ: ٢٠١٧/٤/٢٤ م

3- الاسم: د. بدر القطيطي.

الدرجة العلمية: أستاذ مساعد.

الكلية/ المؤسسة: كلية العلوم التطبيقية بالرسناق.

التوقيع: التاريخ: ٢٠١٧/٤/٢٤ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ

مِمَّا يَجْمَعُونَ ﴿٥٨﴾﴾

سورة يونس، الآية (٥٨)

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
هـ	الملخص العربي
و	الملخص الإنجليزي
١	المقدمة
٨	التمهيد
٦٢-١٢	الفصل الأول: الجمل وإعرابها
١٥	المبحث الأول: الجملة عند النحويين القدماء
١٥	أولاً: حد الجملة عند النحويين القدماء
٢٢	ثانياً: أقسام الجملة عند النحويين القدماء
٢٧	المبحث الثاني: الجملة عند النحويين المحدثين
٢٧	أولاً: حد الجملة عند النحويين المحدثين
٣١	ثانياً: أقسام الجملة عند النحويين المحدثين
٣٥	المبحث الثالث: إعراب الجمل
٣٥	أولاً: موقف النحاة من إعراب الجمل
٤١	ثانياً: نقد لا محل له من الإعراب
٤١	١. المحل الإعرابي
٤٥	٢. رأي النحويين المحدثين في الإعراب المحلي
٥٠	٣. نقد لا محل لها من الإعراب
٥٣	ثالثاً: الجمل التي لا محل لها من الإعراب
١٦٠-٦٣	الفصل الثاني: آراء النحاة في الجمل التي لا محل لها من الإعراب
٦٦	المبحث الأول: الجملة الابتدائية
٦٩	المبحث الثاني: الجملة الاستئنافية
٨٠	المبحث الثالث: الجملة الاعتراضية

الصفحة	الموضوع
٩٣	المبحث الرابع: الجملة التفسيرية
١٠٩	المبحث الخامس: جملة جواب القسم وجملة جواب الشرط غير الجازم
١٤١	المبحث السادس: جملة صلة الموصول
٢٣٣-١٦١	الفصل الثالث: نظرة تقويمية إلى الجمل التي لا محل لها من الإعراب
١٦٤	المبحث الأول: الجملة الاستئنافية
١٨٣	المبحث الثاني: الجملة الاعتراضية
١٩٣	المبحث الثالث: الجملة التفسيرية
٢٠٥	المبحث الرابع: جملة جواب القسم وجملة جواب الشرط غير الجازم
٢٢٤	المبحث الخامس: جملة صلة الموصول
٢٣٤	الخاتمة
٢٣٨	قائمة المصادر والمراجع

الملخص باللغة العربية

يقوم هذا البحث على مناقشة الجمل التي لا محل لها من الإعراب من خلال تتبع آراء النحويين في هذه الجمل قديماً وحديثاً والوقوف على خصوصية تراكيب الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وتحديد كيفية تأليفها والخصائص التي تميزها، ورصد أهم القواعد والأسس التي كانت تسيّر تفكير النحاة، وتوجهه نحو هذا الحقل من النحو، حاول فيه الباحث الربط بين آراء القدماء والمحدثين من أجل فهم جديد لهذه الجمل ودراساتها دراسة وصفية تحليلية نقدية، تقوم على معرفة بناء هذه الجمل، وفائدتها اللغوية، والكشف عن أنواعها، والعلاقة بينها وبين الكلام الواردة فيه، والوصول إلى رسم صورة للبحث أو إعادة رسم صورته بالاعتماد على المصادر والمراجع، من خلال:

١. تتبع آراء النحويين القدماء والمحدثين في الجمل التي لا محل لها من الإعراب للوصول إلى بيان حقيقة هل اتفق النحويون في عدم إعراب هذه الجمل؟
٢. مناقشة الأساس الذي حمل النحويين على عد هذه الجمل جملاً لا محل لها من الإعراب.
٣. نقد وتقويم آراء القدماء والمحدثين في الجمل التي لا محل لها من خلال الإجابة عن السؤال المهم هل من الممكن نقل الجمل التي لا محل لها من الإعراب إلى جمل لها محل من الإعراب.

Abstract

In this research, the researcher discusses the sentences that had no place to analysis express as trace grammarians opinion to these sentences by, whether in ancient times or modern times grammarians. With a good search reviewing the privacy of these sentence structure that had no place to analysis express, and to determine how sentences authored and it's characteristic, also to monitor the most important rules and principles that how grammarians path thinking, going towards this grammarians field about the grammatical orientation way.

The researcher has tried to link between the ancient and modern grammarians views for a new understanding of these sentences and study descriptive manner, analytical and criticism.

The study based on the knowledge of how these sentences was build, and extent its linguistic usefulness, to detect these sentences types, the relationship between those sentences and the words contained therein, access to draw a line for searching , or re-draw the line by relying on language and references sources by doing the following:

- 1 – Following the ancient and modern grammarians opinions to these sentences that had no place to analysis express to obtain a truth statement of an important question, **(Is there an agreement among grammarians not to do analysis express to these sentences?)**
- 2 - Discuss basics that grammarians built there grammar on in doing analysis expression to those sentences and final access that these sentences our no place for analysis express.
- 3 - Criticism and assessing the ancient and modern grammarians views to these sentences that had no place to analysis express through answering this important question which is!!!

Is it possible to move or change the sentences that had no place to analysis express and transform them to an analysis express sentences??

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فيرى كثير من الدراسين أن النحويين القدماء قد أهملوا تناول الجملة، فلم يعطوها حقها من الدراسة، فكما هو معلوم أن اهتمام النحويين بالجملة تبلور في القرن الثامن الهجري، أما قبل ذلك فكانت مادة الجملة مبعثرة ضمن موضوعات متفرقة في كتب النحاة، ولكن حتى عندما تناول النحاة الجملة ووظائفها لم يتناولوها إلا بمقتضى تأويلها بالمفرد، أي إنهم اكتفوا في عرض أقسام الجملة ووظائفها الطريقة التي اعتمدوا عليها في تصنيف الوحدات الكلامية وهي بيان وظائف المفردات، فكأن النحاة لم يتحرروا بعد من فكرة المفرد فقاوسوا إعراب الجمل على إعراب المفردات؛ لذلك قسموا الجمل إلى جمل لها محل من الإعراب، وهذه الجمل أسهب النحاة قديما وحديثا في التعريف بها والحديث عن وظائفها ودورها الإبلاغي والدلالي، وأما القسم الثاني وهو الجمل التي لا محل لها من الإعراب فبقيت غفلا دون دراسة ودون بيان لوظائفها ودورها في الكلام الواردة فيه، فحتى كلام المحدثين في هذه الجمل لم يتعد تعريفها وذكر الأمثلة عليها ولم يتجاوزهما إلى البحث عن دورها ووظيفتها في الكلام، وهذا الأمر يثير العديد من الإشكالات والأسئلة منها: ما إعراب الجمل وهل هو محل اتفاق لدى النحويين القدماء والمحدثين؟ وما المحل الإعرابي؟ وكيف بنيت هذه المسألة عند النحويين القدماء؟ وهل يقبلها درس النحوي الجديد؟ وهل من الممكن نقل الجمل التي لا محل لها من الإعراب إلى جمل لها محل من الإعراب؟

وكفى بمثل هذه الإشكالات والأسئلة حافزاً يدفع البحث للكشف عنها، وتحقيق بمن عنت له أن يبحث فيها، يقلب في صفحات الكتب عساه يظفر بما يفك إبهامها ويزيل إشكالها، وهو ما حاولت الكشف عنه في هذه الأوراق التي رمت جمعها تحت عنوان (الجمال التي لا محل لها من الإعراب - نقد وتوجيه)، ففي هذا البحث ناقش الباحث الجمال التي لا محل لها من الإعراب متتبعا آراء النحويين في ما قيل فيها قديما وحديثا محللا وموجها لإعرابها، حاول فيه الباحث الربط بين آراء القدماء والمحدثين من أجل فهم جديد لهذه الجمال ودراستها دراسة وصفية تحليلية نقدية، تقوم على معرفة بنائها، وفائدتها اللغوية، والكشف عن أنواعها، والعلاقة بينها وبين الكلام الواردة فيه، والوصول إلى رسم صورة للبحث أو إعادة رسم صورته بالاعتماد على المصادر والمراجع، ومن أهم أسباب اختيار الباحث لهذا البحث:

١. لم يجد الباحث من المعنيين بدراسة النحو العربي - فيما وقع بين يديه من مراجع ومصادر - قد خصوا هذه الجمال تحديدا بدراسة مستقلة تعنى بها، ودرستها دراسة تقوم على الوصف، وتحديد خصائصها، ودراسة أغراضها اللغوية في الكلام الواردة فيه.

٢. تتبع آراء النحويين القدماء والمحدثين فيها للوصول إلى بيان حقيقة هل اتفق النحويون على عدم إعراب هذه الجمال؟

٣. مناقشة الأساس الذي حمل النحويين على عد هذه الجمال لا محل لها من الإعراب.

٤. نقد وتقويم آراء القدماء والمحدثين من خلال الإجابة على السؤال المهم هل من الممكن نقلها إلى جمال لها محل من الإعراب؟

وفي ظل هذه الإشكالات وانطلاقاً من المسوغات سطر الباحث هدفين رئيسين
ينحصر فيهما مادة البحث، ويتفرع منهما أهداف جزئية تابعة لها أو منبثقة عنها يمكن أن
يستخلصها القارئ من خلال البحث، والهدفان هما:

١. الوقوف على خصوصية تراكيب الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وتحديد كيفية
تأليفها والخصائص التي تميزها، ورصد أهم القواعد والأسس التي كانت تسيّر تفكير النحاة،
وتوجهه نحو هذا الحقل من النحو، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن تلك القواعد والأسس
لم تكن إلا نظرة نافذة، ورؤية عميقة، لها قوة فكر، وعمق بصيرة، أحسنت التنظير والتفسير
لقواعد اللغة، ومتابعة الدراسة والتنظير على هذا المنوال يمكننا من إعادة صياغة مادة
النحو صياغة حديثة وفق الأصول التي قررها النحويون.

٢. الانطلاق لاستكمال عمل النحاة بدراسة وظائف الجمل التي لا محل لها من الإعراب،
لنصل إلى معرفة العلاقة التي تربطها هذه الجمل بالنص أو الخطاب الذي هي فيه،
وهذه المعرفة لا بد منها من أجل بناء قواعد تنسيقية مشتركة في الفهم والحكم والتأويل
ثم التقويم لمسائل يرى الباحث أنه استعصى على الدرس النحوي حلها، فيقوم البحث
بالنظر إلى الجملة بوصفها جزءاً من السياق أو النص وأن استقلال الجملة إنما هو
استقلال نسبي، فعليه كان لا بد من النظر إلى التركيب والمعنى معا لكي نحكم على
تركيب ما في سياق ما بالإعراب من عدمه؛ لذا قام الباحث بمناقشة أقوال النحاة
وشواهدهم - في ما ذهبوا إليه من عد هذه الجمل لا محل لها - مناقشة عميقة،
والنظر إليها نظرة فاحصة دقيقة، مستعيناً في ذلك بالله العلي أولاً، ثم بأساتذتي في
الإشراف ثانياً، وهم أساتذة مشهود لهم بالأصالة والتحقيق، غير تعسف في الأحكام؛
لأن الهدف من هذا ليس الوصول إلى نتائج مفروضة على البحث بل إلى نتائج تابعة
له من خلال فهم عميق للبناء النحوي.

اقتضت طبيعة البحث إلى جعله في ثلاثة فصول وخاتمة، وهي:

*** الفصل الأول: الجمل وإعرابها:** وقد عمد الباحث في هذا الفصل إلى أن يمر على ما

قيل في حد الجملة وتعريفها عند النحاة القدماء، ثم عند المحدثين، وكان الحديث فيها مختصرًا؛ لأن أغلب الدراسات التي تناولت بناء الجملة قد أفردت أبوابا ومباحث لهذا الجانب، وحوى هذا الفصل ثلاثة مباحث وهي:

١. المبحث الأول: الجملة عند النحويين القدماء: تكلم فيه الباحث عن شروط تأليف

الجملة عند النحويين القدماء، ثم عن تقسيم الجملة عندهم، وناقش فيه الباحث الفكرة التي على أساسها بني تقسيم الجمل عندهم وأهم التقسيمات.

٢. المبحث الثاني: الجملة عند النحويين المحدثين: فقد اختلف مفهوم الجملة عند

المحدثين نظرًا لاختلاف انتماءاتهم إلى المدارس اللغوية المختلفة التي تأثروا بها أو نتيجة تأثرهم بالنظريات اللغوية الغربية؛ لذا حاول الباحث الوقوف عند أهم أقوال النحويين المحدثين في تعريف الجملة وأقسامها.

٣. المبحث الثالث: إعراب الجملة: تكلم فيه الباحث عن اختلاف النحويين القدماء

والمحدثين في مسألتهم إعراب الجمل، والمحل الإعرابي من خلال مناقشة الأساس الذي قامت عليه هاتان المسألتان عند النحويين، ثم عدد الباحث الجمل التي لها محل والتي ليس لها محل مع ذكر الخلاف في ذلك.

*** الفصل الثاني: آراء النحاة في الجمل التي لا محل لها من الإعراب:** يتناول الجمل

التي لا محل لها من الإعراب من حيث بيان موقف النحاة قديما وحديثا من كل جملة عن طريق تتبع أقوال النحاة وعرضها، فأورد أقوال النحاة وآراءهم في كل جملة من هذه الجمل من مظانها النحوية، وقام الباحث بعرض أقوال النحاة في كل جملة على حدة؛

فقد عمد إلى تتبع أقوال النحاة في كل جملة بدءًا بالمصطلح والتطور الذي حدث له عند النحاة حتى استقر على ما اعتمدوا عليه من المصطلحات، ثم أتبعه بذكر آراء النحاة في الجملة، وأخيرًا أعرج إلى الأغراض اللغوية لكل جملة، فاحتوى هذا الفصل على ستة مباحث كل جملة من الجمل في مبحث.

- المبحث الأول: الجملة الابتدائية.
- المبحث الثاني: الجملة الاستئنافية.
- المبحث الثالث: الجملة الاعتراضية.
- المبحث الرابع: الجملة التفسيرية.
- المبحث الخامس: جملة جواب القسم وجملة جواب الشرط غير الجازم.
- المبحث السادس: جملة صلة الموصول.

* الفصل الثالث: نظرة تقييمية إلى الجمل التي لا محل لها من الإعراب: حاول الباحث

في هذا المبحث أن ينظر نظرة نقدية في ما قاله النحاة في إعرابها من خلال مناقشة أقوال النحاة وشواهدهم مناقشة عميقة، والنظر إليها نظرة فاحصة دقيقة، أتبعها بما يراه من آراء تقييمية لهذه الجمل اعتمادًا على مراجع النحو الأصلية من غير عجلة للوصول إلى النتائج، ومن غير تعسف في الأحكام؛ لأن الهدف من هذا ليس الوصول إلى نتائج مفروضة على البحث بل إلى نتائج تابعة له من خلال فهم عميق للبناء النحوي، وسيكون تقسيم على خمسة مباحث كل جملة ناقشها الباحث في مبحث مستقل، لذا احتوى هذا الفصل على خمسة مباحث هي:

- المبحث الأول: الجملة الاستئنافية.
 - المبحث الثاني: الجملة الاعتراضية
 - المبحث الثالث: الجملة التفسيرية.
 - المبحث الرابع: جملة جواب القسم وجملة، جواب الشرط غير الجازم.
 - المبحث الخامس: جملة صلة الموصول.
- ولم يقف الباحث عند الجملة التابعة؛ لأنها من بديئات الإعراب، فبما أن الأصل معرب فتكون معربة لأنها تابعة.
- وقد حاول الباحث أن يغترف من كتب النحو مختلف المشارب فمنها القديم: ككتاب سيبويه، ومعاني القرآن للفراء، والأصول في النحو لابن السراج، وشرح الرضي على الكافية، ويرجع الفضل الكبير إلى كتاب ابن هشام مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، وأما ما كان منها حديثاً، فأذكر منها: في النحو العربي - نقد وتوجيه- لمهدي المخزومي، وإعراب الجمل وأشباه الجمل لفخر الدين قباوة، ومقومات الجملة العربية لعلي أبي المكارم، وبناء الجملة العربية لمحمد حماسة، وغيرها من المراجع والمصادر التي استقى منها الباحث مادة بحثه وكانت زادا معيناً للباحث، وحاول الباحث أن يلتجئ بأقوال المفسرين في إعراب الآيات من أجل تبني الدعوة إلى نحو القرآن في تصحيح ما قد يقع من وهم في آراء النحاة.
- ومنهج البحث قائم على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على الاستقراء والتحليل والاستنتاج، حيث إنني بعدما قمت بجمع آراء النحاة في كل جملة وأناقشه وأنقده ثم أختار رأياً أميل إليه، وقد أتبني رأياً جديداً اعتماداً على قواعد النحو وأصوله.

ولم يكن الحصول على مادة البحث سهلاً ميسوراً، فجمع آراء النحاة وأقوالهم في هذه الجملة لم يكن سهلاً، وخاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن هذه الآراء والأقوال مبنوثة ومبعثرة في كتب النحو المختلفة مع ما صحب ذلك من صعوبة للوصول إلى بعض المراجع والمصادر التي لم تكن متوفرة مما حمل الباحث على التنقل والسفر للبحث عنها.

وأخيراً أقول: قد حاولت جمع ما تفرق من آراء في كتب القدماء، وضممت إليها اجتهادات المحدثين، وأملّي في ذلك أنني قد أحسنت النقل والترتيب والتبويب، فإن وفقت فيها ونعمت والحمد لله، وفي الختام أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعد وأعان على إتمام هذا البحث، وأخص بالشكر الجزيل إلى مشرف البحث الأستاذ الدكتور: سعيد جاسم الزبيدي الذي أحسن إلي بتعليمي وتوجيهي.

والحمد لله رب العالمين

تمهيد

الدراسات السابقة:

تباينت مؤلفات النحويين في الجملة، وتضاربت الآراء في الحديث عن مفهومها، وأقسامها، وإعرابها، وأحوالها، ومع كثرة هذه المؤلفات خاصة الحديثة إلا أن موضوع الجملة ما زال يحتاج إلى جهد الدارسين، من أجل الوصول إلى درس نحوي تكون الجملة منطلقه الأساسي، وسيذكر الباحث في هذا التمهيد بعضاً من المؤلفات التي عنيت بموضوع الجملة، سواء أكانت مؤلفات خصصت للجملة، أو خصص مؤلفوها بعضاً من أجزائها أو فصولها للحديث عن الجملة، حاول فيه الباحث ذكر ما قد يختلف فيه الكتاب المذكور عن هذا البحث، حتى يتبين للقارئ قيمة هذا البحث وما يميزه عن غيره، مع الأخذ بعين الاعتبار أن عمل كل باحث مكمل لما سبقه فما ينقص في مؤلف ما، استدرك في غيره، وهكذا حتى بدا لنا هذا النظام اللغوي الدقيق.

وأهم الكتب والدراسات التي تناولت موضوع الجملة:

١. رسالة في جمل الإعراب، للحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ): وتعد هذه الرسالة أول رسالة أو كتاب تناولت أحكام الجمل وإعرابها.
٢. الإعراب عن قواعد الإعراب، لابن هشام (ت ٧٦١هـ) خص فيه ببحث عن الجمل وأشباهها.
٣. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام أيضاً، وقد أفاض فيه الحديث عن الجملة وأقسامها وإعرابها، وتعد هذه الدراسة أنضج دراسة أحدثها النحويون للجملة.

وهذه المؤلفات الثلاثة تناولت الجملة تعريفها وأقسامها، ومع مالها من الأهمية الكبرى؛ إذ هي أول من فتح الدراسة في باب الجملة، وقامت بتقسيمها إلى جمل لها محل من الإعراب، وجمل لا محل لها من الإعراب إلا أن ما يؤخذ على هذه الدراسات أنها انطلقت من دراسة المفردة، وقاست إعراب الجملة على إعراب المفرد، ويمكن القول أن أغلب مؤلفات النحويين القدماء بعد ابن هشام دارت في فلكه فلم تأت بجديد، فاقمت بتفسير عباراته، وألحقت بها الشواهد والأمثلة؛ لذا سننتقل إلى كتب المحدثين ومن أهمها:

١. بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبداللطيف، صادر عن دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ط ٢٠٠٣.

٢. بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف في الصحيحين، عودة خليل أبو عودة، دار البشير - ١٩٩٠.

٣. الجملة الاسمية، علي أبو المكارم، مؤسسة المختار، القاهرة، ٢٠٠٧ م

٤. الجملة العربية تأليفها وأقسامها، فاضل السامرائي، دار الفكر، الأردن - عمان، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٧ م.

٥. الجملة العربية مكوناتها - أنواعها - تحليلها، محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب - القاهرة، ٢٠٠١.

٦. الجملة العربية في دراسات المحدثين، حسين علي فرحان العقيلي، دار الكتب العلمية، لبنان - بيروت.

٧. الجملة الفعلية، علي أبو المكارم، مؤسسة المختار، القاهرة، ٢٠٠٧ م.

٨. الجملة في الدرس العربي الحديث، مسعود الحديدي، دار كنوز المعرفة للطبع والتوزيع - عمان - الأردن، ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦.

٩. الجملة في القرآن الكريم صورها وتوجهها البياني، رابح أبو معزة، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا - دمشق، ٢٠١٤م.

١٠. الجملة والكلام عند النحاة العرب، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٩٨م.

١١. الجملة النحوية نشأة وتطورا وإعرابا، فتحي عبد الفتاح الدجني، مكتبة الفلاح- الكويت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

١٢. مدخل في دراسة الجملة، محمود أحمد نحلة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

١٣. معالم التفكير في الجملة عند سيبويه، محمد عبدو فلفل، دار العظماء، سوريا- دمشق- ٢٠٠٩م.

١٤. مفهوم الجملة عند سيبويه، حسن عبد الغني جواد الأسدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٧م.

وهناك الكثير من المؤلفات الحديثة في باب الجملة ككتاب إعراب الجمل وأشباه الجمل، لفخر الدين قباوة، وككتاب في النحو العربي نقد وتوجيه لمهدي المخزومي الذي خص فصلا منه للحديث عن الجملة وأنواعها، والذي يمكن أن يلحظ أن هذه المؤلفات إما أنها ناقشت الجملة من حيث تعريفها وأقسامها، وأنواعها، وإما أنها عالجت موضوعا من موضوعات الجملة، ولكل منها أهميته، ولكن ما يميز هذه الدراسة عن هذه الكتب هو أنها تقوم على مناقشة نوع من أنواع الجمل، وهي التي لا محل لها من الإعراب، يرى الباحث أن موضوعها لم يطرق من قبل من حيث تتبع آراء النحويين في هذه الجمل قديماً وحديثاً والوقوف على خصوصية تراكيبها، وتحديد كيفية تأليفها والخصائص التي تميزها، ونقد وتقويم

آراء القدماء والمحدثين في هذه الجمل من خلال الإجابة عن السؤال المهم هل من الممكن نقل هذه الجمل إلى جمل لها محل من الإعراب؟ وما السبيل إلى ذلك.

يمكن القول أن أهم الكتب التي تناولت هذا الموضوع بشكل مباشر وهو كتاب إعراب النص، دراسة في إعراب الجمل التي لا محل لها من الإعراب، لحسني عبدالجليل، صادر عن دار الصحوة، مصر، وهذا الكتاب تناول الجمل التي لا محل لها من الإعراب وناقش بعض الأقوال الواردة فيها، وحاول أن يحدث إعراباً لبعض هذه الجمل، ولكن ما يؤخذ على هذا الكتاب في رأيي عدم تسلسل الأفكار وترتيبها فتجد الكتاب يتكلم في جزئية ثم ينتقل إلى غيرها من غير أن يتم التي قبلها، وقد يعود إليها وقد لا يعود مما أنقص من فائدة الكتاب، كما أن هذا الكتاب لم يعتمد التسلسل الزمني في عرضه للآراء النحويين، ولم يتطرق إلا لموضوع إعرابها، أما هذا البحث فقد تتبع فيه الباحث أقوال النحاة حسب ترتيبها الزمني بدءاً بالمصطلح وإلى نقد وتقويم آراء النحويين.

ومن أهم الدراسات السابقة في هذا الباب بحث الجمل التي لا محل لها من الإعراب ووظائفها الإبداعية (الجملة الاعتراضية، والجملة التفسيرية، وجملة الصلة) دراسة تطبيقية في سورة البقرة، ليزيد بلعمش، وهي رسالة ماجستير في جامعة الحاج لخضر، الجزائر، وقد ناقش فيها الباحث هذه الجمل الثلاث فقط من حيث وظيفتها في الإبلاغ ودورها في السياق من غير التطرق إلى مسألة إعرابها من عدمه، أما هذا البحث فقد قام على معالجة كل جملة من الجمل التي لا محل لها من الإعراب ومناقشتها وتقويمها في فصول ثلاثة كما بينا سابقاً.

الفصل الأول

الجملة وإعرابها

- المبحث الأول: الجملة عند النحويين القدماء.
- المبحث الثاني: الجملة عند النحويين المحدثين.
- المبحث الثالث: إعراب الجملة.

الفصل الأول

الجملة وإعرابها

يعدّ موضوع الجملة من المباحث المهمة في الدرس النحوي، وقد احتل منزلة كبيرة في اهتمام العلماء القدماء والمحدثين؛ إذ إن الأهمية التي يكتسبها التركيب هي التي جعلت الدراسين يعدون الجملة الصورة اللفظية الصغرى للكلام^(١)، وقد أرادوا بذلك بيان العناصر التي يمكن أن تفيد معنى يحسن السكوت عليه بناء على العلاقة التي يمكن أن تقوم بين العنصرين أي بين الاسمين أو بين الفعل والاسم والمراد بها هنا علاقة الإسناد التي هي محور الكلام^(٢)، فاهتمام النحاة بالجملة انطلق من الأهمية الكبيرة التي تتمتع بها الجملة في التعبير والإفصاح والتفاهم، فهي الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع؛ لذا كانت عناية العلماء بها على - اختلاف توجهاتهم - كبيرة ومتباينة، وعند دراسة كلام العرب لابد من النظر أولاً إلى دراسة الكلمة دراسة مستقلة تعتمد إلى دراسة دلالة الكلمة وبنائها ووظيفتها في الكلام، ثم ينتقل الدرس اللغوي إلى دراسة الكلمة مؤلفة مع غيرها من الكلمات في أصغر صورة للتعبير وهي الجملة^(٣) فـ"الوظيفة الأساسية للنحو تدور حول ما يتصل بالجملة ونظامها، بدءاً من تحديد مفهومها، وتحليل مقوماتها، وتوضيح خصائصها، والكشف عن أنماطها، وضبط صورها، وانتهاء بتقنين هذا كله في شكل قواعد تهدي إلى فهم وتفسير ما أثر منها"^(٤).

(١) ينظر في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م، ص ٣٣-٣٥.

(٢) ينظر الجملة العربية مكوناتها - أنواعها - تحليلها، محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط ٢٠٠١، ص ٢.

(٣) ينظر في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ص ٣٣-٣٥.

(٤) مقومات الجملة العربية، د. علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر القاهرة، ٢٠٠٦م، ص ١٨.

والمتتبع لكلام المعنيين بدراسة النحو يجد أن مفهوم الجملة قد تطور على مر القرون بفضل التراكم المعرفي، والتطور اللغوي الذي أسهم في ظهور اتجاهات لغوية في القديم والحديث تباينت نظرتها إلى الكلام والجملة والحد الفاصل بينهما، وعمد الباحث في هذا الفصل إلى أن يمر على ما قيل في حد الجملة وتعريفها عند النحويين القدماء، ثم عند المحدثين لنتركز على قاعدة أساسية يبني عليها الباحث ما يأتي لاحقاً بإذن الله، وكان الحديث فيها مختصراً؛ لأن أغلب الدراسات التي تناولت بناء الجملة أفردت أبواباً ومباحث لهذا الجانب، والمهم هنا بيان حد الجملة تركيبياً عند القدماء والمحدثين، من خلال الوقوف على مواطن الاتفاق والاختلاف، ومناقشة الشروط التي اعتمدوا عليها في تصنيف الوحدات الكلامية وما يعد منها جملاً وما لا يعد، للخروج بالحد الذي عده العلماء منضبطاً لتركيب جملة صحيحة؛ لذلك حوى هذا الفصل ثلاثة مباحث وهي:

- المبحث الأول: الجملة عند النحويين القدماء.
- المبحث الثاني: الجملة عند النحويين المحدثين.
- المبحث الثالث: إعراب الجملة.

المبحث الأول

الجملة عند النحويين القدماء

أولاً: حد الجملة عند النحويين القدماء:

قرر الباحثون^(١) أن المبرد (ت ٢٨٥ هـ) أول من استعمل مصطلح الجملة كمصطلح يدل على الكلام المؤلف من جزأين تحصل به الفائدة، وذلك في أثناء حديثه عن باب الفاعل، إذ قال: "هذا باب الفاعل وهو الرفع وذلك قولك: قام عبدالله وجلس زيد، وإنما كان الفاعل رفعاً لأنه هو الفعل جملة يحسن السكوت عليها، وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر"^(٢)، ولكن النحاة بعد ذلك لم يهتموا بتعريف الجملة بقدر اهتمامهم بتحليل أجزائها وسرد أقسامها وأنواعها، وانصب اهتمامهم أيضاً على تعريف مصطلحات مرادفة للجملة وهي الكلام والكلم، وبالنظر في كتب النحو القديمة يتضح لنا أن مصطلح الكلام استخدم بمدلول الجملة، ولكن عدم اهتمام النحويين القدماء بالجملة جعل حديثهم عنها ملتبساً بالحديث عن الكلام، والحد الفاصل بينهما، ومحاولة تحديد النسبة بين المصطلحين، أبينهما عموم وخصوص أم ترادف؟ ومنطلق هذا الالتباس على ما يبدو أن مصطلح الجملة دار بين أمرين اثنيين هما:

(١) وقد صرح بذلك معظم الدارسين والباحثين، ولم يجد الباحث لهم مخالفا فيما وقع بين يديه من مراجع منهم: محمد حماسة عبداللطيف: بناء الجملة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ط ٢٠٠٣، ص ٢٤-٢٣ / وفتحي عبدالفتاح: الجملة النحوية نشأة وتطوراً وإعراباً، مكتبة الفلاح، الكويت، ط ٢، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م، ص ٢١ / ومحمود أحمد نحلة: مدخل في دراسة الجملة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، ص ١٩، وعزالدين مجدوب: المنوال النحوي، قراءة لسانية جديدة، عزالدين مجدوب، دار محمد علي المحامي، تونس، ط ١، ١٩٩٨ م، ص ١٥١.

(٢) المقتضب، المبرد، تح: محمد عبدالخالق عزيمة، وزارة الأوقاف المصرية - القاهرة ١٤١٥-١٩٩٤ م ١٤٦/١.

١. الإسناد: وهو الرابطة التي تجمع بين طرفين هما: المسند والمسند إليه، يقول الرضى (ت ٦٨٦هـ): "أحد أجزاء الكلام هو الحكم، أي الإسناد الذي هو الرابطة، ولا بد له من طرفين مسند ومسند إليه، والاسم بحسب الوضع يصلح أن يكون مسند ومسند إليه، والفعل يصلح أن يكون مسندا لا مسند إليه، والفعل لا يصلح لأحدهما"^(١).

٢. الفائدة وضابطها: أن تتضمن الجملة معنى يحسن السكوت عليه، أي يحسنه عد السامع إياه حسنا بأن لا يحتاج في استفادة المعنى من اللفظ إلى شيء آخر لكون اللفظ الصادر من المتكلم مشتملا على المحكوم به وعليه^(٢)، أي مشتملا على عناصر الجملة من المسند والمسند إليه وإسناد بينهما، وكأن الفائدة عند النحاة معناها استقلالية الجملة وعدم احتياجها إلى غير عناصرها.

فمن النحويين من رأى أن مصطلحي الجملة والكلام شيء واحد لا فرق بينهما؛ لذا اشترط للجملة الإسناد وتحقق الفائدة فلم يميز هذا الفريق بين الكلام والجملة، ورأى أن بينهما ترادفا في المعنى المراد، يأتي في مقدمة هذا الفريق ابن جني (ت ٣٩٢هـ) إذ يقول في: "أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل، نحو زيد أخوك... فكل لفظ استقل بنفسه وجنيت منه ثمرة فهو كلام"^(٣)، ويؤكد المعنى نفسه حين يقول: "إن الكلام هو الجمل المستقلة بأنفسها، الغانية عن غيرها، وإن القول لا يستحق هذه الصفة من حيث كانت الكلمة الواحدة قولاً وإن لم تكن كلاماً"^(٤)، ومن هذا

(١) شرح الرضى على الكافية، الرضى الأسترياذي، تح: د. حسن محمد الحفظي، جامعة الإمام محمد بن سعود، عمادة البحث العلمي، السعودية، ١٦/١.

(٢) ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤١٩ - ١٩٩٩م، ٣٧/١.

(٣) الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، القاهرة، ط ٢، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م، ١٠/١.

(٤) السابق، ١٩/١.

الفريق أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) جاء في المسائل العسكرية في النحو العربي: "هذا باب ما ائتلف من هذه الألفاظ الثلاثة الاسم والفعل والحرف، كان كلامًا مستقلاً، وهو الذي يسميه أهل اللغة الجمل" ^(١) أي أن الكلام هو الجمل بعينها، ومنهم أيضاً الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) جاء في شرح المفصل: "الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وهذا لا يتأتى إلا في اسمين، كقولك: زيد أخوك، أو فعل واسم، وانطلق بكر. ويسمى الجملة" ^(٢) وأبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) يقول: "الكلام عبارة عن الجملة المفيدة فائدة يسوغ السكوت عليها" ^(٣)، وتابع ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) في شرح المفصل ما ذهب إليه الزمخشري فقال بترادف المصطلحين فعرف الكلام بقوله: "لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، ويسمى الجملة، نحو: زيد أخوك، وهذا معنى صاحب الكتاب المركب من كلمتين أسندت أحدهما إلى الأخرى" ^(٤) وأضاف إلى ما قاله الزمخشري قوله: "مستقل بنفسه"، و"مفيد" وكلاهما يفيدان معنى واحداً.

وأما الفريق الثاني من النحويين فهو الفريق الذي ميز بين المصطلحين مصطلح الكلام ومصطلح الجملة، فالجملة عندهم أعم من الكلام حيث يشترط في الكلام أن يتضمن إسناداً وأن يكون مفيداً يحسن السكوت عليه، والجملة عندهم ما تضمنت الإسناد سواء أفادت أو لم تفد، وهذا الإسناد إما أن يكون مقصوداً لذاته وهذا ما يسمى كلاماً وجملة، وأما أن يكون غير مقصود لذاته وهو الخبر والحال... ^(٥)، ومن هذا الفريق الرضى الأستراباذي (ت ٦٨٦هـ) فقد فرق بين مصطلحي الكلام والجملة فعرف الجملة

(١) المسائل العسكرية في النحو العربي لأبي علي الفارسي - تح: محمد الشاطر أحمد محمد، مطبعة المدني، مصر - القاهرة، ط ١٤٠٣هـ، ١٩٨٢م، ص ١٠٤.

(٢) شرح المفصل، ابن يعيش، قدم له: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ٢٠/١.

(٣) الباب في علل البناء أبو البقاء العكبري، تح: د. عبد الإله النبهان، ط ١، دار الفكر - دمشق، ١٤١/١.

(٤) شرح المفصل، ابن يعيش ١٨/١.

(٥) ينظر شرح الرضي على الكافية، الرضي الأستراباذي، ١٥/١.

بأنها "ما تضمنت الإسناد الأصلي، سواء كان مقصودا لذاتها أو لا، كالجملّة التي هي خبر المبتدأ، وسائر ما ذكر من الجمل، فيخرج المصدر وأسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه، والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته، فكل كلام جملة ولا يعكس"^(١)، وذهب ابن هشام (ت ٧٦١هـ) إلى القول بعدم ترادف المصطلحين، حيث يقول: "والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كـ"قام زيد" والمبتدأ وخبره، كـ"زيد قائم"، ... وبهذا يظهر لك أنهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس..."^(٢) ومن هذا الفريق الشريف علي الجرجاني (ت ٨١٦هـ) إذ جعل الجملة أعم من الكلام يقول: "الجملة عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداها إلى الأخرى سواء أفاد كقولك زيد قائم أو لم يفد كقولك إن يكرمني فإنه جملة لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه فتكون الجملة أعم من الكلام مطلقاً"^(٣)، واختار هذا القول السيوطي (ت ٩١١هـ) في همع الهوامع شرح جمع الجوامع حيث يقول: "الصواب أنها أعم منه إذ شرطه الإفادة بخلافها قال ابن هشام في المغني ولهذا تسمعونهم يقولون جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة وكل ذلك ليس مفيدا فليس كـ"الله" وعلى هذا فحد الجملة القول المركب"^(٤).

ويعد ابن هشام أوضح من حسم مسألة الفرق بين الكلام والجملة ووضع لكل منها حده، فالكلام عنده: "القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه... والجملة عبارة عن الفعل وفاعله: كـ"قام زيد، والمبتدأ والخبر

(١) السابق، ١٥/١-١٦.

(٢) مغني اللبيب، ابن هشام، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، مكتبة سيد الشهداء، ط ٥، ١٣٩٢هـ، ١٩٧٢م، ٢/٤٩٠.

(٣) التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتصدير، مصر، القاهرة، ص ٧٠.

(٤) همع الهوامع شرح جمع الجوامع، أبوبكر السيوطي، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط ١، ١٤١٨م، ١٩٩٨م، ١/٥٦.

ك "زيد قائم" ^(١) فهو يفصل بين الكلام الذي احتوى معنى مستقلاً لا يحتاج إلا إلى تركيب أو كلمات تتم معناه، وبين الجملة التي تضم تركيباً بفضل تضمنها للمسند والمسند إليه، ولكنها لا تكون معنى مستقلاً، فلا بد أن ترد إلى تركيب ترتبط به ارتباطاً جوهرياً، ومعنى ذلك أن التركيب المتضمن إسناداً مستقلاً وأفاد فائدة يحسن السكوت عليها سمي كلاماً وسمي جملة مثل "الشمس طالعة" أما إذا قلت: خرجت والشمس طالعة: ف"الشمس طالعة" لا يعد كلاماً؛ لأنه لا يقصد لذاته إذ لم يرد المتكلم الإخبار بطلوع الشمس، بل يسمى جملة فقط، أي أن المركب الإسنادي الأصلي إذا كان جزءاً من تركيب أكبر سمي جملة ولا يسمى كلاماً فكل كلام جملة وليس كل جملة كلاماً، ونكتفي بسرد هذه الأقوال من آراء النحاة القدماء في العلاقة بين مصطلحي الكلام والجملة، ومن أراد التوسع ومزيد إيضاح فليُنظر كتاب (الجملة في الدرس العربي الحديث) للأستاذ: مسعود بن سعيد الحديدي فقد تتبع آراء النحاة في هذه المسألة وفصل فيها ^(٢).

ومن خلال تتبع آراء القدماء وما ذهبوا إليه من حد الجملة تبين لنا أنهم قد اتفقوا في كون الإسناد هو الركن الأساسي في بناء الجملة، فلا بد للفعل من فاعل وللمبتدأ من خبر، لذا "كان معيار الإسناد هو الأساس الذي أقام النحاة القدامى عليه حدَّ الجملة، كانوا ينظرون إلى المسند والمسند إليه بأنهما عماد الجملة العربية، ويطلقون عليه مصطلح "العمدة"؛ لأن توافرها - أي المسند والمسند إليه - شرط كاف لقيام الجملة التي بنى النحاة تحليلهم بوصفها بنية أساسية أو نواة ضمن بنية تتشكل وتتكون بسبب ما يطرأ على البنية الأساسية؛ المتمثلة في المسند والمسند إليه" ^(٣).

(١) مغني اللبيب، ابن هشام، ٤٩٠/٢.

(٢) الجملة في الدرس العربي الحديث، مسعود الحديدي، دار كنوز المعرفة للطبع والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦، ص ١٥-٢٠.

(٣) جهود الدارسين المحدثين في دراسة الجملة العربية، محمد يزيد سالم، رسالة ماجستير بجامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، غير مطبوعة، ص ٤٠.

وما ينبغي التأكيد له ضرورة تتبع المصطلحات النحوية لما يشكله هذا الموضوع من أهمية معتبرة، لمعرفة أصول المصطلح النحوي العربي وعدم الخلط بين المصطلحات فـ"دراسة هذه المصطلحات تمثل إشكالا وتعد من أهم الصعاب التي تعترض الباحثين والدارسين، فتعدد المصطلح وتداخله غدا مشكلة أدت إلى التشتت. فوجدت المترادفات الكثيرة الدالة على ظاهرة واحدة، وتحمل أحيانا كثيرة مفهوماً واحداً"^(١) فمصطلح العمدة مثلا مصطلح قديم كان يعبر عن مفهوم محدد في ذلك الوقت ثم تغير المفهوم بتغير الزمن، كما أن إطلاق مصطلح على شيء ما لا يخرج عن كونه نظرات اجتهادية في تفضيل مصطلحات نحوية تراثية على غيرها من المصطلحات التراثية، والذي يراه الباحث ويعتمده ما استخدمه علماء العربية من إطلاق مصطلح المسند والمسند إليه بدلا من إطلاق مصطلح العمدة، فالإسناد يعد الركيزة والأساس لتصور بناء الجملة العربية الاسمية والفعلية، فالجملة العربية تتكون في البناء من المسند والمسند إليه، وأهل اللغة مجمعون على ضرورة وجود هذين العنصرين وأن أحدهما لا يقوم إلا بالآخر، وعليه فالمسند لا يقوم إلا بالمسند إليه والعكس صحيح، فلا معنى لتسمية أحدهما عمدة والآخر تابع له يقول د. فاضل السامرائي: "أن الجملة تتألف من ركنين أساسيين هما المسند والمسند إليه هما عمدة الكلام ولا تتألف من غير ذلك. ما زاد عن المسند والمسند إليه فهو فضلة... وليس يعني الفضلة أنه يمكن الاستغناء عنه من حيث المعنى أو من حيث الذكر بل المقصود أنه يمكن أن يتألف الكلام من دونهما"^(٢)، ونحن إذا عدنا إلى التعريفات الأولى لوجدنا المسند والمسند إليه هو المصطلح الذي تداوله أغلب القدماء فسيبويه (ت ١٨٠هـ) في الكتاب يقول: "هذا باب المسند والمسند إليه، وهما

(١) تعدد المصطلح وتداخله قراءة في التراث اللغوي، د. خالد بسندي بحث في جامعة الملك سعود، كلية

الآداب، قسم اللغة العربية ٢٠٠٥م. غير مطبوع، ص ١.

(٢) الجملة العربية تأليفها وأقسامها، فاضل السامرائي، ط ٢، ٢٠٠٧م، دار الفكر، عمان، الأردن، ص ١٦.

ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدءاً. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك عبد الله أخوك وهذا أخوك. ومثل ذلك يذهب عبد الله. فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء^(١)، والزمخشري في المفصل يقول: "لأن الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد والتركيب،... الإسناد لا يتأتى بدون طرفين مسند ومسند إليه،... وشبههما بالفاعل أن المبتدأ مثله في أنه مسند إليه والخبر جزء ثان من الجملة"^(٢)، فواضح أن فكرة الإسناد فكرة قائمة على أساس وجود عنصرين ضروريين لبناء الجملة فلا غنى لأحدهما عن الآخر، وحتى لا يقع في الذهن أن الجملة يمكن أن تقوم بالمبتدأ وحده، وأن الخبر تابع له، وكذا الحال مع الفاعل والفعل - عندما نعرض فكرة الإسناد - لابد علينا أن نعامل الوجدتين معاملة المثل والنظير ونعرف العلاقة بينهما بأنها علاقة تكامل وتكافؤ لا علاقة تبعية.

إذن الجملة العربية مكونة من مسند ومسند إليه، أما المسند إليه فلا يكون إلا اسماً ويأتي في الجملة الفعلية بطريقتين:

١. فاعل: إذا كانت الجملة مبنية للمعلوم.
٢. نائب فاعل، إذا كانت الجملة مبنية للمجهول، والنحاة يصرحون أن كل ما ينطبق على الفاعل من أحكام ينطبق كذلك على نائب الفاعل، والفرق بينهما يكون في بناء الفعل فقط، والمسند إليه في الجملة الاسمية يأتي بطريقة المبتدأ فقط.

وأما المسند فيكون فعلاً أو اسماً بمنزلة الفعل كما نص النحاة، والمعتبر في تسمية الجملة هو صدرها يقول ابن هشام (ت ٧٦١هـ): "فالاسمية هي التي صدرها اسم،

(١) الكتاب، سيبويه، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ٣، ١٩٨٨، ٢٣/١.

(٢) شرح المفصل، ابن يعيش، ٢٢١/١.

كزید قائم، والفعلية هي التي صدرها فعل، كقام زيد... مرادنا بصدر الجملة المسند والمسند إليه فلا عبرة بما تقدم عليها من الحروف، فالجملة من نحو: أقائم الزيدان، وزيد أخوك، ولعلل أباك منطلق، وما زيد قائماً نومناً نحو أقام زيد، وهلا قمت فعلية^(١).

أما الفائدة فقد اختلف القدماء فيها؛ فمن عد الكلام والجملة شيئاً واحداً، عد الفائدة ركناً ثان في بناء الجملة، ومن فرق بين المصطلحين جعل الجملة أعم من الكلام فلم يشترط الإفادة في الجملة فتكون جملة الشرط، وجملة الجواب، وجملة الصلة عند هؤلاء جملاً لكنها ليست بكلام؛ لأنهما لم تفد، فالجملة تشمل الكلام المفيد وغير المفيد، والكلام لا يشمل إلا ما كان مفيداً فلا تحتاج بعدها الجملة إلى إضافة من المتكلم أو السامع تبين المعنى المراد.

ثانياً: أقسام الجملة عند النحويين القدماء:

بعد الحديث عن الجملة ومفهومها عند القدماء يأتي الحديث عن تقسيمات الجملة، فقد اختلفت أقوال النحاة في تقسيم الجملة وتحديد أنواعها - وكل هذه التقسيمات قائمة على فكرة الإسناد وأنواعه - وهو الركن الأساس الذي عده العلماء القدماء في تكوين الجملة، فكل الجمل تتألف من ركنين رئيسيين هما: المسند، والمسند إليه، وتبعاً لهذين الركنين يتحدد نوع الجملة وقسمها الذي تنسب إليه، فنوع الإسناد أو شكله خرج عنه صور الجمل التي عدها العلماء أقساماً للجملة نتيجة لاختلاف الزاوية التي نظر إليها كل فريق فاختلفت نظرتهم وتباينت تقسيماتهم، ونذكر هنا أهم التقسيمات التي ذكرها النحاة القدماء وهي:

١. **التقسيم الثنائي:** وهو التقسيم الشائع بين النحاة، وهذا التقسيم له صورتان للجملة أو تقسيمان: اسمية وفعلية، تعود إليهما جميع أقسام الجملة، ويعد سيبويه أول من نحا

(١) مغني اللبيب، ابن هشام، ٤٩٢/١.

هذا التقسيم على الرغم أنه لم يذكر مصطلح الجملة إلا أنه قسم الجملة إلى اسمية وفعلية حين ضرب أمثلة للإسناد في كتابه ذكر أمثلة من النوعين، يقول في باب المسند والمسند إليه: "وهما مما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منهما بدا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك عبدالله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك يذهب عبدالله، فلا بد للفعل من اسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء..."^(١)، وسار المبرد (ت ٢٨٥هـ) على نحو هذا التقسيم في المقتضب^(٢).

٢. **التقسيم الثلاثي:** عدّ هذا الفريق من النحاة، الجملة بهذا الاعتبار ثلاثة أقسام: اسمية، وفعلية، وظرفية، وأول من ذهب لذلك أبو بكر ابن السراج (ت ٣١٦هـ)، فابن السراج ذهب إلى أن الإخبار بالظرف والمجرور قسم برأسه، وليس من قبيل المفرد، ولا من قبيل الجملة، وحسن أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ما ذهب إليه شيخه ابن السراج حيث قال: "وقد جعل أبو بكر هذا التأليف في بعض كتبه قسمًا برأسه، وذلك مذهب حسن"^(٣)، وابن السراج حينما تحدّث عن أخبار المبتدأ، جعل الظرف أحدها قال: "وخبر المبتدأ الذي هو الأول في المعنى على ضربين: فضرب يظهر فيه الاسم الذي هو الخبر، نحو ما ذكرنا من قولك: زيد أخوك، وزيد قائم، وضرب يحذف منه الخبر ويقوم مقامه ظرف له، وذلك الظرف على ضربين: إما أن يكون من ظروف المكان، وإما أن يكون من ظروف الزمان... فتحذف الخبر، وتقيم الظرف مقام المحذوف، فإن لم ترد هذا المعنى فالكلام محال؛ لأن زيدا الذي هو المبتدأ ليس من قولك: (خلفك) ولا في الدار شيء؛ لأن (في الدار) ليس بحديث، وكذلك (خلفك)، وإنما هو موضع

(١) الكتاب، سيبويه، ١٣/١.

(٢) ينظر المقتضب، أبو العباس المبرد، ٤/١٢٨.

(٣) المسائل العسكرية، أبو علي الفارسي، تح: محمد الشاطر أحمد محمد، ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م القاهرة،

الخبر" ^(١) ثم صرح بعد هذا النص في أصوله أنه "يقع في خبر المبتدأ أحد أربعة أشياء: الاسم أو الفعل أو الظرف أو الجملة" ^(٢) فابن السراج حينما جعل خبر المبتدأ أربعة أشياء أحدها الجملة، وآخر منها الاسم المفرد، وجعل الظرف بينهما، فهذا يعني أنه جعل الظرف خبراً عن المبتدأ، وهذا الخبر ليس من قبيل الإخبار بالمفرد ولا من قبيل الإخبار بالجملة، وممن نحا هذا المنحى ابن هشام (ت ٧٦١هـ) في المغني فقد قال في تقسيم الجملة: "انقسام الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية، فالاسمية هي التي صدرها اسم.. والفعلية هي التي صدرها فعل... والظرفية هي المصدرة بظرف أو مجرور نحو: "أعندك زيد" و "أفي الدار زيد"..." ^(٣).

٣. **التقسيم الرباعي:** وفصل هذا الفريق فزاد قسمًا رابعًا؛ فجعلها أربعة أقسام: اسمية، وفعلية، وظرفية، وشرطية، ويعد أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) أول من قال بهذا التقسيم يقول في الإيضاح: "وأما الجملة التي تكون خبر المبتدأ، فعلى أربعة أضرب: الأول: أن تكون جملة مركبة من فعل وفاعل، والثاني: أن تكون مركبة من ابتداء وخبر، والثالث: أن تكون شرطًا وجزاء، والرابع: أن تكون ظرفًا" ^(٤)، ولكن أبا علي ذكر في المسائل العسكرية قسمًا خامسًا للجملة لم يذكره في الإيضاح وهو قسم جملة القسم، ولعل أبا علي ألف الإيضاح مختصرًا استجابة لطلب عضد الدولة بوضع كتاب في النحو ليكون كتابًا للمبتدئين والمتعلمين فوضع أبو علي الإيضاح؛ لذلك تجد اسم كتاب الإيضاح في بعض الآثار بالإيضاح العضدي، وأما العسكريات فقد جاء كتابًا موسعًا استطرده فيه أبو علي بذكر تفاصيل المسائل، ومهما يكن من أمر يبقى

(١) أصول النحو، محمد بن سهل بن السراج، تح: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م ٦٣-٦٢/١.

(٢) المرجع السابق، ٦٥/١.

(٣) المغني، ابن هشام، ٤٩٢/٢.

(٤) الإيضاح، أبو علي الفارسي، تح: حسن شاذلي فريهود، ط ١، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م، ص ٤٣.

أبو علي هو أول من قال بالتقسيم الرباعي للجملة ثم زاد بعد ذلك قسمًا خامسًا في المسائل العسكرية، وسار الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) على هذا التقسيم فجعله الجملة أربعة أنواع، قال: "والجملة على أربعة أضرب فعلية واسمية وشرطية وظرفية. وذلك: زيد ذهب أخوه، وعمر أبو منطلق، وبكر إن تعطه يشكرك، وخالد في الدار"^(١)، وقد وجدت بعض الدارسين يقول أن أبو علي الفارسي يقول بالتقسيم الثلاثي، وهذا غير صحيح على ما بينه الباحث أعلاه، كما توهم بعضهم فزعم أن الزمخشري هو أول من قال بالتقسيم الرباعي والصحيح ما بيناه والله أعلم.

والظاهر أن القول الأولى بالقبول هو القول الأول؛ لأن الجملة الشرطية - وإن كانت جملة غير اسمية ولا فعلية في الظاهر - فهي عائدة إلى الجملة الفعلية؛ إذ الأصل أنها مركبة من جملتين فعليتين، والجملة الظرفية تعود إلى الجملة الاسمية والفعلية، يقول أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ): "فأما قولهم: زيد في الدار، والقتال في اليوم، فهو كلام مؤتلف من اسم وحرف، وليس هو على حد قولك: إن زيدًا منطلق، ولكنه من حيز الفعل والاسم، أو الاسم والاسم. ألا ترى أن قولك: في الدار ليس بزيد، ولا القتال باليوم؟ وإذا لم يكونا إياهما كان الكلام على غير هذا الظاهر، ويحتاج إلى ما يربطه بما قبله، ويعلقه، ولن يخلو ما يعلقه به من أن يكون اسمًا أو فعلًا، وكلاهما جائز غير ممتنع تقديره، وإذا كان كذلك كان داخلًا في جملة ما ذكرناه"^(٢)، ويوضح ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) حقيقة القسمة فيقول: "وهذه قسمة لفظية، وهي في الحقيقة ضربان: فعلية، واسمية، ولأن الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين، والشرط: فعل وفاعل، والجزاء فعل وفاعل، والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو استقر، وهو فعل وفاعل"^(٣)، ويقول مهدي

(١) شرح المفصل، ابن يعيش، ٢٢٩/١.

(٢) المسائل العسكرية، أبو علي الفارسي، ص ١٠٥.

(٣) شرح المفصل، ابن يعيش، ٢٢٩/١.

المخزومي: "هذا ما ذكره ابن هشام، وما ذكره مستقى من آراء شيوخه وأصحابه، ومن أحكام سابقة تتعلق بالوصف المتقدم على المبتدأ. ولنا فيما قاله رأي آخر، لا يقره فيما ذهب إليه؛ لأن الجملة الظرفية التي عدها قسمًا ثالثًا إن كان الظرف معتمدًا فجدير بها أن تكون من قبيل الجملة الفعلية، وإن لم يكن معتمدًا فهي من الجملة الاسمية، فلا حاجة لنا إلى تكثير الأقسام"^(١).

(١) في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ص ٥١-٥٢.

المبحث الثاني

الجملة عند النحويين المحدثين

أولاً: حد الجملة عند النحويين المحدثين:

اختلف مفهوم الجملة عند المحدثين نظراً لاختلاف انتماءاتهم إلى المدارس اللغوية المختلفة التي تأثروا بها أو نتيجة تأثرهم بالنظريات اللغوية الغربية فحاولوا أن يقدموا دراسة جديدة للجملة وأقسامها، وكان منطلق هذه الدراسة - حسب نظرتهم - هو تيسير الدراسة النحوية، وسنقف هنا عند أهم اللغويين المحدثين نستشف ما قالوه في حد الجملة وتركيبها.

أول المحدثين الذين سنقف عندهم مهدي المخزومي (ت ١٩٩٤م) الذي يرى أن فكرة الإسناد ليست ضرورية عنده لتركيب جملة صحيحة فالجملة عنده هي "أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه، وليس لازماً أن تحتوي العناصر المطلوبة كلها، قد تخلو الجملة من المسند إليه لفظاً، أو من المسند لوضوحه وسهولة تقديره..."^(١) فالمخزومي يرى أن الفائدة وتمامها كافيان لتركيب جملة صحيحة تخرج المتكلم من اللغو الذي لا فائدة منه إلى إعطاء معنى وفائدة من كلامه، ومثله قال إبراهيم أنيس (ت ١٩٧٧م) الذي عرف الجملة بقوله: "الجملة في أقصر صورها هي: أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه، سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر..."^(٢)، والملاحظ من كلام المخزومي وإبراهيم أنيس أنه شرح لمعنى الكلام أكثر من كونه تعريفاً جامعاً مانعاً يتيح لنا أن نتعرف حدود الجملة وأبعادها.

(١) في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ص ٣٣.

(٢) من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط ٨، ٢٠٠٣م، ص ٢٣٦.

أما عبد الرحمن أيوب فقد وضّح أن النحاة لم يقصدوا بالكلام النماذج التركيبية للجمل، بل الأمثلة الواقعية لها فهي وحدها التي تدل على معان تفيد فائدة تامة، ويخلص إلى أن النحاة قد قصدوا بالجملة ما يقصد به علماء اللغة بعبارة الحدث اللغوي، ولكن النحاة ذكروا النموذج اللغوي والأمثلة التطبيقية عليه، وليس أدل على ذلك من قول سيبويه: "هذا باب المسند والمسند.." ويرى على هذا أن الجمل في اللغة العربية لابد أن تنقسم إلى جمل إسنادية وهي التي تنحصر في (الاسمية والفعلية)، وجمل غير إسنادية وهي جملة النداء، وجملة نعم وبئس^(١)، وكأنه بهذا التقسيم يوافق رأي القدماء في جعل الإسناد أحد ركني الجملة، ولكنه في المقابل يرى أن في العربية جملا غير إسنادية فهو أخذ من كل رأي بطرف فوافق من قال أن الإسناد ركن أساسي في بناء الجملة، وفي المقابل جعل الفائدة هي الأساس في القسم الثاني من الجمل غير الإسنادية، فعبد الرحمن أيوب لم يأت بجديد في تعريفه، وجل ما فعله هو محاولة التفريق بين ما ذكره العلماء من أمثلة يبينون بها المصطلح المراد تعريفه، وهذا كان يعد نوعاً من التعريف قائم على ذكر أمثلة المعروف، ولكنه لم يوضح التعريف الحقيقي للمصطلح.

وأما إبراهيم السامرائي فقد تمسك بفكرة الإسناد في بناء الجملة يقول: "والجملة العربية اسمية أو فعلية ذات طرفين هما المسند إليه والمسند"^(٢)، ويقول في موضع آخر: "لن نخرج في بحثنا في مسألة الجملة عن الإسناد، فالجملة كيفما كانت اسمية أو فعلية قضية إسنادية، والإسناد اللغوي علاقة ارتباط من طرفين: موضوع ومحمول أو مسند ومسند إليه"^(٣)، فالسامرائي لم يأت بمفهوم جديد للجملة، فهو يرى أن الركن الأساسي في الجملة هو الإسناد، وأنه مقوم من مقومات الجملة^(٤).

(١) ينظر دراسات نقدية في النحو العربي، عبد الرحمن أيوب مؤسسة المصباح للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٧٥م، ص ١٢٤.

(٢) الفعل زمانه وأبنيته، إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٩٨٣م، ص ١٥.

(٣) السابق، ص ١٥.

(٤) ينظر الجملة في الدرس اللغوي الحديث، مسعود الحديدي، ص ٩٧.

وفزّق فخرالدين قباوة بين مصطلحي الكلام والجملة، إذ جعل الكلام أعم من الجملة حين وضع الجملة عنصراً من عناصر الكلام، وجعل ضوابط الجملة عنده تمام المعنى وحسن السكوت يقول: "الكلام هو القول الدال على معنى، يحسن السكوت عليه، ويتألف من عناصر ثلاثة:

المفرد: وهو الاسم مجرداً من الفاعل أو الحرف.

شبه الجملة: وهي الظرف أو الجار الأصلي والمجرور.

الجملة: وهي الفعل والفاعل، أو المبتدأ والخبر، أو أداة الشرط مع جملتيه، وما تفرع عن ذلك"^(١).

وأما محمد حماسة عبداللطيف فلم يعرف الجملة تعريفاً مستقلاً وإنما ارتضى تعريف ابن جني (ت ٣٩٢هـ) إذ يقول: "التعريف الذي نرتضيه للجملة وهو تعريف ابن جني؛ لأنه يناسب الفهم اللغوي الحديث؛ ولأنه يتيح لنا فرصة لإعادة تصنيف الجملة، والنماذج التي ساقها"^(٢)، ويعلق الحديدي على هذا الاختيار بقوله: "ولا غرابة في اختياره لمفهوم ابن جني للجملة؛ لأنه يعتقد أنه يطرح فكرة الإسناد من الجملة، ويراه ليس شرطاً في مفهوم الجملة لذلك كان مفهوم ابن جني أقرب إلى تصويره... وخلاصة القول إن محمد حماسة في مفهومه للجملة لا يرى الإسناد مقوماً من مقومات الجملة، وإنما مقومات الجملة استقلالها وتام معناها"^(٣).

(١) إعراب الجمل وأشباه الجمل، فخرالدين قباوة، دار القلم العربي، سوريا، حلب، ط ٥، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م، ص ١٦.

(٢) العلامة الإعرابية بين القديم والحديث، محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة ٢٠٠١ م، ص ٥٧.

(٣) الجملة في الدرس اللغوي الحديث، مسعود الحديدي، ص ١٠٩-١١٠.

والذي يبدو أن أساس الخلاف قائم على:

أولاً: تعريف الإسناد عند العلماء هل هو ضم كلمتين على وجه تتحقق به الفائدة كما يرى

صاحب التعريفات أم هو ضم كلمتين سواء تحقق الإفادة أو لم تتحقق؟

ثانياً: وجود الإسناد من عدمه، وهذا ما توصل إليه الأستاذ: مسعود الحديدي في كتابه

القيم "الجملة في الدرس اللغوي الحديث حيث يقول "من خلال تتبعنا مفهوم الجملة

عند اللغويين المحدثين وجدناهم يعرفون الجملة بتعريفات أغلبها لا يتحقق فيها

شروط الإسناد"^(١) والذي يبين للباحث أن الإسناد لا بد له من تحقق الفائدة وإلا لما

كانت هناك حاجة لضم كلمة مع أخرى؛ لأن غاية المتكلم أن ينقل ما جال في ذهنه

إلى ذهن السامع فلا بد للمتكلم من أن يثبت العلاقة الموجودة بين الكلمتين على وجه

يفيد معنى تاماً.

والذي يبين للباحث أن القول القائل بأن الكلام هو الجملة هو القول الأقوى؛

لجمعه بين الفائدة التي تحقق للسامع الفهم فلا يحتاج بعدها إلى كلام وهو المعبر به

عندهم "ما يحسن السكوت عليه"، والإسناد، أما إطلاق الجملة على جملة الشرط والحال

وغيرها فهذا بالنظر إلى أصلها في التركيب قبل أن تنفصل عن موقعها في التركيب لأنها

لو انفصلت لم تعد معنى يحسن السكوت عليه، يقول د. عادل باناعمة: "ومعنى ذلك أن

كل إسناد أصلي مع متعلقاته يسمى جملة، فإن كانت هذه الجملة مستقلة غير خاضعة

لأخرى سميت جملة بإطلاق، أو سميت (الجملة) باللام العهدية، وإن كانت خاضعة

لجملة أخرى فإنها لا تسمى جملة مطلقة، ولا يطلق عليها مصطلح (الجملة)، وإنما تسمى

جملة مقيدة بوصفها؛ أي: جملة حال أو صفة... الخ"^(٢).

(١) السابق، ص ١٠٢.

(٢) بناء الجملة عند مصطفى صادق الرافعي، عادل بن أحمد باناعمة، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى
السعودية ١٤٢١هـ، غير مطبوعة، ص ٥٢.

ثانيًا: أقسام الجملة عند النحويين المحدثين:

اختلف اللغويون العرب في نظرتهم لأقسام الجملة نظرًا لاختلاف انتمائهم إلى المدارس اللغوية القديمة والحديثة، فمنهم من رأى رأي النحاة المتقدمين في تقسيم الجملة، سواء القسمة الثنائية (اسمية، وفعلية) وهي القسمة الشائعة بين النحاة، فالاسمية هي: ما ابتدأت باسم، والفعلية: ما ابتدأت بفعل، وخالف مهدي المخزومي في ذلك فعد الفعلية هي.. "التي يدل فيها المسند على التجدد، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافًا متجددًا، أو بعبارة أوضح هي التي يكون المسند فعلاً لأن الدلالة على التجدد إنما تستمد من الأفعال وحدها... والجملة الاسمية فهي التي يدل فيها المسند إليه على الدوام والثبوت، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافاً ثابتاً غير متجدد..."^(١) ويظهر أن المخزومي نظر في التقسيم إلى المعنى الذي يحدثه المسند والمسند إليه فإذا كان المسند يدل في معناه على التجدد عدّ الجملة فعلية، وإذا كان المسند دالاً على الثبات والدوام عدّ الجملة اسمية، وجمهور النحاة نظر إلى بناء الجملة وما تبتدئ به أي أنهم نظروا إلى الشكل لا إلى المعنى، ولكن لو جئنا إلى النتيجة فهي واحدة سواء اعتمدنا ما ذهب إليه المخزومي أو ما قرره النحاة من قبل؛ لأن المسند في كلا الاعتبارين لابد أن يكون فعلاً في الجملة الفعلية، واسماً في الجملة الاسمية، والمسند إليه لا يكون إلا اسماً في الجملتين وهذا ما اتفق عليه جل النحاة، وسلك إبراهيم السامرائي طريقة المخزومي في ما رسمه من حد يفرق به الجملة الفعلية من الاسمية، وجرى على منهاجه فجعل قوله: (سافر محمدٌ) و(محمدٌ سافر) سواء في الإسناد؛ لأن المسند فيهما هو الفعل، وأخذ السامرائي على المخزومي قوله بتجدد الفعل. قال: "وقد خالف الدكتور المخزومي الأقدمين في حدّ الجملتين الفعلية والاسمية. فقد ذكر أن الجملة الفعلية ما كان فيهما

(١) في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ص ٤١-٤٢.

المسند فعلا، والاسمية ما كان فيها المسند اسما... وقد أصاب الأستاذ المخزومي الحقيقة في الحد الذي رسمه للجملة، فإن: سافر محمد، جملة فعلية هي نفسها: محمد سافر. غير أن الدكتور المخزومي الذي أفاد من مقالة الجرجاني واتخذها دليلا للتمييز في الجملة الاسمية والفعلية، لم يفتن إلى أن هذه المقالة حجة عليه. فالتجدد المنسوب للفعل المسند إلى الاسم، لم يتحقق في قولهم: محمد سافر وسافر محمد. ومن هنا لا يمكن للسيد المخزومي أن يعتبر الجملتين فعليتين... أما نحن فنقول إنَّ (محمد سافر وسافر محمد) جملتان فعليتان، ما دام المسند فعلا، وليس لنا أن نلصق التجدد بالفعل لأن ذلك ليس من منهجنا؛ لأن الشواهد لا تؤيد هذا التجدد المزعوم^(١).

وأوضح السامرائي رأيه في تجدد الفعل فقال: "وكيف لنا أن نفهم التجدد والحدوث في قولنا: مات محمد، وهلك خالد، وانصرف بكر. فهذه الأقوال كلها أحداث منقطعة لا يمكن لنا أن نجربها على التجدد والحدوث. واختيار الجرجاني ل: ينطلق، مفيد له في إثبات مقالته. أما أن يكون الفعل: سافر وذهب ومات، وما إلى هذا، فليس في ذلك ما يحقق غرض الجرجاني، ولا ما ذهب إليه الأستاذ المخزومي"^(٢).

ومن من المحدثين من ذهب مذهب أبي علي والزمخشري في إضافة الجملة الشرطية إلى قسمي الجملة فقال: "والصواب ما ذهب إليه الزمخشري لأن الجملة أما أن تقوم على التركيب الإسنادي، كالفعل والفاعل، أو المبتدأ والخبر، وإما أن تقوم على تركيب شرطي"^(٣).

(١) الفعل زمانه وأبنيته، إبراهيم السامرائي، ص ٢٠٤.

(٢) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٣) إعراب الجمل وأشباه الجمل، فخر الدين قباوة، ص ٢٠، طه، دار القلم العربي بحلب ١٩٨٩.

ومنهم من قسم الجملة أقسامًا عدة تبعًا لمعايير مختلفة منها: المبنى، والمعنى، والنوع، والوظيفة، والدلالة، والترتيب والبساطة والتركيب وغيرها من الاعتبارات، فقسم تمام حسان الجملة أقسامًا عدة تبعًا لمعيارى: المبنى والمعنى، فكانت عنده الجملة:

أ) الجملة من حيث المبنى:

- ١ . الجملة الاسمية. نحو: زيد كريم، وما رجلٌ أكرم من زيد.
- ٢ . الجملة الفعلية. نحو: قام زيد، وضربَ اللصُّ.
- ٣ . الجملة الوصفية. نحو: ما مكسوّ زيد حلةً، وزيد قائم أبوه.
- ٤ . الجملة الشرطية: والشرط إمكان. نحو: إن جاء زيد ذهبَ عمرو، أو امتناع، نحو: لولا زيد ما نجا عمرو.

ب) الجملة من حيث المعنى:

- ١ . الجملة خبرية: وتكون مثبتة، نحو: نجح محمدٌ، أو منفية، نحو: قَالَ تَعَالَى: ﴿لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُؤَلَدْ﴾ (٢)، أو مؤكدة، نحو: قَالَ تَعَالَى: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظٍ﴾ (١).
- ٢ . الجملة انشائية: وتكون طلبية للحفز والكبح والسؤال، نحو: قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ﴾ (٣)، وأخاك أخاك، وتكون إفصاحية: كالقسم والعقود والندبة والتعجب والمدح والذم والإخالة والحكاية الصوتية، نحو جمل عقود الزواج: (زوّجني موكلتك.. وقبول الوكيل بقوله: زوّجتكها، أو قبلت زواجها منك) (٤).

(١) سورة الإخلاص، الآية (٣).

(٢) سورة العلق، الآية (٦).

(٣) سورة الطارق، الآية (٥).

(٤) ينظر الخلاصة النحوية، تمام حسان، ط: عالم الكتب، مصر ٢٠٠٠م، ص ١٢-٣٠، ص ١٠٥-١٣٤.

وقسم محمود نحلة الجملة أقسامًا عدة تبعًا لمعايير مختلفة هي: البساطة والتركيب، التمام والنقصان النحوي، الاستقلال وعدم الاستقلال، الترتيب الداخلي للجملة، والترتيب وإعادة الترتيب، الدلالة العامة للجملة وغيرها من الاعتبارات^(١)، أما محمد حماسة في كتابه العلامة الإعرابية فقسم الجملة ثلاثة أقسام هي: الجمل التامة، والجمل الموجزة، والجمل غير الإسنادية^(٢)، وعلي أبو المكارم قسمها تبعًا للتركيب: إلى اسمية، وفعلية، وشرطية، وظرفية، ووصفية^(٣)، وقسم فاضل السامرائي الجملة تبعًا لمعيار القصد إلى مقصودة لذاتها، وجملة مقصودة لغيرها، ومعيار التصرف وعدمه إلى الجملة المتصرفية ويتمثل تصرفها في إمكانية دخول العامل عليها، والجملة الناقصة التصرف وهي التي تقبل نوعًا واحدًا من التغير، والجملة غير المتصرفية كالأمثال^(٤). وهناك كثير من التقسيمات التي أوجدها المحدثون للجملة كدراسة النص باعتباره جملة واحدة وهو يقوم على دراسة الجملة داخل سياقها اللغوي والتي تسمى النية اللغوية الكبرى للنص.

وكل هذه التقسيمات هي تفريعات مما أجمله النحاة القدماء من قبل، فكل جملة من هذه الجملة لابد أن ترد في النهاية أما إلى الجملة الاسمية وإما الجملة الفعلية لا تخرج عنهما؛ فإذن لا داعي لهذه التفريعات في ظل الدعوة إلى تيسير النحو فيكفي أن يتعلم مريد النحو أن الجمل إما اسمية وما يندرج تحتها من جمل، وإما فعلية وما يندرج تحتها، كما أن بعض هذه التقسيمات هي تقسيمات بلاغية لا تدخل في علم النحو بحال كتقسيم الجمل إلى إنشائية وخبرية.

(١) ينظر مدخل إلى دراسة الجملة العربية، محمود أحمد نحلة، ص ٢٣-٢٦.

(٢) ينظر العلامة الإعرابية بين القديم والحديث، محمد حماسة عبد اللطيف، ص ٧٩-٩٠.

(٣) تحدث د. أبو المكارم عن هذه الجمل وبين ماهيتها في ثلاثة كتب هي: الجملة الأسمية، ط ١، مؤسسة المختار، القاهرة ٢٠٠٧ م، والجملة الفعلية، ط ١: مؤسسة المختار، القاهرة ٢٠٠٧ م، والتركيب الاسنادية (الجمل الظرفية والشرطية والوصفية) ط ١: مؤسسة المختار، القاهرة ٢٠٠٧ م.

(٤) ينظر الجملة العربية: تأليفها وأقسامها، فاضل السامرائي، ط ١: دار الفكر، عمان الأردن، ٢٠٠٢ م،

المبحث الثالث

إعراب الجمل

أولاً: موقف النحاة من إعراب الجمل:

قرر النحاة أن الأصل في الإعراب للمفرد؛ لأنه كلمة واحدة يمكن أن تظهر عليها حركات الإعراب لفظاً أو تقديرًا، أما الجملة فلا يظهر على مجموعها مثل هذه الحركات، ولا يمكن تقديرها؛ لأنها مؤلفة من كلمتين أو أكثر، قال أبو حيان (ت ٧٤٥هـ): "أصل الجملة ألا يكون لها موضع من الإعراب؛ لأن ماله منها موضع من الإعراب إنما لوقوعه موقع المفرد..."^(١)، ولعل مرجع ذلك فيما يظهر إلى هيمنة فكرة العامل في الدرس النحوي^(٢) منذ وقت مبكر مما حال دون العناية الكافية بالجملة وإعرابها، ذلك أن أركان نظرية العامل الثلاثة، العامل والعمل والمعمول ذوات طبيعة فردية في الأصل^(٣)، وهذا لا يعني أن النحاة عامة والأوائل منهم خاصة أهملوا الجملة وأقسامها وإعرابها، عندما لم يفرّدوا لها مصنفًا أو بابًا من مصنفاتهم حتى وقت متأخر، حينما خصص بعض علماء النحو للجملة عنوانا كما فعل المرادي (ت ٧٤٩هـ) في رسالة في جمل الإعراب^(٤)، وابن هشام (ت ٧٦١هـ) الذي خص الباب الثاني من كتابه (مغني اللبيب) للجمل وأقسامها^(٥)، وشهاب الدين الأصبحي العنابي (ت ٧٧٦هـ) صاحب كتاب الحلل في الكلام على

(١) ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، ص ١٦١٧.

(٢) ينظر في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ص ٦١.

(٣) ينظر معالم التفكير في الجملة عند سيوييه، محمد عبدو ففل، دار العظماء، سوريا، دمشق، ٢٠٠٩م، ط ١، ص ٦٦.

(٤) ينظر رسالة في جمل الإعراب، الحسن بن قاسم المرادي، تح: سهير محمد خليفة، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ص ٦١ - ١٠٥.

(٥) ينظر مغني اللبيب، ٢ / ٤٩٠ - ٥٦٠.

الجمال^(١)، بل على العكس فإن الإرهاصات والمعالم الأولى كانت في كتاب سيبويه^(٢)، ولكن الاتجاه إلى أفراد الجملة بالتصنيف لم يظهر إلا في القرن الثامن الهجري، يؤكد هذا الكلام فخرالدين قباوة في حديثه عن إعراب الجمال عند متقدمي النحاة؛ إذ قال: "لقد تعرض بعض القدماء والمحدثين إلى جوانب من إعراب الجمال وأشباه الجمال، ولم يخلص له واحد منهم كتاباً مفصلاً، يشفي الغليل، ويوضح السبيل، وكان ابن هشام رائداً لامعاً في هذه الحركة، حين خص الموضوع بعناية فائقة، في كتابه مغني اللبيب، فجمع مادة ضخمة، فتحت باباً لم يكن له مثيل"^(٣).

رأي النحاة القدماء في إعراب الجمال:

بالبحث والتقصي اتضح أن إعراب الجمال قد بدت ملامحه تظهر عند سيبويه في الكتاب، يؤكد ذلك ويوضحه الدكتور محمد فلفل في كتابه (معالم التفكير في الجملة عند سيبويه) حيث قال: "وإذا صح لنا ما تقدم صح القول بأن إعراب الجملة من الاهتمامات الإجرائية التي نقف عليها لدى سيبويه في كتابه، ويؤيد ذلك أن لهذه الاهتمامات دواعي صناعية، ودلالية عنده"^(٤)، وتتضح الإشارة عند الفراء (ت ٢٠٧هـ) فيما ذكره من أنك "تقول: قد تبين لي: أقام زيد أم عمرو، فتكون الجملة مرفوعة في المعنى، كأنك قلت: تبين لي ذلك"^(٥)، وواضح أنه يشير إلى الجملة الواقعة موقع الفاعل، وتكلم الزجاج (ت ٣١١هـ) عن نيابة الجملة من مفعولي فعل الظن قال: "وتكون أقوم وقام تنوب عن

(١) رسالتان في النحو الحلل في الكلام على الجمال، والتبيان في عطف البيان، أحمد بن محمد الأصبحي العنابي،

تح: إبراهيم بن محمد أبو عباة، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، ص ٣٧ - ٦٧.

(٢) ينظر معالم التفكير في الجملة عند سيبويه، محمد فلفل، ص ٨٩، ٨٣.

(٣) إعراب الجمال وأشباه الجمال، فخرالدين قباوة، ص ٥.

(٤) معالم التفكير في الجملة عند سيبويه، محمد فلفل، ص ٨٣، وقد بين الدكتور محمد فلفل هنا أن سيبويه قد

استعمل مصطلح الفعل لدلالة على الجملة، ويفسر استعمال سيبويه لهذا المصطلح القاصر بعدم نضج المصطلح النحوي في تلك المرحلة.

(٥) معاني القرآن، للفراء، تح: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، القاهرة ١٩٩٥، ٣٣٣/٢.

الاسم والخبر كما أنك إذا قلت: ظننت لزيد خير منك. فقد نابت الجملة عن اسم الظن وخبره^(١)، كما صرح بأن الجملة الابتدائية لا موضع لها^(٢)، وتبدو الصورة أكثر وضوحاً عند ابن السراج (ت ٣١٦هـ)، عندما قسم الجملة على ضربين: ضرب لا موضع له، وضرب له موضع^(٣)، وتكلم أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) عن إعراب الجمل، فبين أن الجملة المؤولة بالمفرد لها من الإعراب محل، فإن لم تقع موقع المفرد لم يحكم لموضعها بإعراب^(٤)، وعقد ابن جني (ت ٣٩٢هـ) باباً للاعتراض تناول فيه الجملة المعترضة، وجعل من خصائصها أنها لا موضع لها من لإعراب^(٥)، وأشار في اللمع إلى وقوع الجملة خبراً عن المبتدأ^(٦)، وتوسع الثمانيني (ت ٤٤٢هـ) في بحث الجملة وإعرابها، فقسمها إلى صغيرة وكبيرة، ولى جمل لها موضع من الإعراب، وأخرى لا موضع لها، وتكلم ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) عن إعراب الجمل في مواطن عده من شرحه لمفصل الزمخشري، وتناول الرضي (ت ٦٨٦هـ) الإعراب المحلي للجمل، وقام مكي القيسي (ت ٤٣٧هـ)، والزمخشري (ت ٥٣٧هـ)، والعكبري (ت ٦١٦هـ)، وأبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) في تفاسيرهم بدراسة تطبيقية لإعراب الجمل في القرآن، ولم يقف الدارسون على مؤلف مستقل في إعراب الجمل قبل رسالة (رسالة في جمل الإعراب) للحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، ثم ألف ابن هشام (ت ٧٦١هـ) كتابه (الإعراب من قواعد الإعراب) وخصه

(١) معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحق الزجاج، ت: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط ١ - ١٩٩٨، ٤٢١/٢.

(٢) ينظر السابق، ٣١٤/٢.

(٣) ينظر الأصول، ابن السراج، ٦٢/٢.

(٤) ينظر البغداديات (المسائل المشككة)، أبو علي الفارسي، تح: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، لبنان - بيروت، ط ١، ٢٠٠٣م، ١٤٢٤هـ، ص ١١٤.

(٥) ينظر الخصائص، ابن جني، ٣٣٥-٣٣٧.

(٦) توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز، تح: فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر، مصر - الإسكندرية، ط ٢، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧، ١٠٨.

ببحث الجمل وأشباهاها^(١)، ثم أتبعه بكتابه (مغني اللبيب) الذي أفاض فيه الحديث عن الجملة وأقسامها وإعرابها، ثم تبعه النحويون من بعده يدورون في فلكه، يفسرون عباراته، ويلحقون بها الشواهد والأمثلة، ولم يجد الباحث - فيما وقع بين يديه من مراجع ومصادر - من ينكر إعراب الجمل من النحويين القدماء، وإنما كان اهتمامهم منصبا على إعراب المفردات في الجملة.

رأي النحويين المحدثين في إعراب الجمل:

يمكن أن نلخص موقف المحدثين من إعراب الجمل بموقفين:

١. القائلون بإعراب الجمل وهو موقف مؤيد للنحاة القدماء: ويمكن أن نقول إن هذا هو قول جمهورهم من أمثال: فخرالدين قباوة^(٢)، عبدالفتاح الدجني^(٣)، محمد إبراهيم عبادة^(٤).

٢. القائلون بإلغاء إعراب الجمل وهم:

أ. إبراهيم السامرائي: دعا إلى إلغاء إعراب الجمل بقوله: "أما القول بإعراب الجمل فهو فذلكة ينبغي الإقلاع عنها، ولم يقل بها النحويون الأقدمون، إلا بسبب من تعلقهم بالإعراب وسيطرته على جميع ما جاءوا به في النحو"^(٥).

ب. ورفض مهدي المخزومي أن يكون لبعض الجمل محل من الإعراب، وأن لا يكون لبعضها الآخر مثل هذا المحل، فيرى أن هذا لم يحصل إلا بسبب تشبث النحاة بفكرة العامل التي سيطرت على أذهان النحاة القدماء، ورفض المخزومي

(١) ينظر الإعراب عن قواعد الإعراب، ابن هشام، تح: حسين جليل علوان، تموزة طباعة. نشر. توزيع، دمشق، ط ١، ٢٠٢١م، ص ١٨٧-١٩٦.

(٢) ينظر إعراب الجمل وأشباها الجمل، قباوة، ص ٣٣.

(٣) ينظر الجملة النحوية، عبدالفتاح الدجني، ص ٩٣-٩٤.

(٤) ينظر الجملة العربية، محمد عبادة، ص ١٥١.

(٥) الفعل زمانه وأبنيته، إبراهيم السامرائي، ص ٢٣١.

فكرة الإعراب المحلي للجمل واكتفى ببيان الوظيفة التي تؤديها هذه الجمل^(١)، فهو يرفض أن تكون الجمل في محل رفع أو نصب أو جر أو جزم؛ لأن ذلك - حسب رأيه - من شأنه أن يبعد الدارس عن الوصول إلى الهدف اللغوي الذي من أجله تألفت الجمل، ونبه على أن للجمل وظيفتين، الوظيفة العامة التي تشترك فيها الجمل جميعاً، مما ليس له محل، وما له محل منه، وهي نقل ما يستحدث في ذهن المتكلم من أفكار إلى السامع، والوظيفة الخاصة، كأن يكون لها محل من الإعراب، فتستعمل مسنداً أو نعتاً أو حالاً، وسمى المخزومي التركيب الذي يكون جزءاً من تركيب أوسع منه، لأداء وظيفة نحوية ما، كالأخبار أو النعت أو الحالية وغيرها (عبارة) ولم يطلق عليها (جملة)؛ لأنها لا تنفك عن سياقها ولا تكون جملة تامة الإفادة على نحو الجملة المفيدة^(٢).

ج. ألغى شوقي ضيف تقسيم النحاة الجمل على جمل لا محل لها من الإعراب، وجمل لها محل، مكتفياً ببيان وظيفة الجملة، ففي الجملة، نحو (زيد يكتب الدرس) يكتفي بأن يقال: إنها خبر لـ (زيد)، ولا يقال: إنها في محل رفع خبر لـ (زيد)، وكذلك الحال في الجمل الأخرى، فيقال - مثلاً - إنها ابتدائية أو مستأنفة، ولا يقال لا محل لها من الإعراب، وهكذا يفعل ببقية الجمل في النوعين كليهما^(٣).

د. وذهب عبدالقادر المهيري إلى أن إعراب الجمل لم يكن كبير فائدة إذا لم يمكن الإنسان القارئ من تحديد وظيفة كل جملة من الجمل التي يتركب منها الكلام وضبط المعنى الجديد الذي تضيفه إلى مجموعة المعاني، ويرى أن النحاة بالتزامهم الإعراب المحلي ومقارنتهم الجملة بالمفرد لم يلمّوا المعاني المختلفة التي تعبر عنها الجملة، فهم

(١) ينظر في النحو العربي، نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ص ٦١-٦٢.

(٢) ينظر في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص ٦٢.

(٣) ينظر تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط ١، ١٩٨٦م، ص ١٩٤.

يقصرون ارتباطهم على شكل الجملة، وأسلوب ارتباطها بسائر الكلام من دون الالتفات إلى المعنى العام الذي تسهم هذه الجملة في ضبطه^(١).

هـ. يرى فاضل السامرائي أن مقولة النحاة التي مفادها أن الجمل التي تقدر بالمفرد لها محل من الإعراب وما لم يصح تقديره بالمفرد لا محل له من الإعراب، لا تصمد دائماً أمام النقد، فهناك جمل لها محل من الإعراب ومع ذلك لا يصح تأويلها بالمفرد، ومن ذلك جملة خبر ضمير الشأن، في قوله تعالى: "قل هو الله أحد"، وكذلك الحال في أخبار أفعال المقاربة، والرجاء، والشروع نحو: كاد زيد يموت، وجعل يكتب، فلا يصح أن يقال: (كاد زيد ميتاً)، ولا (جعل كاتباً)^(٢).

و. يرى الدكتور كريم حسين الخالدي أن الإعراب يختص بالمفرد ولا يصح إعراب الجملة لأي سبب كان، فللجملة خصائصها ودلالاتها التي تختلف عن خصائص المفرد ودلالته، لذلك لا يستطيع هذا المفرد أن يؤدي معنى الجملة، ومن ثم لا يصح تأويلها بالمفرد لتكون في موضع الخبر، أو الحال، أو الصفة أو غير ذلك، ويرى أن الذي ألجأ النحاة إلى تأويل الجملة بالمفرد والقول إنها في محل كذا أو كذا هو الخضوع لفكرة العامل خضوعاً جعلهم أن يقيسوا ما يجري على المفرد يجري على الجملة^(٣).

(١) ينظر نظرات في التراث اللغوي العربي، عبد القادر المهيري، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط١، ١٩٩٣م، ص ٣٨-٤٠.

(٢) ينظر الجملة العربية تأليفها وأقسامها، فاضل السامرائي، دار الفكر، الأردن، عمان، ط٢، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م، ص ١٨٥.

(٣) ينظر نظرات معاصرة في النحو العربي للأستاذ الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي الجملة العربية إنموذجاً، د. شيماء رشيد محمد، بحث في مجلة الأستاذ، العدد ٢١٣، لسنة ٢٠١٥ - ١٤٣٦هـ، ص ١٠٧.

ز. أيد الدكتور حسين علي فرحان العقيلي ما ذهب إليه مهدي المخزومي في القول:
إن الاكتفاء ببيان وظيفة الجمل، والابتعاد عن البحث عن محل لها هنا أو هناك
يمكن أن يسهم في التقليل من المصاعب التي يعانيتها متعلم نحو العربية^(١).

وبعد عرض الأقوال القدماء والمحدثين في هذه المسألة يمكن للباحث القول إن
إعراب الجمل ضروري لفهم الكلام ونظمه، وبيان ترابطه وسر جماله، ولا يكون ذلك إلا
بمعرفة مواقع الجمل، وطرائق تأليفها وتناسبها، ولا سبيل إلى معرفة ذلك إلا بمعرفة
إعرابها وهي في السياق، إذ يحكم إعراب الجملة العلاقات الدلالية بينها وبين ما يكتنفها
من كلام، ولأجل هذا عني بها النحاة الأوائل.

ثانيًا: نقد (لا محل له من الإعراب):

١. المحل الإعرابي

بعد النظر في التعريفات التي ساقها النحاة للإعراب اتضح لنا أن الإعراب أثر
لفظي متمثل في العلامات الإعرابية فهي التي تدل وتعيّن غايته؛ وتبعًا لذلك فدلالته
مقصورة على تلك العلامات الإعرابية ووجوده مقترن بوجودها، وهو نظام يميز وظيفة
الكلمة في العبارة وعلاقتها بما عداها من عناصر الجملة، هذا هو أصل الإعراب أن
يكون للمفرد اسمًا أو فعلًا مضارعًا؛ فالإعراب حالة لا تظهر إلا على الكلمة الواحدة
أو يقدر لها الإعراب تقديرًا، أما الجمل فهي بعيدة عن الإعراب؛ لأنها تتألف من كلمتين
فأكثر، من هنا قرر النحويون أن الجمل إذا تقدرت بالمفرد جاز أن تعرب إعرابه يقول
أبو حيان (ت ٧٤٥هـ): "أصل الجملة ألا يكون لها موضع من الإعراب. وإذا كان لها

^(١) ينظر الجملة العربية في دراسات المحدثين، حسين علي فرحان العقيلي، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت،

موضع من الإعراب تقدرت بالمفرد"^(١)، أما إذا لم يمكن أن تقدر الجمل بالمفرد فلا يكون لها محل من الإعراب؛ لذلك كانت الغاية من إعراب الجمل هي تحديد موقعها من الكلام وعلاقتها بالمفردات والجمل التي حولها، وبيان نوعها وصلتها بالإعراب؛ فإن كانت في موقع المفرد دلّ مضمونها أو لفظها على معناه، وحلت محله في تقدير الإعراب يقول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ): "اعلم أن الجملة تكون خبراً للمبتدأ كما يكون المفرد، إلا أنها إذا وقعت خبراً كانت نائبة عن المفرد واقعة موقعه، ولذلك يحكم على موضعها بالرفع، على معنى أنه لو وقع المفرد - الذي هو الأصل - موقعها لكان مرفوعاً"^(٢)، وإذا لم تحل محل المفرد فإنها لا تقتضي هذا التقدير والمحل الإعرابي، والمقصود من هذا أن هناك جملة تصلح للقيام بوظيفة نحوية فتكون خبراً أو مفعولاً به أو حالاً أو مضافاً أو صفة أو تابعة لجملة تقوم بمثل هذه الوظيفة، فمثل هذه الجمل في الحقيقة هي جمل في حقيقتها لها ركنان؛ غير أنها مع ذلك جزء من جملة أوسع تقوم بمثل هذه الوظيفة، أما الجملة التي لا تصلح للقيام بمثل هذا فهي جملة مستقلة كاملة فلا يمكن التفكير في أنها مبتدأ أو خبر أو ما إلى ذلك.

إن كما بينا سابقاً الأصل أن يكون المحل من الإعراب للكلمة المفردة، ولكن الجمل وأشباه الجمل أحياناً تقع في مكان المفردة فتأخذ محل تلك المفردة من الإعراب، والذي يحدد ذلك موقع تلك الجملة الصغرى في الجملة الكبرى، فأى جملة أو شبه جملة لها محل من الإعراب لابد أن ترتبط في معناها بلفظ آخر في الجملة الأكبر، وهذا اللفظ إما أن يكون اسماً أو ظرفاً أو فعلاً، وهو الذي يوضح لنا موقعها من الإعراب؛ فالجملة المتعلقة بالاسم إما أن تكون خبراً أو صفة أو حالاً، والجملة المتعلقة بالفعل تكون مفعولاً

(١) الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي، تح: غازي مختار طليمات، مطبوعات مجمع اللغة العربية

دمشق، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ٤٠/٢.

(٢) شرح المفصل، ابن يعيش، ٢٢٩/١.

به، والمتعلقة بالظرف تكون مضافا إليه، ف "للجمل في نص ما، ما للكلمات في الجملة، فهي أجزاء تؤلف النص، وإعرابها هو معرفة علاقاتها بعضها ببعض، العلاقة التي يحددها المعنى. وعلى المعرب أن يلتفت إلى الروابط اللفظية بين الجمل التفاته إلى العلاقات المعنوية، فمتى استوعب المعنى وأجزأه استطاع أن يطبق ما تقدم من قواعد تطبيقاً سديداً يزيد المعنى وضوحاً وتحديداً في ذهنه.

وعليه - حين تقسيم الفقرة إلى جملها - ألا يحكم على ابتداء جملة إلا بعد استيفاء الجملة السابقة ركنيها "المسند والمسند إليه"، وعندئذ ينظر في علاقتها بما قبلها ليتبين إعرابها بناء على ذلك، فالجملة في هذا السياق لا يكون لها حالة إعرابية ظاهرة غالباً، بل تأخذ محل مفردة لها حالة إعرابية ظاهرة ملحوظة في الإعراب^(١)، فتكون الجملة في محل أي أنها تأخذ صفة الإعراب المحلي، والإعراب المحلي هو كما جاء في معجم المصطلحات النحوية والصرفية: "المحل هو المكان، ويقصد به في النحو أحد أمرين: أولهما آخر الكلمة وهو المكان الذي تشغله الحركة الإعرابية، وثانيهما: الموقع الإعرابي، وهذا بالنسبة للجملة، فيقال مثلاً في إعراب غلامي من قولنا: جاء غلامي: فاعل مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة أي أن الميم محل الضمة... وأما الثاني فيستعمل في الجمل إذ تنقسم الجمل إلى جمل لها محل من الإعراب، وجمل لا محل لها من الإعراب"^(٢)، يعنى المحل أي الموقع النحوي أي عنصر الجملة الخاص بالكلمة المبنية أو ما يسمى الجملة أو شبه الجملة، أي أننا نقوم بتحديد أن الكلمة المبنية مثلاً فاعل أو مفعول فحددنا بهذا محله، وعندما نقول إن

(١) ينظر النحو الوافي، عباس حسن، مكتبة المحمدي، بيروت، ط ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، ٢٦٢/١.

(٢) معجم المصطلحات النحوية، محمد نجيب الأسدي، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ص ٦٧.

الكلمة المعنية فاعل مثلاً في محل رفع فكأننا نقول إن هذه الكلمة "حقها" الرفع لأنها لو كانت معربة لكانت مرفوعة كما ينبغي للفاعل أن يكون.

ويدخل تحت هذا الإعراب: المركب المزجي؛ نحو: بعلبك، وأحد عشر، وجميع أنواع المبنيات من الأسماء؛ نحو: أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، والضمائر، وبعض الأفعال المبنية؛ نحو: الماضي الواقع فعل شرط أو جوابه؛ فإنه مبني في محل جزم، وبعض الجمل؛ كالتى تقع خبراً أو صفةً أو حالاً أو الجمل المحكية،... الخ. إذن الإعراب المحلي له موضعان.

الموضع الأول: في الأسماء المبنية، كل اسم مبني فإعرابه في المحل.
والموضع الثاني: في الجمل التى لها محل من الإعراب.

فالإعراب المحلي: لا يكون على حرف معين، بل على الكلمة بأكملها، فلو قلت مثلاً: "هذا مجد"، "هاء": حرف تنبيه، "ذا": اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع، وهكذا بالنسبة للجمل، إذا قلت: والجملة في محل رفع، هل الرفع واقع على حرف معين؟ على الجملة بأكملها، فإذا لم يستطع العامل التأثير في المعمول لسبب يتعلق بالمعمول كاملاً فلا يمكن للعامل مباشرة معموله على الحقيقة، كأن يكون المعمول كلمة مبنية، أو أن يكون المعمول معمولاً لعامل آخر كحرف الجر الزائد إذ يحول دون مباشرة ذلك العامل للمعمول، أو يكون المعمول جملة لها محل (أي يصح إحلال المفرد محلها)، أو حرفاً مصدرياً مع صلته، فكل ما سبق من الإعراب المحلي؛ لأن العامل لم يباشر معموله حقيقة وإنما كان عمله فيه اعتبارياً، وقد قرر النحاة في قواعدهم أن الإعراب لا يكون إلا في الأسماء المعربة فقط وأما المبنيات والجمل الصغرى فلا يلحقها الإعراب في الأصل، ومعنى هذا أن الكلمة في الجملة من حيث آخرها معربة وفقاً للوظيفة النحوية أو مبنية رغم الوظيفة النحوية؛ فالارتباط المحقق هنا هو بين النحو والإعراب، بين

الوظيفة النحوية أو المنطقية للكلمة في الجملة من ناحية، وبين الإعراب من الناحية الأخرى، ويعرب النحويون القدماء الكلمة المبنية أو ما يسمى بالجملة وشبه الجملة في "محل" رفع فاعلاً وغير ذلك أو في "محل" نصب مفعولاً به وغير ذلك، أو في محل جر مجروراً، ومن الجلي أن "المحل" شيء و"الإعراب والبناء" شيء آخر، فهذان الأخيران يخصان حركة أو سكون آخر الكلمة الواحدة، أما "المحل" أو "الموقع" فهو مفهوم نحوي ويعنى الوضع من حيث الطبيعة أو الوظيفة النحوية للكلمة الواحدة أو لمجموعة من الكلمات كفاعل أو مفعول أو حال أو تمييز وغير ذلك.

المحل إذن هو العنصر من عناصر الجملة أو المكون من مكونات الجملة أو الوظيفة من الوظائف النحوية في الجملة، وبما أن الإعراب يعنى تحليل كلمات الجملة من حيث كونها وظيفة نحوية ومن حيث كونها تأخذ الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم؛ فالإعراب صار يعنى المحل والإعراب في وقت واحد، فالذي بين هنا أن الإعراب تجاوز مفهومه الأصلي المتمثل في تغير "أواخر الكلم" ليعني كل الاعتبارات النحوية، وكان هذا باباً واسعاً لدخول الإعراب المحلى.

٢. رأي النحويين المحدثين في الإعراب المحلى:

لم أتطرق لرأي القدماء في الإعراب المحلى لأنني لم أجد من ينكره فكانت أقوالهم متباينة فلا يكون في ذكرها عظيم فائدة؛ لذا سأتطرق لرأي المحدثين الذين تباينت أقوالهم في نظرهم إلى لهذا درس النحوي بين ملتزم بأقوال القدماء، وبين رافض لذلك القول إما بدعوى التجديد والتيسير وأما تأثراً بالمدارس اللغوية الغربية دون مراعاة لخصوصية النحو العربي، ويمكن تعيين تصوّر المحدثين للإعراب المحلى في ثلاثة مواقف هي:

١. منهم من أقرّ بأهميته وأنه لا غنى عنه ولا يمكن إغفاله، فذهب مذهب النحاة القدماء فقال بالإعراب المحلى في المبنيات والجمال، من هؤلاء عباس حسن حيث يقول: "ولا

يمكن إغفال الإعراب المحلي ولا التقديري، ولا إهمال شأنهما وأثرهما؛ إذ يستحيل ضبط توابعهما - مثلاً - بغير معرفة الحركة المقدرة، أو المحلية، بل يستحيل توجيه الكلام على أنه فاعل، أو مفعول، أو مبتدأ، أو: مضارع مرفوع - وما يترتب على ذلك التوجيه من معنى إلا بعد معرفة حركة كل منهما^(١)، ومنهم جميل علوش الذي دعا إلى التفريق بين التيسير المبني على التخطيط، والتيسير الذي يقصد به الخلطة والتخريب، ودعا الباحث إلى أن يعتمد على العقل والمنطق وما وضعه النحاة من مقاييس فلا يخلط بين المقبول وغير المقبول، ومن هنا فهو لا يرى مسوغاً لإلغاء أي نوع من أنواع الإعراب؛ لأن لكل واحد من هذه الأنواع دورا يقوم به في ما وضعه له النحاة.^(٢)

٢. ومنهم من دعا إلى اختصاره ودمجه مع الإعراب التقديري، ليكونا إعراباً واحداً، كما قال بذلك عبد المتعال الصعيدي: "وإني أرى أن الذي يمكن في هذا الباب هو إدماج الإعراب المحلي في الإعراب التقديري، فيستغنى بهذا عن باب البناء كله، ويوفر التلميذ والمعلم والعلم ما يبذل من الجهود في هذا الباب".

٣. ومنهم من دعا إلى إلغائه والاستغناء عنه، والاقتصار على الإعراب الظاهر دون غيره من الأنواع الأخرى، كدعوة تمام حسّان في كثير من دراساته، إذ يرى ضرورة اطراح الإعراب التقديري والإعراب المحلي: "... فإذا كانت هذه الطوائف لا يستبين معناها بالعلامة الإعرابية فإن نسبتها إلى تقدير الحركة أو المحل لا تعد قرينة لأن من شأن القرينة أن تقود الفهم لا أن يخرعها الفهم... ومن ثم لا يجدي لتكشف المعنى أن تنسب العنصر اللغوي إلى حركة مقدرة أو محل مقدر لأن ذلك يلحق التكشف ولا يقود إليه كشأن القرائن. والواقع أن القول بالمحل الإعرابي لا ينمي إلى قرينة الإعراب

(١) النحو الوافي، عباس حسن، ج ١/٧٣.

(٢) ينظر الإعراب والبناء دراسة في نظرية النحو العربي، جميل علوش، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، ط ١، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م، ص ١٦٥-١٦٨.

وإنما هو نوع من استعمال فكرة (المعاقبة) في الموقع^(١)، ولا يجد محمد صلاح الدين بكر في مناقشته للإعراب المحلي أثراً مطلقاً لهذا النوع في تحديد بعض الجمل وظيفياً أو دلاليًا، لذلك لا يتفق مع النحاة فيما قالوه عنه وعن قيمته في إبراز المعنى الوظيفي أو الدلالي^(٢).

ولا يقرّر اسم الطحّان كذلك بالإعرابين المحلي والتقديري؛ لأنه لا وجود لهما أصلاً في نظره: "وهذا التفسير لظاهرة الإعراب.. لا يعتد مطلقاً بما افترضته نظرية العامل التقليدية من وجود إعراب تقديري، وإعراب محلي، بل يعد ذلك الافتراض وهما باطلاً، ولا يمت إلى حقيقة الإعراب بأية صلة... فههدف الإعراب أذن أن يتكيف اللفظ المرن مع ما يجاوره أو يواكبه من ألفاظ في الجمل... ومن الواضح أن تحقيق هذا الهدف يقتضي تغيير ألفاظ الكلمات القابلة للتكيف، وأنه لا وجود لمثل ذلك التغير فيما يسمى بالإعرابين التقديري والمحلي، الأمر الذي يبرر القول بانتفاء وجودهما أصلاً"^(٣). كما يعدّ عبد الهادي الفضلي الأسباب التي تدعوه للاستغناء عن الإعراب المحلي ويرى أنها كافية لإلغائه:

١. "لأن الإعراب لا يكون إلا في الكلمة المعربة - كما هو صريح تعاريفهم - ولأن مفهوم المبني ما كان ضد المعرب، والمعرب إنما سمي بهذا الاسم لاختلاف الإعراب عليه، مفاد هذا: أن المبني هو الذي لا يختلف الإعراب عليه، فوقوعه في محل الإعراب ينافي اعتباره مبنيًا.

(١) البيان في روائع القرآن، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط ١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م، ٢٠٠/١.

(٢) ينظر نظرة في قرينة الإعراب، محمد صلاح الدين بكر، حوليات كلية الآداب، الكويت، الحولية ٣، الرسالة ٢٠، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م ص ٤١.

(٣) حقيقة الإعلال والإعراب، راسم الطحان، الناشر: Adi Verlag، حلب سوريا، ط ١، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م، ص ١٧٩.

٢. إن الإعراب والبناء صفتان متقابلتان وهذا يعني أن الكلمة التي تتصف بالإعراب لا تتصف بالبناء، والكلمة التي تتصف بالبناء لا تتصف بالإعراب... وعليه إما أن تكون الكلمة معربة مطلقاً أي لفظاً ومحلاً أو مبنية مطلقاً^(١).

ويرى شوقي ضيف أن في الإعرابين التقديري والمحلي مشقة يتكلفتها التلميذ من غير فائدة يجنيها في ضبط كلمة أو تصحيح إعراب ويفصح شوقي ضيف عن هدفه من ذلك بأن الإعراب ليس غاية في ذاته، وإنما هو وسيلة لتصحيح النطق، ومادام إعراب أداة لا يفيدنا شيئاً في لساننا ولا في نطقنا فينبغي أن لا نقف عنده ولا نفكر فيه، وينبغي أن يُنفى من النحو^(٢)، وكان رأي مجمع اللغة العربية فيما يخص هذين الإعرابين هو الإبقاء على الإعرابين التقديري والمحلي في المفردات والجمل دون تعليل^(٣).

والذي يراه الباحث أن منشأ الخلاف القائم في قضية الإعراب المحلي هو تمسك القدماء بفكرة الإعراب القائمة أساساً على نظرية العامل، هذه النظرية التي سيطرت على فكر النحويين، وجعلتهم يفسرون كل شيء في الدرس النحوي استناداً على هذه النظرية فقالوا أن كل علامة من علامات الإعراب هي أثر لعامل، إن لم تجده في الجملة وجب تقديره وقد يكون واجب الحذف، لكنه من المحتوم أن يقدر، كما أن النحاة اعتنوا بالوظيفة النحوية للفظة المفردة أكثر من اعتنائهم بوظيفة الجملة؛ ومن أجل هذا رفضوا أن يأتي الفاعل جملة؛ لذلك أوجد القدماء الإعرابين المحلي والتقديري، على الرغم أنهم قرروا أن الإعراب لا يكون إلا في المعربات المفردة، وأن المبنيات والجمل لا يلحقها الإعراب؛ ولكنك تجد أنهم ألحقوا المبنيات والجمل الصغرى بالإعراب، وجعلوا لها إعراباً سموه بالإعراب المحلي.

(١) دراسات في الإعراب، الشيخ عبدالهادي الفضلي، تهامة للنشر، جدة، السعودية، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م، ص ١١٦.

(٢) ينظر تجديد النحو، شوقي ضيف، دار المعارف، مصر - القاهرة، ط٦، ص ٢٣.

(٣) المرجع السابق ص ١١١.

بينما دعا المحدثون في البداية إلى إلغاء فكرة العامل انطلاقاً من قول ابن مضاء (ت ٥٩٢هـ) فبالإلغاء هذه النظرية - كما يرى المحدثون - يمكن أن يصنف النحو بشكل آخر يلغى معه كل تقدير وتأويل في العبارات يقول شوقي ضيف: "ولّه لحريّ بنا الآن أن نستجيب إلى هذا النداء حتى نخلص الناس من صعوبات النحو التي ترهقهم من أمرهم عسراً...^(١)" ويقول مهدي المخزومي: "وقد حاولنا فيما سبق أن نهدم فكرة العامل في النحو، وأن نسلب الفعل الذي هو أقوى العوامل عندهم قدرته على العمل، وعلى الرفع والنصب، فإذا أفلحنا في هذه المحاولة تهاقنت العوامل الأخرى التي حملت على العمل في الفعل حملاً...^(٢)"؛ لأجل هذا اتجه المحدثون إلى تغيير تعريف الإعراب بتعريف يغني عن تكلف العوامل في بعض المواضيع التي جاء الإعراب فيها من غير عامل كالمبتدأ الذي - كما يرى المحدثون - يُتكلّف له عامل يسمى الابتداء منه، وقد اتضح لنا هذا مثلاً في تعريف مهدي المخزومي للإعراب بأنه: "بيان ما للكلمة في الجملة، وما للجملة في الكلام من وظيفة لغوية أو قيمة نحوية ككونها مسنداً إليه أو مضافاً إليه، أو كونها مفعولاً أو حالاً أو تمييزاً أو غير ذلك من الدلالات التي تؤديها في ثنايا الجمل، وتؤديها الجمل في ثنايا الكلام"^(٣)، وجل تعريفات المحدثين للإعراب تقوم فكرتها على التنصل من فكرة العامل الذي يتيح لهم فيما بعد الخروج عن بعض ما تقره هذه النظرية من أقوال قد لا يقبلها درس النحوي الحديث حسب وجهة نظرهم ومن بين هذه الأقوال القول بالإعراب المحلي؛ من أجل هذا رفض هؤلاء المحدثون هذا النوع من الإعراب، لذلك نرى أن المحدثين قد ألّتموا بالقاعدة التي قررها النحاة القدماء من أن (الإعراب) - حسب تعريف المحدثين - لا يكون إلا في المفردات المعربة، وأما المفردات المبنية والجمل فلا

(١) الرد على النحاة، مقدمة شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٨م، ص ٤٨.

(٢) في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ص ٦٣.

(٣) السابق، ص ٦٧.

يلحقها الإعراب؛ لذلك رفض من رفض منهم الإعراب التقديري والمحلي وعدوه خروجاً عن أصل القاعدة.

والذي يراه الباحث في هذا أنه لا يمكن إلغاء الإعراب المحلي في الجمل بدعوى التيسير؛ لأن مكن الصعوبة في إعراب الجمل ليس في تعيين المحل الإعرابي من رفع ونصب وجر؛ وإنما في تعيين الوظيفة الإعرابية للجملة من فاعلية ومفعولية وغيرها من الوظائف الأخرى، والذي يهتدي إلى تعيين الوظيفة الإعرابية للجملة غالباً ما يوفق في تعيين المحل الإعرابي؛ لكون الأمور تصبح واضحة له بعد ذلك، فإن قال إن الجملة مفعول به يسهل عليه القول إنها في محل نصب كون أن المفعول به دائماً منصوب، وهكذا الأمر في الجمل الأخرى، من هنا لا نرى أن القول بإلغاء الإعراب المحلي مفيد جداً في جانب التيسير^(١)، إضافة إلى ذلك أن في إلغاء الإعراب المحلي إلغاء إعراب ما بعده من مفردات وجمل "إذ يستحيل ضبط توابعهما - مثلاً - بغير معرفة الحركة المقدرة، أو المحلية، بل يستحيل توجيه الكلام على أنه فاعل، أو مفعول، أو مبتدأ، أو: مضارع مرفوع - وما يترتب على ذلك التوجيه من معنى إلا بعد معرفة حركة كل منهما"^(٢)، إذن كما هو واضح وبيّن فإن التقدير والمحل في الإعراب في علامات الإعراب موضوع تفرضه ظروف الكلام العربي وأحواله ولا يمكن التقليل فيه أو إلغائه.

٣. نقد لا محل لها من الإعراب:

قرر النحاة بإجماع أن (لا محل له) هي الحروف من منطلق أنها تسند ولا يسند إليها، ولا تستقل في التركيب بنفسها، ولا تدل على معنى في نفسها وإنما في غيرها^(٣)، ولا

(١) ينظر جهود شوقي ضيف التجديدية في النحو العربي، خليل حميش، الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة

مولود معمري ٢٠١٤هـ، غير مطبوعة، ص ٨١-٨٣.

(٢) النحو الوافي، عباس حسن، ١/٧٣.

(٣) ينظر تسهيل الفوائد، ابن مالك، ص ٣.

شك أن أي جملة سواء كان لها محل أو لم يكن لها محل لا يمكن النظر إليها على أنها معنى في غيرها فقط لفظاً أو معنى كالحرف، وخاصة أننا نجد هذه العبارة مصدرة بـ(لا) النافية فهو يعني نفي تأثر العنصر المعني بغيره من العناصر، ومن هنا يمكن القول: إن (لا محل لها من الإعراب) معناها: لا أثر لعامل نحوي سابق أو متأخر في العنصر المعني؛ وعليه تكون الجمل التي لا محل لها من الإعراب هي: تلك الجمل التي لم تتأثر ولم يؤثر فيها عامل نحوي، إذن الضابط في عدم وقوع هذه الجمل محل المفرد هو عدم وجود العامل المؤثر فيها مما نزع عنها صفة الإعراب، يقول ابن السراج (ت ٣١٦هـ): "لأن صلة (الذي) لا موضع لها بعامل يعمل فيها من فعل ولا حرف جر" ^(١)، فربط ابن السراج بين عدم محلية الجملة، وتسلب العامل عليها، ولذلك عندما أراد المحدثون نفي إعراب الجمل قاموا بمحاولة هدم نظرية العامل التي عليها يدور الإعراب، سأتطرق هنا إلى محاولة نقد الأساس والمبدأ الذي استند إليها النحاة لإخراج الجملة من الإعراب، وهو: أن الجملة إذا لم تقدر بمفرد أو لم تقع في موقعه لم يكن لها محل من الإعراب، كما وضح ذلك ابن هشام (ت ٧٦١هـ) بقوله: "الجمل التي لا محل لها من الإعراب وهي سبع، وبدأنا بها لأنها لم تحل محل المفرد، وذلك هو الأصل في الجمل" ^(٢)، ولعل منشأ هذا القول هو إن المواضع الكلام عند العرب منها ما وضع أساساً للمفرد، ومنها ما وضع للجمل، فإذا انزاح أحدهما إلى موضع الآخر عومل معاملته، ومنح نظامه اللغوي، فلو نظرنا إلى جملة الجواب في قولنا: من جاء؟ زيد، فـ (زيد) تعامل هنا معاملة الجملة؛ لأنها من قبيل المركب المفيد؛ لأن أصل الكلام جاء زيد، فمكان مثل هذا المركب الأصل فيه للجمل لا للمفردات، فتعامل كلمة (زيد) معاملة الجمل، وهكذا نفعل في الجملة إذا وقعت موقع المفرد، فإننا نعاملها كما لو كانت هناك مفردة لا جملة.

(١) أصول النحو، ابن السراج، ٢/٢٦٨.

(٢) مغني اللبيب، ابن هشام، ٢/٥٠٠.

ومن خلال النظر في النصوص التي ساقها النحاة في تعريف المفرد يتضح أن النحاة لم يبينوا حقيقة المفرد الذي يقصدونه في باب إعراب الجمل، فابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) مثلاً عرف المفرد بأنه ما لا يدل جزؤه على شيء من معناه، ولا على غيره مما هو جزء له^(١)، ومثله فعل ابن هشام (ت ٧٦١هـ) حين فسر المفرد بقوله: الكلمة قول مفرد، والمفرد: ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، وذلك نحو (زيد) فإن أجزاؤه هي: الزاي، والياء، والdal، إذا أفردت لا تدل على شيء مما يدل عليه، بخلاف قولك: غلام زيد، فإن كلا من جزئيه وهما الغلام وزيد دل على جزء معناه، فهذا يسمى مركباً لا مفرداً^(٢)، فلم يشر ابن هشام ولا غيره من النحاة للمفرد الذي يقصدونه في حدهم للجملة التي لا محل لها من الإعراب، ومن خلال الشواهد التي ساقوها في هذا الباب يتبين لنا أن المفرد المقصود هو الكلمة التي تؤل باسم نكرة^(٣) قال ابن يعيش (ت ٦٣٤هـ): "اعلم أن كل جملة وقعت صفة فهي واقعة موقع المفرد، ولها موضع ذلك المفرد من الإعراب، فإذا قلت: مررت برجل يضرب، فقولك: (يضرب) في موضع (ضارب)"^(٤)، وقال أيضاً: "واعلم أنه لا ينعت بالجملة معرفة، لو قلت: هذا أبوه قائم، على أن تجعله صفة لم تجز، فإن جعلته حالاً جاز، وإنما لم توصف المعرفة بالجملة؛ لأن الجملة نكرة، فلا تقع صفة لمعرفة"^(٥)، ومعنى ذلك أن الجملة تؤول باسم مفرد نكرة، فتكون نعتاً، أو حالاً، أو خبراً ولا فرق في ذلك بين أي جملة ما دام أن الجملة تقبل أن تؤول بنكرة، فتصلح للإعراب، كما إن مقولة النحاة التي مفادها أن الجمل التي تقدر بالمفرد لها محل من الإعراب وما لم يصح تقديره بالمفرد لا محل له من الإعراب، لا تصمد دائماً أمام النقد، فهناك جمل لها محل من الإعراب ومع ذلك لا يصح تأويلها

(١) شرح المفصل، ابن يعيش، ٧١/٢.

(٢) شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، المكتبة العصرية، بيروت، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، ص ٣٧.

(٣) ينظر إعراب النص، حسني عبدالجليل، ص ٣٥.

(٤) شرح المفصل، ابن يعيش، ٥٤/٣.

(٥) السابق، ٥٤/٣.

بالمفرد، ومن ذلك جملة خبر ضمير الشأن، في قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(١)، وكذلك الحال في أخبار أفعال المقاربة، والرجاء، والشروع نحو: كاد زيد يموت، وجعل يكتب، فلا يصح أن يقال: (كاد زيد ميتاً)، ولا (جعل كاتباً)^(٢)، إضافة إل أن هذه القاعدة لا تتفق وطبيعة الجملة، فقد تقع الجملة موقعاً مشابهاً لموقع المفرد، أو مناظراً له، وليس من الضروري أن تكون الدلالة الموقعية للجملة مطابقة تماماً للمفرد، فإن للجملة طبيعتها التي تختلف عن طبيعة المفردات مثلما تختلف المفردات فيها، وإذا كان القياس في إعراب المفردات تقريبياً فإن القياس بين المفردات والجمل يجب أن يكون تقريبياً^(٣)، كما أن قاعدة التأويل هذه قاعدة تعليمية لا يمكن التسليم لها كلياً؛ لأن وظيفة المفرد في الجملة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالحدث في تركيب الجملة، ولا يمكن قياس إعراب الجملة على المفرد، فالذي يبين محل الجملة من الإعراب ليس التأويل من عدمه، وإنما هو في حقيقة الإعراب الذي يفسر النظام اللغوي الذي قامت الجملة على أساسه.

ثالثاً: الجمل التي لا محل لها من الإعراب:

مع تعدد الروابط وتنوع العلاقات والصلات بين الجمل في اللغة العربية اختلفت نظرة النحويين عند دراستهم للعلاقات بين الجمل، فانطلقت رؤيتهم من تحديد موقف هذه الجمل من الظاهرة الإعرابية، إذ كما تقرر معنا من قبل أن الأساس في القواعد النحوية أن يقتصر الإعراب على الكلمات المفردة؛ لأنها هي التي يمكن أن يتغير آخرها بتغير علاقتها ووظيفتها، أو تلزم حالة بعينها وإن تعددت وظيفتها، أما الجمل فلا يلحقها هذا الإعراب، كما أن الأصل في القواعد النحوية أن لا تحل الجملة محل المفردة، بل ينبغي

(١) سورة الإخلاص، الآية (١).

(٢) ينظر الجملة العربية تأليفها وأقسامها، فاضل السامرائي، ص ١٨٥.

(٣) ينظر إعراب النص، دراسة في إعراب الجمل التي لا محل لها من الإعراب، حسني عبدالجليل، دار الصحوة، مصر، ط ١، ص ٥.

أن يكون للجمل مواضعها كما أن للكلمة مواقعها؛ فلا يصح أن يحل أحدهما عن الآخر حتى لا تختلط الأساليب اللغوية، فتضرب التراكيب والقواعد^(١)، ولكن النحويين استثنوا من تلك القاعدة العامة حكم جواز أن تحل بعض الجمل محل المفردة فتأخذ الجملة حكم هذه المفردة التي حلت محلها من حيث الوظيفة النحوية؛ وقد أشرنا فيما سبق إلى الأساس الذي بنى النحاة عليه هذا التقسيم وهو: أن الجمل التي تقدر بالمفرد أو تحل موقعه فلها محل من الإعراب، والجمل لا تقدر بالمفرد ولا يمكن أن تقع موقعه لا محل لها من الإعراب، فالأسس هو مدى صلاحية الجملة لكي تؤول بالمفرد من عدمه؛ لذلك تضمن النحو العربي مبحثين في إعراب الجمل، في حال ممكن أن تحل الجملة محل المفرد أو لا؛ فإن حلت الجملة محل المفرد كان لها محل من الإعراب.

لم يفرد أحد من النحاة - فيما أعلم - قبل ابن أم قاسم المرادي (ت ٧٤٩) مصنفًا يبحث فيه (الجمل التي لها محل من الإعراب والجمل التي لا محل لها)، إذ لم أجد ما يشير إلى ذلك. كما لم يصل إلينا شيء من المصنفات التي تبحث الموضوع مستقلاً، فالمرادي من أوائل الذين وضعوا بين أيدي المتعلمين رسالة تشتمل على أحكام الجمل وإعرابها ليكون الموضوع سهل التناول ميسوراً لدى هؤلاء، بعد أن كانت مادته مبعثرة ضمن موضوعات متفرقة في الكتب المتعددة^(٢)، فألف هذه الرسالة وقدم لها بتمهيد أوضح فيه سبب اختياره الموضوع فقال: "سألت - وفقك الله - عن بيان الجمل التي يكون لها محل من الإعراب؛ لأن الجملة أصلها أن تكون مستقلة لا تتقدر بمفرد ولا تقع موقعه. وما كان من الجمل له محل من الإعراب فإنما ذلك لوقوعه موقع المفرد..."^(٣) ثم

(١) ينظر مقومات الجملة العربية، علي أبو المكارم، ص ١٦٠.

(٢) ينظر الجمل التي لها محل من الإعراب والتي لا محل لها، د. طه محسن عبدالرحمن، بحث في مجلة آداب الرافيدين، العدد ٧، ص ٣٩٥-٤٢٣.

(٣) رسالة في جمل الإعراب، الحسن بن قاسم المرادي، تح: سهير محمد خليفة، ط ١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، ص ٦١.

شرح يذكر القسم الأول، وهو الجمل التي لها محل من الإعراب، وأنواعها سبعة: الخبرية، والحالية، والمحكية بالقول، والمضاف إليها، والمعلق عنها العامل، والتابعة لما هو معرب أوله محل من الإعراب، والواقعة جواب ذات الشرط مصدرة بالفاء أو باذا^(١)، وبعد أن شرح هذه الأنواع تكلم على القسم الثاني، وهو (الجمل التي لا محل لها من الإعراب) وأنواعها تسعة: الابتدائية، والصلة، والاعتراضية، والتفسيرية، وجواب القسم، والواقعة بعد أدوات التحضيض، والواقعة بعد أدوات التعليق غير العاملة، والواقعة جواباً لها، والتابعة لما لا موضع له^(٢)، بينما يرى السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) أن الجمل التي لا محل لها من الإعراب أربع جمل قال: "والجمل التي لا محل لها أربع لا تزيد عن ذلك - وإن توهم بعضهم ذلك - وهي: المبتدأ، والصلة، والمعتضة، والمفسرة"^(٣).

ثم جاء بعده ابن هشام (ت ٧٦١هـ) الذي يعد أول من اهتم بدراسة الجملة دراسة موسعة تقوم على التحليل والتنظير، وتعد هذه الدراسة للجملة أنضج دراسة أحدثها النحويون العرب، فلم يأت قبل ولا بعد ابن هشام من قام بدراسة الجملة دراسة موسعة، وكل من جاء بعد ابن هشام كان يدور في فلك ابن هشام.

ونكتفي بذكر الجمل التي ليس لها محل من الإعراب؛ لأنها هي الأصل كما تقرر فلا تحل الجملة محل المفرد إلا ما استثنى، ولأنها محل دراستنا، وقد جمع النحاة المواضع التي فيها الجمل التي لا محل لها من الإعراب ولكنهم اختلفوا في تعدادها، فابن هشام ومن تبعه من جمهور النحاة، يرون أن الجمل التي لا محل لها من الإعراب سبع كما ذكرها في كتابه مغني اللبيب وهي:

(١) ينظر السابق، ص ٦٢.

(٢) رسالة في جمل الإعراب، المرادي، ص ١٠٥.

(٣) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف (السمين الحلبي)، تح: أحمد محمد الخراط، ط دار القلم، دمشق، ١/١٢٤.

١. الابتدائية: وتسمى المستأنفة ويرى ابن هشام أن المستأنفة أوضح من الابتدائية؛ لأن الابتدائية تطلق على الجملة المصدرة بالمبتدأ، وهي نوعان:

أ. الجملة المفتحة بها الكلام، ويسمى بعضها بالجملة التي المستأنفة استئنافاً تاماً أو كاملاً، ومثالها: الجمل الأولى دائماً فيما يقرأ ويسمع نقول مثلاً: محمد رسول الله، فهذه جملة مفتحة بها النطق أو مستأنفة استئنافاً تاماً لا محل لها من الإعراب.

ب. الجمل المنقطعة عما قبلها لفظاً أو معنى، أو هما معاً، مثال الجملة المنقطعة عما قبلها لفظاً: مات فلان رحمه الله^(١)، فإن جملة رحمه الله منقطعة عما قبلها لفظاً، فلا يوجد بينها وبين جملة مات فلان أي رابط لفظي، ولكن يوجد رابط معنوي لارتباط الموت برحمة الله في وجدان الإنسان، ومنها جملة العامل (الفعل) الملغى لتأخره نحو: محمد قائم أظن ، ومثال الجملة المنقطعة عما قبلها معنى قول الله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَدْعُوا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ قُلِ اللَّهُ يَكْبِدُوا الْخَلْقَ

ثُمَّ يُعِيدُهُ فَإِنِّي تُوفِّكُونَ ﴿٣٤﴾^(٢) فجملة (ثم يعيده) مرتبطة بما قبلها لفظاً بـ(ثم) منقطعة عنها معنى؛ "لأن مقتضى جملة (ثم يعيده) لم يتحقق بعد، فإن إعادة الخلق بعد إفنائهم مرتبط بالبعث الذي لم يقع بعد، ومن ثم لا سبيل إلى حملهم على الإقرار برؤيتها، وهكذا يكون الموجود في الآية من قبيل الانقطاع في المعنى وأن وجد رابط في اللفظ"^(٣)، وأما مثال المنقطعة عما قبلها لفظاً ومعنى قول الله تعالى:

﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ ﴿٦٥﴾^(٤)

(١) ينظر مغني اللبيب، ٥٠٠/٢.

(٢) سورة يونس، الآية (٣٤).

(٣) مقومات الجملة العربية، علي أبو المكارم، ص ١٦٨.

(٤) سورة يونس، الآية (٦٥).

فجملته (إن العزة لله جميعاً) فلا يوجد أي رباط معنوي ولا لفظي بين الجملتين فأما اللفظي فبيّن وأما المعنوي فلأن الجملة ليست من مضمون قولهم.

ومن اللغويين من فصل بين الجملتين الابتدائية والاستئنافية فلم يعدّها جملة واحدة، فيرى أن الجملة الاستئنافية هي الجملة التي تأتي في أثناء الكلام منقطعة عما قبلها صناعياً، لاستئناف كلام جديد فهي لا بد أن يكون قبلها كلام تام، وقد يدخل عليها أحد حروف الاستئناف كالواو، وثم، وحتى الابتدائية، وأم المنقطة، وبل التي للإضراب الانتقالي، وأو التي بمعنى بل، ولكن المجردة من الواو العاطفة، وقد تكون جواباً للنداء والاستفهام مثال هذه الجملة قول امرئ القيس:

كأنّي غداة البين يوم تحملوا لدى سمرات الحي ناقف حنضل
وإن شفائي عبّرة مهراقة فهل عند رسم دارس من معول^(١)

ففي البيت الثاني جملتان استئنافية الأولى بعد الواو، والثانية بعد الفاء^(٢).

٢. **المعتضة:** وهي المعتضة بين شيئين لإفادة الكلام تقوية وتسديداً وتحسيناً^(٣)، فهي جملة تعترض بين أجزاء جملة كبرى لتحقيق فائدة لفظية أو معنوية أو هما معاً، فالفائدة اللفظية تتجلى في تزيين اللفظ وتحسين الإيقاع وإعطاء قدر من التناسق في اللفظ والأسلوب، والفائدة المعنوية تتجلى في تقوية الكلام وتأكيده.

وقد تقع الجملة المعتضة بين الفعل وفاعله، أو بين الفعل ومفعوله، أو بين المبتدأ والخبر، أو بين ما أصله المبتدأ والخبر، أو بين الشرط وجوابه، أو بين القسم وجوابه^(٤).

(١) ديوان امرئ القيس، تح: محمد أبو الفضل، دار المعارف، القاهرة، ط ٤، ١٩٨٤م، ص ٩.

(٢) إعراب الجمل وأشباه الجمل، فخر الدين قباوة، ص ٣٨-٣٩.

(٣) ينظر مغني اللبيب، ٥٠٦/٢.

(٤) لمزيد من الإيضاح والأمثلة ينظر مغني اللبيب، ٥٠٦/٢-٥١٦، ومقومات الجملة العربية ص ١٦٧-١٧٤.

٣. **التفسيرية:** وهي الجملة التي تكشف غموض جملة سابقة، فهي جملة فضلة تكشف حقيقة جملة سبقتها، بيد أن مصطلح الفضلة هنا غير مصطلح الفضلة في باب الحال؛ ولذلك تخرج الجملة الحالية من هذا التعريف، كما أن الجملة التفسيرية تكشف حقيقة جملة سابقة وتبين مرادها، بينما الجملة الحالية تقتصر على توضيح حالة مفرد سابق عليها فحسب^(١)، وقد أوجد النحاة هذين القيدين للخروج من الإشكال الذي قد يقع فيعه دارس النحو نظرًا للتشابه الكبير في الموقع والوظيفة بين جملتي التفسير والحال. والجملة التفسيرية نوعان:

النوع الأول: المجردة من حرف التفسير، ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾^(٢)، فجملة (خلقه من تراب) مفسرة للجملة السابقة عليه، "لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قدر جسمًا من طين ثم كَوْن، بل باعتبار المعنى"^(٣) فالمقصود أن مثل عيسى كمثل آدم في الخروج إلى الدنيا مخالفًا لما جرت عليه العادة من ربط التوالد باجتماع الذكر والأنثى.

النوع الثاني: الجملة المقترنة بحرف التفسير، وهو حرفان: (أن) المفسرة، و(أي) المفسرة، مثال الجملة المقترنة بـ (أن) المفسرة قول الله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلَ﴾^(٤)، وقوله تعالى: ﴿وَأَنْطَلِقْ أَلَمْلَأْ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا وَأَصْبِرُوا عَلَىٰ آلِهَتِكُمْ إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ﴾^(٥)، ويشترط في (أن) حتى تكون مفسرة شروط ثلاثة وهي:

(١) ينظر مقومات الجملة العربية، علي أبو المكارم، ص ١٧٥.

(٢) سورة آل عمران، الآية (٥٩).

(٣) مغني البيب، ص ٥٢٢.

(٤) سورة المؤمنون، الآية (٢٧).

(٥) سورة ص، الآية (٦).

١. أن تسبق (أن) بجملة فيها معنى القول دون حروفه.

٢. أن تقع بعدها جملة.

٣. أن تسبق بجار.

ومثال الجملة المقترنة ب (أي) المفسرة قول الشاعر:

وترميني بالطرف أي أنت مذنب وتقليبنني ولكن إياك لا أقلى^(١)

فجملة (أنت مذنب) مفسرة لجملة (ترمينني بطرف)، ويشترط في (أي) ما

يشترط في (أن) من شروط حتى تكون مفسرة.

٤. جملة جواب القسم: وهي الجملة التي تأتي بعد أداة القسم والمقسم به، والغرض منها توكيد

معنى القسم سواء بالنفي أو بالإثبات نحو: والله لأفعلن، والله لا أفعل، وقد تذكر جملة

القسم وقد لا تذكر، فمثال الأول قول الله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ لَئِنْ جَاءَتْهُمْ

ءَايَةٌ لِّيُؤْمِنَنَّ بِهَا﴾^(٢)، ومثال الثاني الذي لم يذكر فيه جملة القسم واستغني عنها بما بقي

من أجزائها قول الله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ ١ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ٢﴾^(٣)، وسواء

أكانت جملة القسم مذكورة أو غير مذكورة، فإن القسم لا يخلو من المقسم عليه، وهو جملة

جواب القسم، وتقع هذه الجملة اسمية، أو فعلية، ظرفية، أو شرطية، ولا تكون وصفية.

فإن كانت اسمية أو ظرفية أكدت بأن واللام، أو بإحداهما، مثل: والله إن محمداً

لناجح، أو والله إن محمد ناجح، أو والله لمحمد ناجح، ومثال قول الله تعالى:

(١) البيت مجهول القائل، ينظر شرح شواهد المغني، جلال الدين السيوطي، تح: أحمد ظافر كوجان، لجنة

التراث العربي، ص ٢٣٥.

(٢) سورة الأنعام، الآية (١٠٩).

(٣) سورة العصر، الآيات (١-٢).

﴿وَالْعَصْرِ ١﴾ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴿٢﴾^(١)، ويجوز إن الإنسان في خسر، أو للإنسان في خسر.

وإن كانت فعلية فهي إما أن تكون مثبتة صدرت بفعل مضارع فتؤكد باللام والنون نحو قول الله تعالى: ﴿وَتَأْتِيهِمْ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ بَعْدَ أَنْ تُولُوا مُدِيرِينَ﴾ ﴿٥٧﴾^(٢)، وإما أن تكون مثبتة مصدرة بفعل ماض فتؤكد باللام وقد، مثل قولك: والله لقد ربح المؤمن، وإن كانت فعلية منفية وجب أن تكون أداة النفي (ما) أو (لا) أو (إن) دون غيرها تقول: والله ما فعلت، والله لا أفعل، والله إن فعلت...

- وإن كان جملة شرطية أغنت عن جواب القسم.

٥. جملة جواب الشرط غير جازم، أو جازم ولم تقترن بالفاء ولا بـ إذا الفجائية: يتركب الشرط من جملتين بعد أداة الشرط، وهما جملة فعل الشرط، وجملة جواب الشرط، وترتبط الجملتين معا بالأداة بحيث لا سبيل إلى إغفال أي منهما دون خلل في اللفظ أو المعنى، وتنقسم أدوات الشرط إلى مجموعتين هما:

- ما يجزم الفعل بعدها وهي: إن، وما، ومن، ومهما، وأي، ومتى، وأيان، وأين، وحيثما، وإذا ما، وإذا ما، وأنى.
- ما لا يجزم الفعل بعدها وهي: لو، ولولا، ولما (الرابطة)، كيف (الشرطية)، وإذا (الظرفية).

وتقتضي هذه الأدوات جميعا - عاملة وغير عاملة - جملتين لا محل لهما من الإعراب يستوي في ذلك الأداة العاملة والمهملة؛ لأن عمل الأداة ينصب على الفعل وحده ولا يتناول الجملة بأسرها.

(١) سورة العصر، الآيات (١-٢).

(٢) سورة الأنبياء، الآية (٥٧).

٦. جملة صلة الموصول: وهي الجملة التي تأتي بعد الاسم الموصول فتوضحه وتبينه، وتكشف ما به من غموض وتزيل ما فيه من لبس، ولهذا عدها النحاة كالجزء من الموصول، فللموصول محله الإعرابي باعتباره طرفاً في التركيب، فتكون الصلة موضحة للموصول ومبينة له؛ لذلك كان لا محل لها من الإعراب سواء وقعت صلة لاسم أو لحرف" بالرغم من أن صلة الحرف يمكن - كما هو مقرر - أن يحل محلها المفرد، بل إن الأصل في هذه الصلة أن تكون كلمة مفردة مشتقة، وأن تظهر عليها العلامات الإعرابية"^(١)، وتقع جملة الصلة اسمية، أو فعلية، أو ظرفية.

٧. والجملة التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب^(٢): وهي الجملة الواقعة بعد ما لا محل له من الإعراب، والمقصود بالتبعية هنا التبعية اللغوية وليس الاصطلاحية التي تستلزم إثبات المحل الإعرابي.

أما أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) فيراها انتهت عشرة جملة، كما نقله عنه السيوطي ومرد ذلك إلى أنه فصل في الجملة الابتدائية فجعلها قسمين، قسم ما تقع فيه الجملة ابتداء كلام لفظاً ونية أو نية لا لفظاً، وقسم ما تقع فيه الجملة بعد أدوات الابتداء كالحروف المكفوفة، وإذا الفجائية، نحو خرجت فإذا زيد قائم، وحروف (هل، ويل، ولكن)، كما أنه فصل في الجملة التابعة لما لا محل له؛ فعَدَّ الجملة الواقعة توكيداً لما لا محل له من الإعراب، نحو: (قام زيدٌ قام زيدٌ) موضعاً، والجملة المعطوفة على ما لا محل له، نحو: (جاء زيدٌ وخرج عمروٌ) موضعاً آخر وأضاف موضعاً آخر وهو أن تقع بعد أدوات التحضيض^(٣).

(١) مقومات الجملة العربية، علي أبو المكارم، ص ١٨٢.

(٢) مغني اللبيب، ابن هشام، ٥٣٦/١.

(٣) الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، ٤١/٢ - ٤٣.

ويرى بعض المحدثين أنها عشر جمل، ومرده أنه فصل فجعل الجملة الابتدائية موضعاً، والجملة الاستئنافية موضعاً آخر على خلاف الجمهور الذي عدّهما جملة واحدة، كما أنه فصل في جملة جواب الشرط، فجعل جملة جواب الشرط غير الجازم موضعاً، وجملة جواب الشرط الجازم المقترن بالفاء أو إذا موضعاً آخر^(١).

والذي يبين لنا أنها سبع جمل على وفق ما ذهب ابن هشام؛ لأن ما ذكره بعضهم من تفصيل هو من قبيل المجمل الذي يحسن فيه الاختصار، ما دام أن الوظيفة واحدة.

(١) ينظر إعراب الجمل وأشباه الجمل، فخر الدين قباوة، ص ٣٧.

الفصل الثاني

آراء النحاة في الجمل التي لا محل لها من الإعراب

- المبحث الأول: الجملة الابتدائية.
- المبحث الثاني: الجملة الاستئنافية.
- المبحث الثالث: الجملة الاعتراضية.
- المبحث الرابع: الجملة التفسيرية.
- المبحث الخامس: جملة جواب القسم وجملة جواب الشرط غير الجازم.
- المبحث السادس: جملة صلة الموصول.

الفصل الثاني

آراء النحاة في الجمل التي لا محل لها من الإعراب

مع أن النحاة القدماء لم يدرسوا الجملة دراسة مخصوصة مستفيضة ولم يتناولوها بالشرح والتحليل إلا عند ابن هشام، إلا إن دراستهم للجملة لم تكن إلا بمقتضى مالها من علاقة بالمفرد، أي إنهم اكتفوا في عرضهم وظائف الجملة الطريقة التي اعتادوا عليها وهي بيان وظائف المفردات فاهتموا اهتماما مباشرا بإعراب أركان الجملة الاسمية والفعلية؛ ولهذا عندما نظروا إلى إعراب الجملة قاسوا إعراب الجمل بإعراب المفردات من حيث قيامها بالوظيفة التي يقوم بها المفرد، فقاموا على ذلك بتحديد الجمل على فق حلولها مكان المفرد في العمل فقسموها إلى جمل لها محل من الإعراب، ووضحوا وظائفها النحوية والإبلاغية، وإلى جمل لا محل لها من الإعراب، وهذا القسم بقي من غير بيان لوظيفته النحوية؛ لأنها لم تقم بوظيفة المفرد على هذا المنطق، وبذلك لم يتحقق الأسس الذي وضعه النحاة للجملة حتى يحكم لها بالإعراب ولهذا سيحاول الباحث في هذا الفصل أن يتناول الجمل التي لا محل لها من الإعراب من حيث بيان موقف النحاة قديماً وحديثاً من كل جملة عن طريق تتبع أقوال النحاة وعرضها، فأورد أقوال النحاة وآراءهم في كل جملة منه هذه الجمل من مظانها النحوية، بدءاً بالكتاب وانتهاءً بما قاله علماء اللغة في العصر الحديث، مع استقصاء لكل ما قيل في المسألة قديماً وحديثاً من جميع الزوايا، وقد حرصت في هذا العرض أن يكون بحسب التسلسل الزمني للنحاة؛ الأسبق فالأسبق؛ لكي نصل بعدها إلى بيان مدى اتفاق النحاة في الحكم على هذه الجمل بعدم الإعراب بمعنى هل النحاة جميعهم اتفقوا على عدم محلية هذه الجمل للإعراب؟ وسيقوم الباحث بعرض أقوال النحاة في كل جملة على حدة؛ من أجل الوصول إلى هدف الذي يسعى إليه وهو وضع نظرة جديدة لهذه الجمل، وقد عمدت إلى تتبع أقوال النحاة

في كل جملة بدءاً بالمصطلح والتطور الذي حدث له عند النحاة حتى استقر على ما اعتمدوا عليه من المصطلحات؛ لأن البحث في المصطلح لا يعد من قبيل الترف في العلم، فالمصطلح هو المفتاح الذي يولج منه إلى العلم، وقد نشأت الحاجة إليه بسبب الحاجة إلى الفهم والإفهام، ثم بعد بيان المصطلح والمفهوم، ثم أعرض أقوال النحاة في كل جملة قديماً وحديثاً، فقد قسمت الجمل إلى مباحث بحيث أتناول كل جملة في بحث خاص أناقش فيه تاريخ المصطلح ثم المفهوم الذي استقر عليه النحاة، ثم أتبعه بذكر آراء النحاة في الجملة، وأخيراً أعرج إلى الأغراض اللغوية لكل جملة؛ لأن هذه الأغراض من شأنها أن تساعدنا في الفصل القادم على الحكم على الجملة بالإعراب من عدمه، فيحتوي هذا الفصل على ستة مباحث كل جملة من الجمل في مبحث.

المبحث الأول

الجملة الابتدائية

المصطلح:

اختلف النحاة في استعمال مصطلح الجملة الابتدائية أم الاستئنافية، فمنهم من ساوى بين المصطلحين كما فعل ابن هشام (ت ٧٦١هـ)^(١)، ومنهم فرق بينهما كما هو رأي أغلب المحدثين^(٢)، ونحن نذهب مع مذهب من فرق، فابن هشام نفسه يرى أن الجمع بين الابتدائية والاستئنافية قد يوحي بالخلط بين الجملة الابتدائية والجملة المصدرة بالمبتدأ ولو كان لها محل؛ لذا كان التفريق بينهما هو الصواب.

والمتتبع لمفهوم الابتداء في كتب النحو يجد أنه يأتي بألفاظ مختلفة وبأسماء متعددة، فسيبويه (ت ١٨٠هـ) نفسه قد تعددت عنده دلالات الابتداء وتباينت، "فقد استعمله بمعنى العامل المعنوي الذي عمل الرفع في المبتدأ، ولذلك وجدناه يستعمل مصطلح الابتداء هذا بمعنى جعل الاسم مرفوعاً على أنه مبتدأ... ومن دلالات هذا المصطلح عند سيبويه كما لاحظنا الاستئناف، وانقطاع التركيب الإسنادي صناعياً عما قبله مما يحول دون عمل عامل لفظي متقدم في مفردات هذا التركيب"^(٣).

ويلحظ أن استعمل (المبتدأ) كان سويّاً مشتهراً عند سيبويه والأخفش (ت ٢١٥هـ)، وقد استخدمه المبرد (ت ٢٨٦هـ)، ولما جاء القرن الثالث استعمله ابن السراج (ت ٣١٦هـ).

(١) ينظر مغني اللبيب، ابن هشام، ٥٠٠/٢.

(٢) ذهب إلى التفرقة كثير من المحدثين مثل: فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص ٣٨، فتحي الدجني، الجملة النحوية، ص ٩٨.

(٣) معالم التفكير في الجملة عند سيبويه، محمد فلفل، ص ٣١.

ولكن على قلة، يقول في الأصول: "فأما الجملة التي لا موضع لها فكل جملة ابتدأتها"^(١)، على أن أبا جعفر النحاس استعمله مصطلحاً شهيراً في إعرابه للقرآن، ومما يمكن ملاحظته أيضاً أن النحاة تدرجوا في استعمال مصطلح الابتداء، فبدؤوا أولاً باستعمال الفعل (ابتداءً، يبدأ) يلاحظ ذلك عند ابن السراج (ت ٣١٦هـ)، وكما يلاحظ أن النحاة استخدموا مصطلح الابتداء وأرادوا به المبتدأ الذي يبدأ به الجملة الاسمية، إلى أن جاء النحاة من بعدهم الذين صاغوا مصطلح الجملة الابتدائية كالمرادي (ت ٧٤٩هـ)، وابن هشام (ت ٧٦١هـ) وأصبح هذا المصطلح هو المشهور المتداول بين النحاة الذي جاءوا من بعد.

آراء النحاة في الجملة الابتدائية:

بعد استقراءنا آراء العلماء تبين لنا أن العلماء اتفقوا على أن الجملة الابتدائية جملة لا محل لها من الإعراب؛ لأنها جملة خالية عن العوامل اللفظية والمعنوية السابقة لها، ولم تقع موقع المفرد على وفق القاعدة التي أقرها النحاة؛ إذ إنها لا يمكن أن يحل المفرد محلها وإلا فسد المعنى؛ لوقوعها في بداية الكلام تقول: زيد قائم، جملة ابتدائية افتتح بها الكلام ولن يعطي المفرد هنا المعنى المراد من الجملة، ابن السراج قائلاً: "اعلم أن الجمل على ضربين: ضرب لا موضع له وضرب له موضع. فأما الجملة التي لا موضع لها فكل جملة ابتدأتها، فلا موضع لها نحو قولك مبتدأ: زيد في الدار وعمرؤ عندك فهذه لا موضع لها"، ووضح ابن السراج في موضع آخر السبب في عدم محلية الجملة التي نبتدئ بها، قال: "والجملة التي بعد (إن) لا موضع لها من الإعراب، بعامل يعمل فيها من فعل ولا حرف، ألا ترى أنك تقول: إنَّ عمرا منطلقاً، فهذا موضع يصلح أن يبتدأ الكلام فيه، فنقول: عمرو منطلقاً، ويصلح أن يقع الفعل موقع المبتدأ، فنقول: انطلق عمرو، وهذه الجملة لا موضع لها من الإعراب؛ لأنها غير مبنية على شيء"، فابن السراج يحكي عن

(١) الأصول، ابن السراج، ٦٢/٢.

الجملة المبتدأ بها، سواء في ذلك أكانت مصدرة بـ(إنَّ) أو بمبتدأ أو بفعل، لا محل لها من الإعراب؛ لأنها غير مبنية على عامل يعمل فيها، فيجعل لها محلاً من الإعراب.

أورد المرادي^(١) وابن هشام^(٢) الجملة الابتدائية ضمن الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وتبعهما كل النحويين الذين أتوا بعدهم ولم يخالف في ذلك أحد لا قديماً ولا حديثاً حسب ما وجدته الباحث؛ لأن الجملة الابتدائية - على رأي النحاة - أصل في بناء الكلام فيفتتح بها وتؤدي معنى مستقلاً فلا يمكن أن تحل محل المفرد وإلا فسد المعنى، وغاية المتكلم أن يوصل المعنى المراد إلى ذهن المتكلم، والجملة الابتدائية لا يمكن أن تؤدي هذا المعنى، فإن الابتدائية لا تكون إلا جملة تامة الفائدة، فلا وجه للابتداء بمفرد؛ لأن المفرد يطلب له تمام، ولذلك لا بد من أن يركب مع غيره تركيباً إسنادياً لتحقيق الفائدة، فالجملة الابتدائية: هي الجملة التي يبتدأ بها الكلام في النص ابتداء محضاً، وهي تركيب إسنادي تام مستقل بنفسه مبنى ومعنى، يحسن السكوت عليه، ولا تحتوي على أي عنصر يدل على وجود جملة أو وحيدة إسنادية قبلها، فهي لا حاكمة ولا محكومة^(٣) كما إن الابتداء عامل معنوي ولضعفه هذا لم يمكن له عمل في غير الأسماء؛ ولهذا كانت الجملة التي يبدأ بها الكلام لا محل لها من الإعراب.

والذي يراه الباحث أن الجملة الابتدائية لا ينبغي النظر إليها نظرة نحوية، وإنما ينظر لها نظرة بلاغية من كونها إنشاء أو خبراً.

(١) ينظر رسالة في جمل الإعراب، المرادي، ص ١٠٥.

(٢) ينظر مغني اللبيب، ابن هشام، ٥٠٠/٢.

(٣) الجملة في القرآن الكريم صورها وتوجهها البياني، رابح أبو معزة، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، دمشق، ط ١، ٢٠١٤م، ص ٦٠.

المبحث الثاني

الجملة الاستئنافية

المصطلح:

عند تتبع مصطلح الاستئناف واستعمال النحاة لهذا المصطلح نجد أن سيبويه (ت ١٨٠هـ) لم يصرح بمفهوم الاستئناف إلا أنه ساق جواباً مذكوراً لنص محذوف سؤاله "وتقول مررت برجل الأسد شدة، كأنك قلت: مررت برجل كامل؛ لأنك أردت أن ترفع شأنه. وإن شئت استأنفت، كأنه قيل له: ما هو" (١).

والفراء (ت: ٢٠٧هـ) يطلق عليه الاستئناف فقد أشار إليه عند بيانه لأوجه الرفع في قوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُنْفِقِينَ﴾ (٢)، فقال: "إن شئت رفعته على الاستئناف، لتمام ما قبله" (٣) كما أشار إليه في قوله تعالى: ﴿لَا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾ (٤)، قرأ حمزة "لا تخف دركا ولا تخشى" فجزم على الجزاء، ورفع "ولا تخشى" على الاستئناف (٥). واستعمل ابن السراج (ت ٣١٦هـ) مصطلح الابتداء، وذلك واضح في قوله: "فأما الجملة التي لا موضع لها فكل جملة ابتدأتها" (٦).

وأما ابن هشام فيطلق عليه الابتداء والاستئناف، ويرى أن الاستئناف أوضح؛ لأن الجملة الابتدائية تطلق أيضاً على الجملة المصدرة بالمبتدأ ولو كان لها محل (٧).

(١) الكتاب، سيبويه، ٢/١٧.

(٢) سورة البقرة، الآية (٢).

(٣) معاني القرآن، للفراء، ١١/١.

(٤) سورة طه، الآية (٧٧).

(٥) ينظر معاني القرآن، للفراء، ١٨٧/٢.

(٦) الأصول، ابن السراج، ٦٢/٢.

(٧) انظر مغني اللبيب، ابن هشام، ٥٠٠/٢.

وعند تتبعنا آراء النحاة اتضح لنا أن منهم من يفرق بين مصطلحي الابتداء والاستئناف، فالفراء وضع مراده بالاستئناف في غير موضع، فالاستئناف هو القطع عن كلام سابق، والبدء بكلام جديد. قال: "وإذا نويت الاستئناف رفعتَه وقطعته ممّا قبله"^(١). وقال: "إن شئت رفعتَه على الاستئناف لتمام ما قبله"^(٢) وقال: "وقوله: ﴿التَّائِبُونَ الْعَمَدُونَ الْحَمْدُونَ السَّائِحُونَ﴾"^(٣)، استؤنفت بالرفع لتمام الآية قبلها وانقطاع الكلام، فحسن الاستئناف"^(٤). ومنهم من يساوي بينهما على وفق ما يرى ابن هشام، ومنهم من يذكر تعريف الاستئناف البياني أو البلاغي ويجعله تعريفاً عاماً للاستئناف من غير تمييز بين الاستئناف البياني وبين الاستئناف النحوي، فصاحب التعريفات مثلاً ساق تعريفاً واحداً لقسم واحد من أقسام الاستئناف وهو الاستئناف البياني فقال: "الاستئناف هو ما وقع جواباً لسؤال مقدر معنى..^(٥)، وكذا فعل أبو البقاء الكفوي (ت ١٠٩٤هـ) فقال: "الاستئناف: هو أن يكون الكلام المتقدم بحسب الفحوى مورداً لسؤال فيجعل ذلك المقدر كالمحقق ويجاب بالكلام الثاني، فالكلام مرتبط بما قبله من حيث المعنى، وإن كان مقطوعاً لفظاً"^(٦).

وأما النحاة المحدثون فجاءت تعريفاتهم للاستئناف^(٧) مطابقة لما ذهب إليه القدماء مع تأكيدهم على التمييز بين الجملة الابتدائية وبين الجملة الاستئنافية، يقول إميل يعقوب

(١) معاني القرآن، الفراء، ٣٤٥/٢.

(٢) المرجع السابق، ١١/١.

(٣) سورة التوبة، الآية (١١٢).

(٤) معاني القرآن، الفراء، ٤٥٣/١.

(٥) التعريفات، علي محمد الجرجاني، ص ١٨.

(٦) الكليات، أبو البقاء الكفوي، تح: عدنان درويش، محمد المنصوري، مؤسسة الرسالة، ص ١٠٦.

(٧) ينظر من أسرار الجمل الاستئنافية، أيمن عبدالرزاق الشوا، دار الوثقائي للدراسات القرآنية، دمشق، سورية،

ط ١ ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، ص ١٧-١٨.

في كتابه موسوعة النحو والصرف والإعراب: "الجملة الابتدائية هي الواقعة في افتتاح الكلام نحو أقبل الربيع... والجملة الاستئنافية هي الواقعة في أثناء النطق والمقطوعة عما قبلها..."^(١)، ومثله فعل فخر الدين قباوة في التميز بين الجملتين يقول: "والحق أن يفصل بين الجملتين لأن الاستئنافية هي الجملة التي تأتي في أثناء الكلام، منقطعة عما قبلها صناعياً، لاستئناف كلام جديد..."^(٢)، وأما علي أبو المكارم فيرى أن مصطلح الجملة الاستئنافية هو المصطلح الأولى بالاتباع، ولا يرى مسوغاً للتفريق بين الجملتين، فهذا التفريق صاغه البيانيون، وهو يرى أن الجملة الاستئنافية تضم نوعين من الجمل:

١. الجمل التي يفتح بها الكلام، ويمكن أن يصطلح عليها بالجملة المستأنفة استئنافاً كاملاً أو تاماً.

٢. الجمل المنقطعة عما قبلها لفظاً أو معنى، أو هما معاً، ومن هنا فهو يرى أن مصطلح الجملة الاستئنافية يقصد به الجملتين الابتدائية والاستئنافية.^(٣)

ولا يختلف فاضل السامرائي عن ما ذهب إليه المحدثون فيقول: "وأميل إلى الفصل بين الجمل الابتدائية والاستئنافية، فالابتدائية هي المفتحة بها النطق، والاستئنافية هي ما ذكرناه في النوع الثاني (الثاني الجملة المنقطعة عما قبلها..)"^(٤).

والذي يراه الباحث هو وجوب التمييز بين المصطلحين حتى لا يؤدي هذا إلى الخلط بين المصطلحين، وهو ما أثاره ابن هشام نفسه حين فضل تسميتها بالمستأنفة وقال هو الأوضح.

(١) موسوعة النحو والصرف والإعراب، إميل يعقوب، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، ٢٠٠٠م، ص ٣٢٤.

(٢) إعراب الجمل وأشباه الجمل، فخر الدين قباوة، ص ٣٩.

(٣) انظر مقومات الجملة العربية، علي أبو المكارم، ص ١٦٧-١٦٩.

(٤) الجملة العربية تأليفها وأقسامها، فاضل السامرائي، ص ١٨٧.

إذن الجملة المستأنفة وهي الجملة التي تقع في أثناء الكلام منقطعة عما قبلها من جهة الإعراب لا من جهة المعنى، ويستدل عليها بدليلين أو طريقين:

الطريق الأول: التأمل في المعنى وفي السياق؛ لأن الجملة المستأنفة تحتاج إلى تأمل ونظر في الكلام؛ ومن أمثلتها قول الله تعالى ﴿فَلَا يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ إِنََّّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ (٧٦)، في سورة "يس" فقوله تعالى: ﴿إِنََّّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ جملة مستأنفة، هل نقول: إنها ابتدائية على التعريف الذي مر؟

ليست ابتدائية؛ لأنها لم تقع في أول الكلام، إنما هي في أثناء الكلام، بل إن الظاهر لغير المتأمل يظن أنها مقول القول، يعني: فَلَا يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ إِنََّّا نَعْلَمُ وَلَوْ كَانُوا يَقُولُونَ: إن الله يعلم ما يسرون وما يعلنون، هل ينهى الرسول ﷺ بقوله: فَلَا يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ؟ إذن قوله: فَلَا يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ هذا كلام، وقوله: إِنََّّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ هذا كلام مستأنف جديد، ليس له علاقة بالكلام الأول، ما وجه ذلك؟

لو كانوا هم الذين يقولون: إن الله يعلم ما يسرون وما يعلنون، فهل ستصبح مقولتهم صحيحة أم خاطئة؟ صحيحة، إذن لا معنى أن الله يقول لنبيه: فَلَا يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ لكن فَلَا يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ فقوله: إِنََّّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ هذا كلام مستأنف جديد.

العلامة الثانية للجملة المستأنفة: أن تقع الجملة بعد حرف عطف للاستئناف.. أن تقع الجملة بعد عاطف للاستئناف، يعني لا يصلح أن يكون للعطف، من أمثلته قول الله تعالى - في سورة الحج ﴿لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ﴾ (٢) فقوله تعالى: "وَنُقِرُّ" هذه جملة مستأنفة ليست معطوفة على ما قبلها، فالواو حرف دال على الاستئناف،

(١) سورة يس، الآية (٧٦).

(٢) سورة الحج، الآية (٥).

(ونقر) فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر، والجملة لا محل لها من الإعراب جملة مستأنفة؛ لأنها جملة مستأنفة يعني مقطوعة عما قبلها.

رأي النحاة في الجملة الاستئنافية:

بعد تتبع آراء النحاة وأقوالهم في إعراب الجملة الاستئنافية اتضح لنا إنهم اتفقوا على أن الجملة الاستئنافية جملة لا محل لها من الإعراب، لعدم إمكانية حلولها محل المفرد، ولم يجد الباحث فيما وقع بين يديه من أقوال من خالف في ذلك لا قديما ولا حديثا، ونذكر بعض أقوال النحاة في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

١. نجد أن الفراء نص صراحة على أن الجملة المستأنفة لا محل لها من الإعراب قال:

"وقوله ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا﴾^(١) (أنهم) في

موضع رفع؛ لأنه اسم للمنع؛ كأنك قلت: ما منعهم أن تقبل منهم إلا ذاك. و(أن)

الأولى في موضع نصب. وليست بمنزلة قوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ

إِلَّا أَنَّهُمْ لِيَأكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ﴾^(٢)، هذه فيها واو مضمرة،

وهي مستأنفة ليس لها موضع"^(٣) فجملة (إنهم ليأكلون) جملة مستأنفة ليس لها موضع،

كما نصَّ الفراء في النص السابق.

٢. وبما أن ابن هشام ساوى بين الجملتين الابتدائية والاستئنافية فقد أورد الجمل

الاستئنافية ضمن الجمل التي لا محل لها "فالأولى الابتدائية، وتسمى أيضا المستأنفة،

وهو أوضح..^(٤)، وسبقه في ذلك المرادي (ت ٧٤٩ هـ)^(٥).

(١) سورة التوبة، الآية (٥٤).

(٢) سورة الفرقان، الآية (٢٠).

(٣) معاني القرآن، الفراء، ٤٤٢/١.

(٤) مغني اللبيب، ٥٠٠/٢.

(٥) ينظر رسالة في جمل الإعراب، الحسن بن قاسم المرادي، ص ١٠٥.

٣. كل المحدثين أوردوا الجمل المستأنفة ضمن الجمل التي لا محل لها من الإعراب ولم يخالف في ذلك أحد، مثل: شوقي ضيف^(١)، فخر الدين قباوة^(٢)، وعلي أبو المكارم^(٣)، وفاضل السامرائي^(٤) وغيرهم.

أغراض الجملة الاستئنافية:

إن فهم المعاني وتذوق النص الأدبي هو أسمى ما ينشده القارئ بعدما تترسخ لديه قواعد اللغة يستمد منها فهم النص وتذوقه، ولا بد للقارئ أن يبدأ أولاً بدراسة المفردات على دراسة الجملة؛ لأن المفردات هي الأساس في كل تركيب وكما هو معلوم "أن ليس الغرض بنظم الكلم أن توالى ألفاظها في النطق، بل إن تناسقت دلالتها، وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل... واعلم أن ما ترى أنه لا بد منه من ترتيب الألفاظ وتواليها على النظم الخاص ليس هو الذي طلبته بالفكر، ولكنه شيء يقع بسبب الأول ضرورة من حيث أن الألفاظ إذا كانت أوعية للمعاني فإنها لا محالة تتبع المعاني في مواقعها"^(٥)، ويرى العلماء "أن فهم المفردات وإدراك وظيفتها في العمل اللغوي والأدبي فهماً كاملاً وإدراكاً شاملاً كفيل بأن يربط بين دلالاته المعنوية والتصويرية والإيقاعية وبين الجو الشعوري المراد تصويره ويلفت النظر إلى المواضع الدقيقة الحساسة في تذوق الأدب والاستمتاع به"^(٦).

(١) ينظر تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً، شوقي ضيف، ١٩١.

(٢) ينظر إعراب الجمل وأشباه الجمل، قباوة، ص ٣٦-٣٧.

(٣) ينظر مقومات الجملة العربية، علي أبو المكارم، ص ١٦٧-١٦٩.

(٤) الجملة العربية تأليفها وأقسامها، فاضل السامرائي، ص ١٨٧-١٨٨.

(٥) دلائل الإعجاز، عبدالقادر الجرجاني، ص ٥١-٥٢.

(٦) من أسرار الجمل الاستئنافية، أيمن عبدالرزاق الشوا، ص ٢٣.

ولا يعني أن الجمل الاستثنائية لا محل لها من الإعراب أن نهمل الدور المهم والغرض الرئيس الذي تحدثه في نظم الكلام، بل لابد أن نسعى إلى معرفة الروابط التي بين الجمل من خلال تفقد المعنى واكتشاف الأغراض المتعددة التي تحققها الجمل الاستثنائية في الكلام، وكل هذا مبني على فهم النص وتذوقه تذوقاً أدبياً وبلاغياً متكاملًا، فلجملة الاستثنائية رصيد وافر في علم البيان، وأسرار البلاغة لا يصل إلى كنهه إلا من أجاد تذوق النص، ورزق موهبة يستطيع من خلالها أن يعلم ما يصنع في الجمل المنثورة التي يتلو بعضها بعضا في الكلام من عطف وبدل وتوكيد وغيرها من أسرار البلاغة والبيان.

من الاستئناف ما يعتمد فيه غالبًا على ظاهر العبارة وما فيها من روابط لغوية مثل (الواو، والفاء، ثم، وحتى) حيث تخرج هذه الحروف عن معناها الوظيفي وهو العطف إلى معنى نحوي جديد وهو الاستئناف، فيكون تأثير الاستئناف على الحركة الإعرابية فقط وتكون الجمل مقطوعة عما قبلها بواسطة حرف من حروف العطف، مثاله قول الشاعر:

على الحكم المأتى يوما إذا قضى قضيته ألا يجور ويقصد^(١)

قالوا: إن (الواو) خرجت عن معناها النحوي وهو العطف، وركبت تركيباً جديداً، ورفع الفعل بعدها ولم ينصب على ما قبله، وصارت جملة (ويقصد) لا محل لها من الإعراب يقول ابن هشام: "وهذا متعين للاستئناف؛ لأن العطف يجعله شريكا في النفي، فيلزم التناقض"^(٢).

ومن الاستئناف ما يمتد فيه تأثير الاستئناف إلى التركيب نفسه وطريقة التأليف ونظمه، وهذا النوع لا ينبغي الاعتماد فيه على ظاهر العبارة وما فيها من روابط وأساليب، بل يحتاج مع ذلك إلى قوة إدراك وفهم لأساليب العربية، ونظر واحتكام إلى المعنى الذي

(١) نسب لأبي اللّحام الثعلبي، كما نسب لعبدالرحمن بن أم الحكم، حاشية مغني اللبيب، ٤٧٠/١.

(٢) ينظر مغني اللبيب، ابن هشام، ٤٧٠/١.

تضمنه التركيب، وقد أشار ابن هشام إلى هذا النوع من الاستئناف، وقال "ومن الاستئناف ما قد يخفى"، ثم ذكر الأمثلة على ذلك^(١).

وقد تناول صاحب كتاب (من أسرار الجمل الاستئنافية) جملة من الأساليب التي يتضمنها هذا النوع من الاستئناف وبين أغراضها، ومن الأغراض اللغوية لجملة الاستئناف:

١. تجدد المعنى وتنوعه:

عن طريق أساليب عربية تفنن علماء البيان في إيضاحها كالصفة والبدل والعطف ومن خلال إبراز الصلة والرباط بين الصفة والموصوف، والبدل والمبدل منه، والعطف والمعطوف، وقد يتحقق **تجدد المعنى بأسلوب القطع** بين النعت ومنوعته والبدل والمبدل منه ويكون منشأ هذا القطع تجدد المعاني لأغراض بلاغية، فالصفات المتعددة للموصوف قد تقطع عن سياق الموصوف فترفع على إضمار مبتدأ أو تنصب على إضمار فعل حتى تثير ذهن السامع فتجعل صفة أو أكثر من صفات الموصوف حركتها الإعرابية مخالفة عن الصفات الأخرى لأغراض بلاغية منها المدح والتعظيم والترحم والذم والاختصاص وغيرها، ولهذا القطع نظام وقواعد وليس اعتباطيا يتصرف فيه المتكلم كيفما يشاء "على أن القطع بحكمه وحكمته يظل باقيا إذا تعددت النعوت وفصل بينهما بحرف عطف فصارت بعد هذا الفصل بالعاطف معطوفا لا منعوتا. وإذا كان النعت المنقطع في أصله مسوقا لغرض المدح أو الذم أو الترحم فإن عامله المحذوف بعد القطع لا يصح ذكره لأنه من العوامل الواجبة للحذف، سواء أكان مبتدأ أو فعلا. أما إذا كان النعت مسوقا لغرض آخر غير ما سبق فإن عامله يجوز حذفه وذكره"^(٢).

(١) مغني اللبيب، ٥٠١/٢.

(٢) من أسرار الجمل الاستئنافية، أيمن الشوا، ص ٣٧.

وهذا القطع مما عده العلماء جملة استثنائية قال الخصري: "اعلم أن النعت إذا قطع خرج عن كونه نعتا كما ذكره ابن هشام وتكون جملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب"^(١).

٢. الاختصاص اللغوي:

وهذا مما يدخل في فلك الجملة الاستثنائية وقد مثل له صاحب كتاب (أسرار الجمل الاستثنائية) بأسلوب قطع المنادى تقول: يأيها الرجل وزيد الرجلين الصالحين، فلا يوجه إعراب الرجلين الصالحين إلا على الاستئناف للمدح لأن رفعهما مختلف؛ وذلك أن زيدا على النداء والرجل نعت (أي) والمقرر في الدرس النحوي أنه لا يجوز نعت المعرب والمبني بنعت واحد وإن كانا مرفوعين؛ لأن الأمر الذي أدى إلى رفعهما مختلف، فوجب حمل الصفتين على فعل مضمر^(٢).

٣. المناسبة بين الآيات والسور:

وهذا من الموضوعات الدقيقة اللطيفة جدا في القرآن الكريم، بشرط أن يقع الكلام في أمر متجدد مرتبط أوله بآخره، ولكن العلماء بينوا أن المناسبة ليست واجبة في كل الآيات؛ لأن أسباب النزول لها دورها في هذا المجال^(٣).

٤. أسلوب الفصل والوصل بين الجمل:

وهذا من الأساليب العربية التي تدخل ضمن الجمل الاستثنائية، وقد أبان البلاغيون إلى أهمية معرفة مواطن الفصل والوصل بين الجمل التي لا محل لها من الإعراب، واعتبروا إدراك ذلك من الأمور التي تحتاج بصيرة نفّاذة قادرة على إدراك مدى التلاقي والافتراق، والتقارب والتباعد بين المعاني الفكرية للجمل التي يتلو بعضها بعضا

(١) حاشية الخصري على ألفية ابن مالك، محمد الخصري، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٨م، ١/ ٢٧٠.

(٢) ينظر الكتاب، سيبويه ١٩٥/٢، ومن أسرار الجمل الاستثنائية، ص ٤٧.

(٣) ينظر من أسرار الجمل الاستثنائية، أيمن الشوا، ص ٥٠-١٥.

في الكلام، وأنّ هذا ممّا يصعب على الكثيرين إدراكه، فلا يستطيعون دواما تحديد ما يجب أو يحسن فصله، وما يجب أو يحسن وصله، فلا يرتقي ما يُنشؤون من كلام مؤلف من جمل كثيرة في مراقي البلاغية الرفيعة، وفي حسن وضع كل من الفصل والوصل في موضعه، ويرى البلاغيون أن ملكة وضع كل من الفصل والوصل في موضعه لا تكتسب إلاّ بممارسة طويلة، مع حس فطري مرهف، وموهبة بلاغية ممتازة يقول الخطيب القزويني (ت: ٧٣٩هـ): "الوصل عطف بعض الجمل على بعض، والفصل تركه. وتمييز موضع أحدهما عن موضع الآخر على ما تقتضيه البلاغة فن منها عظيم الخطر، صعب المسلك، دقيق المأخذ لا يعرفه على وجهه، ولا يحيط علما بكنهه: إلا من أوتي فهم كلام العرب طبعاً سليماً، ورزق في إدراك أسرارهِ ذوقاً صحيحاً ولهذا قصر بعضُ العلماء البلاغة على معرفة الفصل من الوصل، وما قصرها عليه لأن الأمر كذلك، وإنما حاول بذلك التنبيه على مزيد غموضه، وأن أحدا لا يكمل فيه إلا كمل في سائر فنونها؛ فوجب الاعتناء بتحقيقه على أبلغ بيان"^(١).

ويرى أهل التفسير أن الجملة الاستئنافية هي تاج الجمل العربية، وإن دراستها وبيان أغراضها ووظائفها مما يعين المفسر لكتاب الله؛ لأن دراستها تتم في رحاب علم المعاني بشكل خاص، ومعرفتها ترتبط بمعرفة سياق الكلام الذي يسميه عبد القاهر الجرجاني (النظم)^(٢)، فلا بد من تدبر الكلام بكامله حتى تدرك معاني هذه الجملة، وقد أشار الجرجاني إلى أهمية هذه الجملة في الباب الذي عقده للحديث عن (الفصل والوصل) وبين جوهر هذه الجملة فقال: "اعلم أن العلم بما ينبغي أن يصنع في الجمل من عطف بعضها على بعض أو ترك العطف فيها، والمجيء بها منثورة واحدة

(١) الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، تح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، ص ١١٨-١١٩.

(٢) ينظر الجامع لإعراب القرآن، أمين عبدالرزاق الشوا، مكتبة الغزالي بيروت، ط ١، ٢٠٠٠م، ص ٣٤.

منها بعد أخرى من أسرار البلاغة ومما لا يتأتى لتمام الصواب فيه إلا الأعراب الخالص
والأقوم طبعوا على البلاغة، وأتوا فنا من المعرفة في ذوق الكلام^(١).

اتضح لنا مما سبق أن العلماء اتفقوا على أن الجمل الاستثنائية جمل لا محل لها
من الإعراب؛ لأنها جمل يفتح بها الكلام فتؤدي معنى مستقلاً؛ وعليه فهي لا تحتوي
على أي عنصر يدل على وجود جملة أو وحيدة إسنادية قبلها، فهي لا حاكمة ولا
محكومة فلا يمكن أن تحل محل المفرد وفقاً للقاعدة المشهورة وإلا فسد المعنى، وكما هو
معلوم في الإعراب أنه لا بد من تحديد العلاقة المعنوية التي تربط الجملة بالكلام الواردة
فيه من بيان الوظيفة النحوية للجملة كأن تكون الجملة لبيان السبب أو الظرف أو الحال،
وهذا ما لا يمكن حصوله في الجمل الاستثنائية - حسب رأي النحاة - لوقوعها في بداية
الكلام مما يصعب تأويلها بمفرد مراعاة لسلامة المعنى.

ومما اتضح أن النحاة أهملوا تناول الاستئناف وأغراضه، وجل ما فعلوا هو بيان
موقعه من الإعراب؛ وبما أن النحاة اهتموا بإعراب المفرد وتركوا إعراب الجمل إلا ما تؤول
منها بالمفرد جعل حديثهم عن الجملة الاستثنائية حديثاً مختصراً يشوبه شيء من
الغموض والتعارض؛ فالنحاة يقررون أن الاتصال بين الجملة المستأنفة والجمل التي قبلها
هو اتصال في المعنى، والانقطاع المتحقق إنما هو في اللفظ، وأفلا يكون هذا الاتصال
في المعنى هو أساس الإعراب، فالجمل المستأنفة إما أن تأتي تفسيراً لما قبلها أو بياناً أو
توكيداً، أو حالاً أو وصفاً أو تعليلاً فكيف يقال بعد ذلك أنه لا محل لها من الإعراب؟!.

(١) دلائل الإعجاز، الجرجاني، تح: الشيخ محمد عبده والشيخ: محمد محمود الشنقيطي، دار الكتب العلمية،
بيروت، ط ١، ١٤٠٩ هـ - ١٩٩٨ م، ص ١٥٣.

المبحث الثالث

الجملة الاعتراضية

المصطلح:

أهتم النحاة بالجملة الاعتراضية وأشاروا إليها في كتبهم، غير أن ذلك الاهتمام لم يتجاوز حدود الإشارة إلى الجمل الاعتراضية بوصفها صيغة يجوز الفصل بها بين متلازمات الجملة، ويبدو أن مصطلح الاعتراض بهذا المسمى ورد عند أغلب النحاة تقريباً، فلو تتبعنا هذا المصطلح لوجدنا ذكره عندهم بهذا المصطلح أو بالفعل اعترض ويعترض.

وأول من قال بهذا المصطلح من النحاة هو الفراء، واستخدم مصطلح الاعتراض - فعلاً تارة، وأخرى اسماً - للدلالة عليه، ومن ذلك قوله: "وقوله: ﴿رَبِّ فَلَا تَجْعَلْنِي فِي الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾^(١)، هذه الفاء جوابٌ للجزء لقوله: ﴿قُلْ رَبِّ إِمَّا تُرِيْنِي مَا يُوعَدُونَ﴾^(٢)، اعترض النداء بينهما كما تقول: إن تأتينا زيد فعجل. ولو لم يكن قبله جزاء لم يجز أن تقول: يا زيد فقم، ولا أن تقول: يا رب فاغفر لي؛ لأنَّ النداء مُستأنف، وكذلك الأمر بعده مُستأنف لا تدخله الفاء ولا الواو"^(٣)، ويلاحظ أن الفراء يقرن بين الاستئنافية والمعتضة في أكثر من موضع في كتابه معاني القرآن، وكأن هذا الاقتران يوحي بأن الموضعين لها نفس الحكم عنده، يقول في تفسير الآية (١٨) من سورة آل عمران: "... جعل (إنَّه لا اله إلا هو) مستأنفة معترضة - كأنَّ الفاء تراد فيها-

(١) سورة المؤمنون، الآية (٩٤).

(٢) سورة المؤمنون، الآية (٩٣).

(٣) معاني القرآن، الفراء، ٢/٢٤١.

وأوقع الشهادة على (أن الدين عند الله). ومثله في الكلام قولك للرجل: أشهد - إني أعلم الناس بهذا - أنك عالم، كأنك قلت: أشهد - إني أعلم بهذا من غيري - أنك عالم^(١).

واستعمل ابن السراج مصطلح الاسم (الاعتراض) لدلالة عليه، قال ابن السراج (ت ٣١٦هـ): "ومن هذا الباب الاعتراضات، وذلك نحو قولك: زيد - أشهد بالله - منطلق، وإن زيدا - فافهم ما أقول - رجل صنق، وإن عمرا - والله - ظالم،... وجملة هذا الذي يجيء معترضاً، إنما يكون تأكيداً للشيء أو لدفعه؛ لأنه بمنزلة الصفة في الفائدة يوضح عن الشيء ويؤكد^(٢)".

وقال ابن جني (٣٩٢هـ): "والاعتراض للتسديد قد جاء بين الفعل والفاعل، وبين المبتدأ والخبر، وبين الموصول والصلة، وغير ذلك مجيئاً كثيراً في القرآن الكريم، وفصح الكلام... والاعتراض في هذه اللغة كثير حسن"^(٣)، ويقول ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) في كتابه الصحابي في فقه اللغة: "ومن سنن العرب أن يعترض بين الكلام وتاممه كلام، ولا يكون هذا المعترض إلا مفيداً. ومثال ذلك أن يقول القائل: "اعمل - والله ناصري - ما شئت" إنما أراد اعمل ما شئت. واعترض بين الكلامين ما اعترض"^(٤)، وهذا المعترض هو ما اصطلح على تسميته - فيما بعد - بالجملة الاعتراضية.

يعرف النحاة الجملة الاعتراضية بأنها الجملة التي تقع بين شيئين متلازمين (كبين الفعل وفاعله، أو بين الفعل ومفعوله، أو بين المبتدأ والخبر...) متعلقة به معنى (ذات علاقة معنوية) مفيدة تأكيداً وتسديداً للكلام الذي اعترضت بين أجزائه، ولا تكون

(١) المرجع السابق ٢٠٠/١.

(٢) الأصول، ابن السراج، ٢٦٠-٢٦١.

(٣) الخصائص، ابن جني، ٣٣١/١.

(٤) الصحابي في فقه اللغة، ابن فارس، تح: أحمد حسن بسبج، دار الكتب العلمية بيروت، ط ١-١٩٩٧م، ص ١٩٠.

معمولة لشيء من أجزاء الجملة المقصودة^(١)، وجاء في التعريفات: "الاعتراض: هو أن يأتي في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب لنكتة سوى رفع الإبهام، ويسمى الحشو أيضا كالتنزيه في قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ﴾^(٢)، فإن قوله "سبحانه" جملة معترضة..."^(٣).

ولكن قوله ويسمى الحشو هذا مصطلح اعتمده البيانيون ودليل هذا قول ابن الأثير (ت ٦٣٧هـ) في كتابه المثل السائر: "الاعتراض، وبعضهم يسميه الحشو. وحدّه كل كلام أدخل فيه لفظ مفرد أو مركب لو أسقط لبقى الأول على حاله"^(٤)، أما النحويون فقد اعتمدوا مصطلح الاعتراض أو الفعل منه للدلالة على الجملة الاعتراضية، والذي يظهر أن "ورد مصطلح الحشو متأثراً في مؤلفات اللغة إضافة إلى ألفاظ أخرى لا يراد منه ظاهر لفظه في كثير من الأحيان، ولا المعنى الذي يتبادر إلى الذهن من دلالاته اللفظية التي تعطي طابع الفساد والعبث بل يراد من الحشو - كما أثبتته العلماء في مؤلفاتهم - ما كان دخوله في الكلام وخروجه سواء دون أن يغير أصل المعنى الثابت بل يمنحه معنى إضافياً... ويبدو أن هذه المصطلحات أكثر ما تطلق عند النحاة على زيادة الحروف، ويكون دخولها وخروجها سواء، لا تغير أصل المعنى بل تمنحه معنى إضافياً أكدته النحاة بقولهم تفيد التوكيد وبينه ابن جني بالإحاطة والتمكين. وعليه فمصطلح الحشو واللغو والزيادة مصطلحات نحوية ترتبط بالتركيب، وتسيطر عليها فكرة العامل"^(٥)، وليست

(١) انظر مغني اللبيب ٥٠٦/٢-٥١٦، وانظر إعراب الجمل وأشباه الجمل، قباوة، ص ٦٨.

(٢) سورة النحل، الآية (٥٧).

(٣) التعريفات، الجرجاني، ص ٢٩.

(٤) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ابن الأثير، تح: أحمد الحوفي وبدوي بطانة، دار النهضة للطباعة والنشر، مصر، ٤٠/٣.

(٥) مصطلح الحشو في درس اللغوي، الدكتور خالد بسندي، كلية الآداب . قسم اللغة العربية- جامعة الملك سعود، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م، بحث منشور في مجلة التراث العربي /اتحاد كتاب دمشق، ص ٤.

الجملة المعترضة من حشو الكلام في شيء، برغم أن أبا هلال العسكري (٣٩٥هـ) قد عدها من الحشو المحمود في كتابه الصناعتين^(١)، إلا أنه عاد فعقد للاعتراض باباً قائماً برأسه، فكأنه رأى أن فصل الاعتراض عن الحشو أفضل، وكذلك قال السكاكي (٦٢٦هـ) عن الاعتراض: "ويسمى الحشو"^(٢)، إلا أن الفرق بين الحشو والاعتراض واضح، إذ أن الاعتراض يخدم المعنى ويفيد زيادة في غرض المتكلم والناظم، في حين يؤتى بالحشو لإقامة الوزن لا غير، وفي هذا الصدد يقول ابن معصوم المدني (١١٢٠هـ) إن الاعتراض "متى خلا عن نكتة سمي حشواً، فلا يعد حينئذ من البديع"^(٣).

إذن الاعتراض - كما يرى النحاة - هو كلام أقحم بين متلازمين أو متطالبيين على شرط اتصاله بهما معنى وانفصاله عنهما لفظاً أو تركيباً، وقد نوه النحاة بقيمة الاعتراض وعدوه دليلاً على فصاحة المتكلم وقوته يقول ابن جني (٣٩٢هـ): "اعلم أن هذا القبيل من العلم قد جاء في القرآن الكريم، واشترط النحاة جواز سقوطها دون أن يؤدي ذلك إلى اختلال في علاقات الكلام بعضه مع بعض ضابط هذا النوع من الجمل هو ضابط معنوي إذ يصح سقوطها دون أن يؤدي ذلك إلى اختلاف المعنى والتركيب معاً"^(٤)، وقد أجمل تمام حسان مفهوم الاعتراض بقوله: هو "اعتراض مجرى النمط التركيبي بما يحول دون اتصال عناصر الجملة بعضها ببعض اتصالاً تتحقق به مطالب التضام النحوي فيما بينها، والجملة المعترضة في كل أحوالها أجنبية عن مجرى السياق

(١) كتاب الصناعتين: أبو هلال العسكري، تح: علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي، ط ١، ١٣٧١-١٩٥٢، ص ٤٨ - ٤٩.

(٢) مفتاح العلوم: يوسف بن أبي بكر السكاكي، تح: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ص ٢٠٢.

(٣) أنوار الربيع في أنواع البديع، علي بن معصوم المدني، تح: شاكر هادي شكر، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ط ١، ١٣٨٩-١٩٦٩م ١٣٦/٥.

(٤) الجملة النحوية، نشأة وتطورا، عبدالفتاح الدجني، مكتبة الفلاح الكويت ١٩٨٧م، ص ١٠٦.

النحوي، فلا صلة لها بغيرها ولا محل لها من الإعراب، ولما هي تعبير عن خاطرٍ طارئٍ من دُعاءٍ أو قسم أو قيد بشرط أو نفي أو وعد أو أمر أو نهى أو تنبيهٍ إلى ما يريدُ المتكلمُ أن يلفت إليه انتباه السامع^(١).

ويتبين من خلال تعريف النحاة للجملة الاعتراضية أن لها خصائص عدة.

ومن أهم هذه الخصائص:

١. أن حد الجملة الاعتراضية وقوعها بين كلامين متصلين لفظاً؛ ولذلك قالوا: "هي فصل بين جزأي صلة أو إسناد"^(٢)، وليس المراد بالفصل هنا المسند والمُسند إليه فقط، بل جميع ما يتعلق به من الفضلات والتوابع، فاصلة بين متلازمين سواء كانا مفردين، أو كانا جملتين متصلتين معنى؛ ولذلك فالنحاة لا يعتبرونها اعتراضية حتى يكون بين ما قبلها وما بعدها اتصال لفظي، وللجملة الاعتراضية صلة معنوية بالكلام الذي تفصل بين جزئيه ومن هنا عدوا وظيفة هذه الجملة تحسين أحد جزأي الكلام المعترضة فيه وتقويته وتسديده.

٢. الاعتراض عند النحاة تمثله الجملة، ولا اعتبار عندهم بما دونها من زوائد حرفية كـ "أن، ما، لا، من، الباء"، ولا زوائد لفظية كـ "إذن، وكان"، والسبب في تسمية النحاة لهذه الحروف والألفاظ بالزوائد لأنه لا يتغير بها أصل المعنى، بل لا يزيد بسببها إلا تأكيد المعنى الثابت وتقويته فكأنها لم تفد شيئاً لما لم تخالف فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة فيها، وعلى هذا يمكن القول أن الاعتراض يرتكز على محور الجمل المعترضة والتي هي مدار هذا البحث ولا عبء بالزوائد الحرفية واللفظية كونها لا تدخل ضمن أسلوب الاعتراض إلا من حيث مدلوله اللغوي

(١) البيان في روائع القرآن، تمام حسان، ١١٥/١-١١٦.

(٢) همع الهوامع، السيوطي، ٥٠/٤.

فقط^(١)؛ ولهذا كل ما ورد من الاعتراض بالمفرد رجع به إلى الجملة بإظهار المحذوف وتقديره، فإن تعذر فيعده النحاة من قبيل الفصل النحوي الذي يحصل نتيجة العدول عن الترتيب المعهود في الجملة والذي سماه بذلك تمام حسان حيث يقول بعدما ذكر الأمثلة عليه: "الذي تقدم هو الفصل النحوي الذي قوامه الفصل بين متلازمين بفواصل دون الجملة إلا أن تكون الجملة ذات محل إعرابي فإنها تعد كالمفرد والفصل بها كالفصل بالمفرد، أما إذا كانت الجملة أجنبية عن التركيب ولا محل لها من الإعراب وكانت مستقلة بإفادتها فإن الفصل يسمى الاعتراض"^(٢)، وتحفظ الجملة المعترضة باستقلاليتها كجملة عن الكلام الذي وردت بين جزأيه؛ "إذ أنها ليست تنتم لأحد الجزئين، ولا ترتبط بعلاقة تركيبية بها"^(٣)؛ ولذلك أجازوا الفصل بين المتلازمات، ولم تجر عندهم مجرى الفصل بأجنبي لأن فيها تسديدًا وتثبيتًا فأشبهت من أجل ذلك الصفة والتأكيد.

٣. لا تؤثر الجملة المعترضة بين المتصلات من عمل العامل بمعموله ولذلك يجوز إسقاطها من الجملة دون أن يخل ذلك بأركان الجملة الأساسية، وسواء كان ذلك في المعنى أو التركيب، فتكون بمنزلة ما لم يذكر، وهذا ما عناه ابن جني (ت ٣٩٢هـ) بقوله: "قد جاء في القرآن وفصيح الشعر ومنثور الكلام وهو جار عند العرب مجرى التأكيد، فلذلك لا يشنع عليهم ولا ستتكر عندهم أن يعترض به بين الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره، وغير ذلك مما لا يجوز الفصل فيه بغيره إلا شاذًا أو متأولًا"^(٤).

(١) ينظر المرجع السابق ٥١/٤.

(٢) البيان في روائع القرآن، تمام حسان، ١١٢/١.

(٣) همع الهوامع، ٦٠ / ٤.

(٤) الخصائص، ابن جني، ٣٣٥/١.

ثم إنَّ العلماء اتفقوا على جواز الاعتراض بجملة واحدة، واختلفوا في جوازه بجملتين أو أكثر، فالجمهور على جوازه، وأبو علي الفارسي على منعه، والدليل مع الجمهور، بدليل قوله جل جلاله: ﴿ فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ ^ط وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ (١)، فجملة: "وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ" الاسمية، وجملة: (وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ) الفعلية معترضتان بين الجملتين المتعاطفتين المتضمنتين كلام امرأة عمران (٢).

الاعتراض البياني:

يتفق النُّحاة والبيانويون في تسمية ما وقع بين متلازمين اعتراضاً، ودليل هذا قول ابن الأثير في كتابه المثل السائر: "الاعتراض، وبعضهم يسميه الحشو. وحدُّه كل كلام أدخل فيه لفظ مفرد أو مركب لو أسقط لبقى الأول على حاله" (٣)، وابن هشام في كتابه المغني في حد الجملة المعترضة هي: "إفادة الكلام تقوية وتسديداً أو تحسیناً" (٤).

والبيانويون في الاعتراض على قولين:

القول الأول: قول يوافق النُّحاة في أصل الاعتراض (أن يكون واقعاً بين متلازمين)، ويخالفهم في اشتراطهم أن يكون جملة أو أكثر، بل يعترضون بالمفرد، ومنه قول ابن الأثير (ت ٦٣٧هـ) في المثل السائر: "الاعتراض، وبعضهم يسميه الحشو، وحدُّه كل كلام أدخل فيه لفظ مفرد أو مركب لو أسقط لبقى الأول على حاله" (٥).

(١) سورة آل عمران، الآية (٣٦).

(٢) انظر مغني اللبيب، ٥١٥-٥١٦.

(٣) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ابن الأثير، ٤٠/٣.

(٤) المغني، ابن هشام، ٥٠٦/٢.

(٥) المثل السائر، ابن الأثير، ٤٠/٣.

القول الثاني: قول لا يشترط فيه أن يكون واقعاً بين متلازمين، بل يجوز أن يقع في آخر كلام لا يليه كلام أو يليه كلام غير متصل به معنى، وهو المفهوم من عبارات الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) في تفسيره إن لم يكن هناك تعارض بين متلازمين كقوله: "وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ" حال من فاعل نعبد، أو من مفعوله، لرجوع الهاء إليه في له. ويجوز أن تكون جملة معطوفة على نعبد، وأن تكون جملة اعتراضية مؤكدة، أي ومن حالنا أنا له مسلمون مخلصون التوحيد أو مذعنون" في تفسيره لقول الله سبحانه وتعالى: ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًا وَاحِدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ (١٣٣) (١).

وعند التساؤل عن السبب الذي دفع إلى التميز بين الاعتراض النحوي والاعتراض البياني يبين لنا أن السبب يعود إلى الزاوية التي نظر إليها أصحاب كل نوع "قالبيانيون مجال انشغالهم المعنى (المضمون أو الغرض)، فإذا اعترض المعنى الواحد معنى ثان أو تخلله، فإنهم ينظرون إلى المعنى الثاني على أنه معترض للأول،... أما النحاة فمجال انشغالهم هو التركيب وصور تشكله" (٢).

(١) ينظر تفسير الكشاف، الزمخشري، تح: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة بيروت، ط ٢، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، ص ٩٨.

(٢) الجمل التي لا محل لها من الإعراب ووظائفها الإبلاغية، اليزيد بلعش، رسالة ماجستير جامعة الحاج لخضر الجزائر، ص ٧٢.

رأي النحاة في الجملة الاعتراضية:

١. استعمل الفراء (ت ٢٠٧هـ) الاعتراض والمعتضة في الدلالة على الجملة الاعتراضية واقتران مصطلحي الاعتراض والاستئناف لديه، لعلّ هذا الاقتران يشي بعدم محلية هذه الجملة لديه وإن لم يصرح بها.
٢. صرح ابن جني (ت ٣٩٢هـ) أن الاعتراض لا محل له من الإعراب يقول: "وذلك أن الاعتراض لا موضع له من الإعراب، ولا يعمل فيه شيء من الكلام المعترض به بين بعضه وبعض على ما تقدم"^(١).
٣. نص الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) في الكشف أن الاعتراضية لا محل لها من الإعراب ومن ذلك مثلاً عند تفسيره لقوله تعالى: "فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة..." قال: "فإن قلت: 'ولن تفعلوا ما محلها؟ قلت: لا محل لها من الإعراب لأنها جملة اعتراضية'"^(٢).
٤. أورد ابن هشام (ت ٧٦١هـ) الجملة المعتضة ضمن الجمل التي لا محل لها من الإعراب يقول: "الثالثة من الجمل التي لا محل لها من الإعراب: المعتضة بين الشئيين وهي الجملة التي تأتي في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى لا محل لها من الإعراب لنكتة سوى رفع الإبهام"^(٣).
٥. واللغويون المحدثون ذهبوا إلى ما ذهب إليه النحاة القدماء من عد الجملة الاعتراضية جملة لا محل لها من الإعراب نذكر منهم: فخر الدين قباوة في كتابه (إعراب الجمل

(١) الخصائص، ابن جني، ٣٣٧/١.

(٢) الكشف، الزمخشري، ص ٦١.

(٣) شرح قواعد الإعراب لابن هشام، محمد بن مصطفى القوجوي، تح: إسماعيل إسماعيل مروة، دار الفكر دمشق ١٩٩٧م، ص ٤٣. وانظر مغني اللبيب لابن هشام وفيه ذكر تفصيلاً للجملة المعتضة والمواضع التي تأتي فيها الجملة المعتضة.

وأشباه الجمل) فقد عد الجمل الاعتراضية جملة لا محل لها من الإعراب، وعلي أبو المكارم في كتابه مقومات الجملة العربية، وعباس حسن في النحو الوافي، وفاضل السامرائي في الجملة العربية تأليفها وأقسامها.

أما صاحب كتاب (إعراب النص) فقد ذهب إلى أن الاعتراض الحقيقي إنما هو اعتراض بالجملة الحالية، قال: "ولا شك أن ما قَدَّمناه قبل تحليل الشواهد التي قدَّمها النحاة للجملة الاعتراضية يمثل توطئة لذلك التحليل فإنني بعد أن أتممت البحث في هذه الشواهد، ومقارنة الصور المختلفة للحال مفردة وجملة بالجملة الاعتراضية توصلت إلى ما أشرت إليه من أن الاعتراض الحقيقي اعتراض بالحال، وأن ما جاء مخالفاً لذلك ليس اعتراضاً على الإطلاق، ولما هو من متعلقات الجملة التي تتقدَّم تبعاً لتصرف المنشئ".

ووقف عند الاعتراضية الدعائية وأولها بالحال. قال: "وتأتي الجملة الاعتراضية دعائية كقوله:

إِنَّ الثَّمانينَ - وبلغتها - قد أحوجت سمعي إلى ترجمان

فجملة (وبلغتها) فيها ضمير يعود على المخاطب، وتدل عليه، وفيها ضمير يعود على الثمانين، وعلى هذا يكون التقدير: اعلم أن الثمانين مدعوًا لك ببلوغها قد أحوجت سمعي إلى ترجمان" (١).

ووقف عند الاعتراضية المصدرة ب (لن) وأولها بالحال أيضا قال: "ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴾ (٢)، والاعتراض حال يدل على الإطلاق، ويمثل قيда مضافاً للشرط والجواب

(١) المرجع السابق، ص ٩٥.

(٢) سورة البقرة، الآية (٢٤).

في حال القدرة، أو مع الشرط والجواب بلا قيدٍ على الإطلاق، فإنَّ (لن) وإن كانت تفيد النفي في الاستقبال، فإنَّ المعنى: وأنتم عاجزون عن الفعل في الحال والاستقبال^(١).

إذن الجمهور على أن الجملة الاعتراضية لا محل لها من الإعراب وميزوا بينها وبين الحالية أن الاعتراضية لا محل لها وأما الحالية فلها محل بدليل جواز أن يحل المفرد محلها، كما أن الجمل الاعتراضية تقتصر على الجمل الخبرية كالأمرية والدعائية والقسمية وغيرها، ولكن يمكن القول بما تتصل الجمل غير الخبرية في الجمل بالمقام أم بالحال أم بالمتكلم الذي يأتي اعتراضه معبرا عن حال يتصل به؟ لماذا عندما نظر النحاة إلى الاعتراض نظروا إليه من زاوية بلاغية فقط من كونه يفيد توكيدا وتحسينا، ولم ينظروا إليه نظرة شمولية تقف عند اللفظ ثم عند المعنى الذي يعبر عن حال المعترض؟ وهل يوجد فرق بين الاعتراض البياني والاعتراض النحوي أم هو اعتراض واحد جاء في موضع لا يقبل تغيرا إلا بتغير يؤهله لإفادة المعنى والمقصود الأصلي الذي جاء له؟.

أغراض الجملة الاعتراضية:

لو أمعنا النظر في كتاب الله العزيز، وجدنا أن هذا النوع من الجمل ذو حضور واضح في أثناء جملة وآياته، "والملاحظ أن الاعتراض يكثر في القرآن الكريم كثرة ملحوظة، فهو من العلامات الأسلوبية البارزة فيه"^(٢) وقد نبه على هذا الأسلوب كثير من المفسرين، وإذا كان المفسرون الذين عولوا على هذا الأسلوب، قد اعتمدوا عليه في تفسير كثير من الآيات، فإن ابن عاشور قد تحدث عنه في مقدمة تفسيره، وبَيَّن فائدته، فقال: "تكثر في القرآن الجمل المعترضة لأسباب اقتضت نزولها أو بدون ذلك؛ فإن كل جملة

(١) المرجع السابق، ص ٩٦.

(٢) الجملة المعترضة في القرآن الكريم مواضعها ودلالاتها، سامي عطا حسن، دار الفرقان الأردن، ١٤٣٣هـ، ط ١، ١٤٣٣هـ، ص ٢.

تشتمل على حكمة، وإرشاد، أو تقويم معوج^(١)، وأتى ببعض الأمثلة على ذلك، كما أن الزركشي في "البرهان" تحدث عن الجملة المعارضة، تعريفًا، وتمثيلًا، واعتبارًا، وغرضًا، ونقل عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام، أن "الجملة المعارضة تارة تكون مؤكدة، وتارة تكون مشددة؛ لأنها إما ألا تدل على معنى زائد على ما دل عليه الكلام، بل دلت عليه فقط، فهي مؤكدة، ولما أن تدل عليه وعلى معنى زائد فهي مشددة"^(٢).

فلم يكن عبثًا أن تأتي الجملة في لغة العرب على أشكال مختلفة، وضروب متنوعة، فهناك الجملة الاسمية، والجملة الخبرية، والجملة الطلبية، والجملة الاستئنافية... ولكل جملة من هذه الجمل هدف وغاية، ما يعني توسعًا في الأساليب، ودقة في الأداء والتعبير.

ومن أنواع الجمل في اللغة العربية (الجملة الاعتراضية)، فالجملة الاعتراضية في القرآن - كشأنها في لغة العرب عمومًا - تقوم بغرض بياني مهم؛ وعليه فهي ليست وسيلة لتحسين الكلام فحسب، بل إنها من مقتضيات النظم القرآني، ولو أسقطت من سياقها، لسقط معها جزء أصيل من المعنى، فهي بجانب كونها جزءًا من المعنى الأصلي، إلا أنها تحمل معاني فرعية أخرى، تلتحم جميعًا في تكوين معنى كلي، فهي تحتل مساحة بين طرفيها لأغراض ينتحيها المتكلم من تفخيم أو تهويل أو تنويه أو تكتم أو تهكم أو توبيخ أو اعتذار أو نحو ذلك^(٣)، والأغراض التي ساقها العلماء للجملة الاعتراضية أغلبها إن لم نقل كلها هي أغراض بلاغية، ولم يتحدثوا كثيرًا عن الأغراض اللغوية للجملة الاعتراضية، والتي نذكر منها:

(١) تفسير التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس ١٩٨٤م، ٨١/١.

(٢) البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط دار التراث، القاهرة، ٥٦/٣.

(٣) ينظر الجملة المعارضة في القرآن الكريم ودلالاتها، سامي عطا، ص ٢.

١. التوكيد، فويؤتى بهذه الجملة بقصد التأكيد، ومنه قوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ﴾^(١)، فجملة (إِنْ شَاءَ اللَّهُ) جيء بها - كما قال ابن كثير (ت ٧٧٤هـ) - لتحقيق الخبر وتوكيده، وليس هذا من الاستثناء في شيء^(٢).
 ٢. يسهم الاعتراض في تماسك أجزاء النص وتأخذها؛ لأنه يقع بين أشد العناصر اللغوية تلاحماً وتلازماً كالذي يقع بين المبتدأ والخبر، أو بين النعت والمنعوت، فهي عناصر متضامنة أشد ما يكون التضام، وهذه العناصر اللغوية أجزاء نص، وعلى هذا لا يكون الاعتراض ذا علاقة معنوية بالجملة المعترض بين أجزائها وحسب، بل بالجملة التي قبلها، والجملة التي بعدها، أي بالنص كله باعتباره كلا متماسكا؛ لأنه بحث في معاني الجمل ومناسبة بعضها لبعض^(٣).
 ٣. للاعتراض وظيفة تركيبية، فهو يطيل بناء الجملة الأصلية المعترض بين أجزائها، ويكون وراء هذا الطول وهذا التركيب غرض دلالي ما وهذه وظيفة تركيبية^(٤).
- يمكن لنا القول: إن أغلب الذين عالجوا هذا الموضوع حاولوا أن يحددوا فائدة الاعتراض بحصر النكت التي يأتي من أجلها، ولكني أميل إلى ما ذهب إليه الدكتور منير سلطان من أن غرض الاعتراض "يستقى من السياق"^(٥) إذ لا حاجة في حصر أغراض الاعتراض بنكت معينة ثم نقوم بعد ذلك بقسر النصوص لتدخل تحت هذا الغرض أو ذاك بل نبقي لكل نص خصوصيته، وندعه يفصح عن نفسه وعما أسداه له الاعتراض من فائدة.

(١) سورة الفتح، الآية (٢٧).

(٢) تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، تح: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، السعودية، ط ٢، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، ٣٥٦/٧.

(٣) ينظر الجملة المعترضة في القرآن الكريم ودلالاتها، سامي عطا، ص ٣.

(٤) ينظر السابق، ص ٤.

(٥) بلاغة الكلمة والجملة والجمل، منير السلطان، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط ٢، ١٩٩٣م، ص ٢٣٨.

المبحث الرابع

الجملة التفسيرية

المصطلح:

كان مفهوم التفسير قائماً في أذهان النحاة منذ وقت مبكر من نشوء الدراسة النحوية، إذ أشاروا إليه مثلاً عند كلامهم عن الحروف، وكذلك في باب الاشتغال، ومن أقدم من أشار إليه سيبويه (ت ١٨٠ هـ) فسيبويه لم يذكر الجملة التفسيرية وأحكامها إلا عرضاً، ومن ذلك إشارته إلى التفسير في باب الاشتغال فقد أشار إلى أن الفعل المشغول في باب الاشتغال مفسر للفعل المشغول عنه يقول: "إن شئت قلت: زيدا ضربته، وإنما نصبته على إضمار فعل هذا يفسره، كأنك قلت ضربت زيدا ضربته"^(١)، ويعلق الدكتور محمد عبدو فلفل على ذلك بقوله: "فسيبويه يشير هنا إلى أن الفعل المشغول في باب الاشتغال مفسر للفعل المشغول عنه، وإذا علمنا بما كنا قد رجحناه من قبل من أن مصطلح الفعل عند سيبويه في سياقات كهذه يراد به التركيب الإسنادي الجملي مؤيدين في ذلك بتقدير سيبويه المفسر تركيباً جملياً إسنادياً كما هو ظاهر، ويجعل بعض النحاة فيما بعد الفعل المشغول وفاعله جملة تفسيرية أمكننا القول إن سيبويه ألم ببعض حالات الجملة التفسيرية، ولكن دون أن يتعرض لمحليتها أو عدم محليتها"^(٢)، ومن المواضع التي ألم ببعض حالات الجملة التفسيرية في باب (هذا ما ينتصب على الألف) يقول سيبويه: "... ففي كل هذا قد أضمرت بعد الألف والاسم فعلاً هذا تفسيره"^(٣) وغيرها من المواضع^(٤).

(١) الكتاب، سيبويه، ٨١/١.

(٢) معالم التفكير في الجملة عند سيبويه، محمد عبدو فلفل، ص ١٢٨.

(٣) الكتاب، ١٠١/١.

(٤) ينظر الكتاب، ١/ ١٠٣ و ١٠٤ و ١٣٤ و ٣/ ١٦٢-١٦٣.

واستخدم الفراء (٢٠٧هـ) للدلالة عليها الفعل (فسّر)، ومن ذلك قوله:

"وفي قراءة عبدالله ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا هَلْ أَدْلَكُمْ عَلَىٰ تَحْرِيقِ نَجِيمٍ مِّنْ عَذَابِ إِلِيمٍ﴾^(١)، ففسّر (هل أدلكم) بالأمر، وفي قراءتنا على الخبر"^(٢). فالفراء في النص السابق جعل فعل الأمر (آمنوا) تفسيرا لـ(هل أدلكم).

وذكر ابن السراج (٣١٦هـ) التفسير عند حديثه عن مواضع أن المخففة يقول: "والثاني أن تكون بمعنى (أي) التي تقع للعبارة والتفسير وذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنْطَلِقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ آمِسُوا وَاصْبِرُوا عَلَىٰ ءَالِهِتِكُمْ إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ﴾^(٣)، ومثله قال تعالى: ﴿أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾^{(٤)(٥)}.

وتطرق أبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) إلى التفسير فقال في التبيان: ﴿أَنْ طَهَّرَا﴾^(٦)، يجوز أن تكون (أن) هنا بمعنى أي المفسرة؛ لأن عهدنا بمعنى قلنا؛ والمفسرة ترد بعد القول، وما كان في معناه؛ فلا موضع لها على هذا"^(٧)، وبهذا يتضح لنا أن مصطلح الجملة التفسيرية - وكغيرها من الجمل - لم يظهر بهذا المسمى وبالمحل الإعرابي إلا متأخرا، فبنتبع تاريخ المصطلح عند النحاة القدماء يتضح لنا كيف كان النحاة يعبرون عنه، فالمتأخرون من النحاة كانوا يذكرون التفسير ومواضعه في معرض

(١) سورة الصف، الآية (١٠).

(٢) معاني القرآن، الفراء، ٢٠٢/١.

(٣) سورة ص، الآية (٦).

(٤) سورة المائدة، الآية (١١٧).

(٥) الأصول، ابن السراج، ٢٣٧/١.

(٦) سورة البقرة، الآية (١٢٥).

(٧) التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، تح: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١ / ١١٣.

الحديث عن (أن) المخففة^(١)، ولم يذكروا الجملة التفسيرية وتعريفها، فأقدم تعريف وقف عليه الباحث هو لابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) إذ قال: هي الجملة "الكاشفة لحقيقة ما تليه، ممّا يفتقر إلى ذلك"^(٢)، ووافقه في هذا التعريف أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)^(٣)، والمرادي (ت ٧٤٩ هـ)^(٤).

ولم يخرج ابن هشام الأنصاري عمّا رسمه ابن مالك سوى أنه أضاف قيداً إلى الحدّ، فقال في كتابه الإعراب عن قواعد الإعراب: "هي الكاشفة لحقيقة ما تليه، وليست عمدة"^(٥)، في حين قدّم القيد أولاً في كتابه المغني فقال: "هي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه"^(٦).

ولم يخرج المحدثون بتعريف يباين ما ذهب إليه القدماء، فقد حدّدها الدكتور عبدة الراجحي بأنها: "الجملة التي تفسّر ما يسبقها وتكشف عن حقيقته، وتكون مقرونة بحرف تفسير وغير مقرونة"^(٧).

في حين ذهب الدكتور علي أبو المكارم إلى أنها: "الجملة التي تكشف غموض جملة أخرى سابقة لها"^(٨).

وعرفها قباوة بأنها "الجملة التي تكون فضلة، كاشفة لحقيقة ما تليه"^(٩).

(١) ينظر معاني الحروف، أبو الحسن الرماني، تح: عرفان بن سليم الدمشقي، المكتبة العصرية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٥م، ص ٤٨.

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، ١٩٦٧م، ص ١١٣.

(٣) ينظر ارتشاف الضرب، أبوحيان الأندلسي، ١٦١٦/٢.

(٤) رسالة في جمل الإعراب، المرادي، ص ١٠٨.

(٥) الإعراب عن قواعد الإعراب، ابن هشام، ص ٤٦.

(٦) مغني اللبيب، ابن هشام، ٥٢١/٢.

(٧) التطبيق النحوي، عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٨، ط ٢، ص ٣٥١.

(٨) مقومات الجملة العربية، علي أبو المكارم، ص ١٦٩.

(٩) إعراب الجمل وأشباه الجمل، فخر الدين قباوة، ص ٨٠.

يتضح من هذه التعريفات أن للجملة المفسرة قيدين:

١. أن تكون كاشفة لحقيقة ما تليها من الجمل فهي إما أن توضح معنى مبهما، أو تفصل

معنى مجملًا ورد قبلها.

٢. أن تكون فضلة في الكلام، وليس معنى فضلة أنه يمكن الاستغناء عنها، وإنما ساق

ابن هشام هذا القيد احترازًا من دخول جمل أخرى تقع في نفس الموضع ولكن لها

محل يقول ابن هشام (ت ٧٦١هـ): "وقولي في الضابط" الفضلة "احتزرت به عن

الجملة المفسرة لضمير الشأن، فإنها خبر في الحال أو في الأصل وعن الجملة به

في باب الاشتغال (في نحو: زيد ضربته) فقد قيل إنها تكون ذات محل... وهذا القيد

أهملوه ولا بد منه"^(١).

وتقسم الجملة التفسيرية من حيث ارتباطها بالجملة المفسرة إلى قسمين: جملة

مسبوقة بأداة تفسير، وأخرى مجردة منها:

١. الجملة التفسيرية المسبوقة بأداة تفسير:

وترتبط الجملة التفسيرية في هذا النمط بما قبلها بأحد حروف التفسير، وعدد

الحروف التي أجمع عليها النحاة اثنان، هما: (أَنَّ) و(أَيُّ)^(٢)، في حين ذهب بعضهم إلى

عدَّ (إذا) و(أَنَّ) المفتوحة الهمزة المشددة النون منها^(٣)، وكان وورد الجملة التفسيرية في

القرآن واسعًا وكبيرًا، ف"بعد جرد احصائي للجملة المفسرة المصدرة بأداة تفسير تبين أنها

(١) المغني، ٥٢٦/٢.

(٢) ينظر المغني، ٥٢٣/٢.

(٣) ولعل الفراء أول من ألمح إلى تأدية هذه الأداة وظيفة التفسير في معاني القرآن، ٤٧٢/١، وقد وافقه في ذلك

الطاهر ابن عاشور، وجعل لها من الشروط ما لـ (أَنَّ) المفسرة إذ قال: "وأرى أن حرف (أَنَّ) المفتوحة

الهمزة المشددة النون إذا وقعت بعد ما فيه معنى القول دون حروفه أن تكون مفيدة للتفسير مع التأكيد

ينظر: التحرير والتنوير ٢٧٥/٩.

على ثلاثة أقسام: فعلية واسمية وندائية، وأن الفعلية منها هي الأوسع استعمالاً في النص القرآني، إذ بلغ عددها تسعة وخمسين موضعاً قرآنياً في حين بلغ عدد الاسمية أربعة مواضع، ولم تتجاوز الندائية الموضعين. وقد كانت أغلب المواضع التي وقع فيها التفسير هي من القسم المكي من كتاب الله الشريف... أما على صعيد الجملة المفسرة في سياق الشرط، فقد رصد البحث ثلاثة أشكال تركيبية قيل فيها بالتفسير، وهي عندما يتقدم فاعل فعل الشرط عليه، وعندما يتقدم الجواب كلياً على الأداة وجملة الشرط، وعندما يكتنف الجواب أداة الشرط وجملة الشرط معاً^(١).

(أُن): وهي من أشهر حروف التفسير وأوسعها تداولاً، وعليها اقتصر الاستعمال القرآني في جملة المفسرة نوات الأداة، ولمجيء هذه الأداة للتفسير شروط فصلها النحاة^(٢).

(أَي): هي حرف التفسير الثاني الذي استعمل في الكلام، وتكون تفسيراً لصريح القول، نحو: (قال زيدٌ قولاً، أي: اضرب عمراً)، ولمضمّنه نحو: (كتبت إليه أي: قم)، ولغيرهما نحو: (رأيت رجلاً أي تميمياً).

وواضح ممّا سبق أنها تفسّر المفرد والجملة، ولا تختص بأحدهما، ومن تفسيرها للجملة قول الشاعر:

وترميني بالطّرفِ أي أنتَ مذنبٌ وتقلّينني لكنّ إياكِ لا أقلّي

ويشترط هنا أن تكون كل جملة مستغنية بنفسها عن الأخرى^(٣).

(١) الجملة التفسيرية في القرآن، دراسة دلالية نحوية، كريم ذنون داود سليمان الحريشي، كلية الآداب في جامعة الموصل، ٢٠٠٥، غير مطبوعة، ص ١٥٠-١٥١.

(٢) ينظر الجنى الداني، ص ٢٣١، والجملة تأليفها وأقسامها، فاضل السامرائي، ص ١٩٠.

(٣) ينظر الجنى الداني، ص ٢٣٣.

وذهب قوم إلى أنَّ (أي) اسم من أسماء الأفعال معناه: (عُوا، أو: افهموا) فهي مشابهة لـ (صه، ومه)^(١). وقد ردَّ ابن يعيش على من تبني هذا الرأي فقال: "وليس الأمر على ما ظنَّ هؤلاء؛ لأنَّ (صه ومه) يدلان على معنى في أنفسهما إذا أُفردا، وهو: اسكت واكفف، وليس كذلك (أي)؛ لأنها لا يفهم لها معنى حتى تضاف إلى ما بعدها"^(٢)، في حين رأى الدكتور فخر الدين قباوة من المحدثين أنها قد تحلَّ محل كلمة (تفسير) أو (معنى)^(٣)، وليس مقصودة أنهما يحلان محلَّ الأداة في الكلام ولكن تُفسَّر الأداة بهذين الفعلين.

٢. الجملة التفسيرية المجردة من الأداة:

يمثل هذا النوع القسم الثاني من الجمل المفسَّرة، ويرتبط بما قبله ضمناً، أي إن الجملة الاسمية أو الفعلية التي تقوم بوظيفة التفسير تكون خالية من الأداة التي تربطها بالجملة المفسَّرة، ويُعتمد في تحديد هذا النوع من الجمل على المعنى وقد يحتمل هذا النوع من الجمل وجهاً آخر من الإعراب^(٤).

ويختلف هذا النوع عن النوع الأول المرتبط بأداة من حيث إنَّ هذا النوع من الجمل ليس له من الشروط والمحددات التي يمتلكها الأول؛ مما جعله محل خلاف بين النحاة، وما ذاك إلا نتيجة التشابه الظاهري لهذا القسم مع غيره من الجمل إلى درجة التداخل؛ مما جعلهم يختلفون في توجيه الجملة الواحدة، فالجملة التي تحكم لها طائفة من النحاة بالتفسير، تحكم لها طائفة أخرى بالبديلية أو الحالية أو المفعولية أو الاستئناف؛ مما يدل على افتقار النحاة لمعيار معين يحتكمون إليه في البتِّ بمواقع هذا النوع من الجمل وإعرابه.

(١) ينظر السابق، ٢٣٣.

(٢) شرح المفصل ٨ / ١٤٠.

(٣) إعراب الجمل وأشباه الجمل، قباوة، ص ٨٢.

(٤) ينظر المرجع السابق، ص ٨٥.

رأي النحاة في الجملة التفسيرية:

اختلف النحاة في إعراب الجملة التفسيرية على فريقين، الفريق الأول وسّع مفهوم الجملة التفسيرية ليشمل جميع الجمل التي تؤدي هذه الوظيفة بغض النظر عن موقعها الإعرابي، وفريق آخر نظر إلى الموقع الإعرابي للجملة التفسيرية؛ لذلك اشترط كون الجملة المفسّرة لا محل لها من الإعراب، وهذا ما جعلهم يخرجون جملاً لها وظيفة تفسيرية من حيّز الجمل المفسّرة، بالرغم من أنها تؤدي الوظيفة ذاتها، بدعوى أن لها محلاً إعرابياً:

أ. الفريق الأول: ويمثله جمهور النحاة ذهب إلى أن الجملة التفسيرية لا محل لها من الإعراب، ونذكر منهم مثلاً لا للحصر:

١. ابن مالك (٦٧٢) يقول في تسهيل الفوائد: "لا محل إعراب للجملة المفسّرة"^(١).
٢. أبو حيان الأندلسي (٧٤٥): "الثامن أن تقع تفسيرية، نحو قولك: أشرت إليه أن قم، وكتبت إليه أن اضرب زيداً"^(٢).
٢. ابن هشام في المغني عد الجملة التفسيرية من الجمل التي لا محل لها من الإعراب.^(٣)
٣. ومن المحدثين: علي أبو المكارم^(٤)، فخرالدين قباوة^(٥)، فتحي عبدالفتاح الدجني^(٦) شوقي المعري^(٧).

(١) تسهيل الفوائد، ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، بن مالك، تح: محمد كامل بركات، ط دار الكاتب العربي، ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م ص ١١٣.

(٢) الأشباه والنظائر، ٤٣/٢.

(٣) ينظر مغني اللبيب، ٥٢٦/٢.

(٤) ينظر مقومات الجملة العربية، علي أبو المكارم،

(٥) ينظر إعراب الجمل وأشباه الجمل، قباوة، ١١٣.

(٦) ينظر الجملة النحوية نشأة وتطوراً وإعراباً، ص ١١٦.

(٧) ينظر إعراب الجمل وأشباه الجمل، شوقي المعري، دار الحارث، دمشق، سوريا، ط ١-١٩٩٧م، ص ٣٧.

ب. الفريق الثاني: أول من قال بهذا القول الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ذلك عندما توقف

على كلمة (سورة) في قوله: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا﴾^(١)، إذ قال: "وقُرى بالنصب

على: زيداً ضربته، ولا محل لـ (أنزلناها)؛ لأنها مفسرة للمضمر فكانت في حكمه"^(٢) ثم

تبنى هذا القول أبو علي الشلوبين (ت ٦٤٥هـ) إذ رأى أنها بحسب ما تفسره؛ فإن

كان له محل إعرابي كان لها ذلك وإلا، فلا فكأن الشلوبين قد أفاد في رأيه من الزمخشري،

وقد استدل على ما ذهب إليه بقوله: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾^(٣)، إذ التقدير:

إنّا خلقنا كل شيء خلقناه مفسرة للفعل (خلقنا) المقدّر، الذي هو في محل رفع

بوصفه خبراً لـ (إن)، فكذاك حكم الجملة المفسرة واستدل أيضاً بقول الشاعر:

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ يَبْتَ وَهُوَ آمِنٌ وَمَنْ لَا نُجْرَهُ يُمَسِّ مِنَّا مُفَرَّعَا

إذ ظهر الجزم في الجملة المفسرة (نؤمنه) لأنها تابعة لحكم المفسر المحذوف. وكذلك

استدل بالتوجيه النحوي لقولنا: (زيداً ضربته) إذ التقدير: ضربت زيداً ضربته، وبما أن الجملة

المقترة لا محل لها من الإعراب؛ لأنها جملة ابتدائية، فكذاك حكم الجملة التي فسرتها^(٤).

وقد اعترض ابن هشام على الشلوبين فيما ذهب إليه؛ لأن جملة الاشتغال لا تعدّ

مفسرة في الاصطلاح، وإن حصل فيها تفسير^(٥)، كما أن من شروط الجملة التفسيرية عند

ابن هشام أن تكون فضلة، وهذه ليست كذلك؛ فلا يمكن الاستغناء عنها؛ لأن الفهم يعتمد

(١) سورة النور، الآية (١).

(٢) الكشف، الزمخشري، ٧١٧.

(٣) سورة القمر، الآية (٤٩).

(٤) ينظر المغني، ٥٢٦/٢، وإعراب الجمل وأشباه الجمل، قباوة، ص ٨٧-٨٨.

(٥) ينظر مغني اللبيب، ٥٢٦/٢، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد،

المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط ٢٠٠٤م، ٥/٢.

عليها وإن حصل بها تفسير، كما أنه لا يعدها ولا يجيز عدها عطف بيان وبدلاً؛ لأن المعطوف عطف بيان لا يجوز حذفه، ولأن الجمهور لم يجزوا مجيء البدل جملة^(١)، على الرغم من أن ابن هشام يقر بوقوع الجملة بدلاً عند حديثه عن الجمل التي لها محل من الإعراب، ويبقى الإشكال هنا عند ابن هشام أنه إذا لم تكن هذه الجملة مفسرة ولا عطف بيان ولا بدلاً، فماذا يمكن أن تكون؟

وقد لقي هذا التوجيه الذي قال الشلوبين قبولاً لدى طائفة من المتأخرين أيضاً فنجد السيوطي (ت ٩١١ هـ) مثلاً يقول: "وهذا الذي قاله الشلوبين هو المختار عندي"^(٢).

ومن المحدثين أيضاً، فنجد مثل هذا القول لدى فاضل السامرائي الذي يفهم من كلامه أنه يميل إلى هذا القول فبعدما ذكر الخلاف في الجملة المفسرة قال عن قول الشلوبين: "وهذا الذي يقوى في ظني والله أعلم"^(٣)، وعباس حسن في النحو الوفي قال: "وقد يكون الأنسب الأخذ بالرأي القائل إنها تسائر الجملة المفسرة (المحذوفة) وتمثلها في محلها الإعرابي وعدمه"^(٤)، حسني عبد الجليل في كتابه (إعراب النص) إذ إنه عارض جعل الجملة التفسيرية جملة لا محل لها من الإعراب، قال: "إن مجيء الجملة المفسرة جملة جعل النحاة يختلفون لهذا السبب في تصنيفها: أهى بدل أم نعت أم توكيد، والجملة في كل هذا تابعة لما قبلها ومتعلقة به، فكيف تكون الجملة كاشفة لحقيقة ما قبلها، وتصنف على أنها لا محل لها من الإعراب، وكأن الجملة لأنها جملة لا موقع لها، لا لأنها لا تؤدي وظيفة في السياق"^(٥).

(١) ينظر مغني اللبيب، ٥٢٦/٢.

(٢) همع الهوامع، السيوطي، ٥٧/٤.

(٣) الجملة العربية تأليفها وأقسامها، فاضل السامرائي، ص ١٩٢.

(٤) النحو الوافي، عباس حسن، ١٤٠/٢.

(٥) إعراب النص، حسني عبد الجليل، ص ١٠١.

وخلاصة القول: إنّ ما ذهب إليه أغلب النحاة ومنهم ابن هشام يقتضي بالضرورة إخراج جمل لها وظيفة تفسيرية من حيّز الجمل المفسّرة، بالرغم من أنها تؤدي الوظيفة ذاتها، بدعوى أن لها محلاً إعرابياً، فهم بذلك يربطون بين الإعراب المحلي ووظيفة التفسير، وذلك حينما اشترطوا كون الجملة المفسّرة لا محل لها من الإعراب، والحق أن التفسير وظيفة نحوية، ولا علاقة جوهريّة له بالإعراب المحليّ.

فبعد النظر إلى ما أقره جمهور النحاة، وما ذهب إليه الشلوبين تكشف لنا أن الأخير قد وسّع مفهوم الجملة التفسيرية ليشمل جميع الجمل التي تؤدي هذه الوظيفة بغض النظر عن موقعها الإعرابي، وبذلك يكون الشلوبين قد خرج على المنهج الشكلي الذي يربط بين الوظيفة والموقع الإعرابي، لينظر إلى الجانب الوظيفي للمصطلح، فهو ينظر إليه من موقع المفسّر، فإذا كان للمفسّر محل بمعنى أنه واقع موقع المفرد فيكون مكان المفسّر للمفرد تبعاً للمفسّر، وإذا لم يكن للمفسّر محل فهذا يعني أنه لم يقع في موقع المفرد فيكون المفسّر تبعاً له كذلك.

مواضع الجملة التفسيرية وإعرابها:

يبدو أن النحاة قد نظروا إلى التفسير بوصفه مفهوماً بلاغياً يتولد عنه أغراض ومقاصد يمكن أن نسميها: معاني بلاغية تخدم الجانب اللغوي في الكلام، وقد أبان الدكتور عزالدين مجدوب إلى هذا بقوله: "يبدو أن مفهوم التفسير مفهوم بلاغي يدل على ارتباط معنوي بين وحدتين كبيرتين من وحدات تحليل النصوص لا تعلق تركيبية أو إعرابي بينها"^(١)، فجعله مفهوماً بلاغياً، والمفهوم البلاغي عادة ما يكون له في اللغة طرّقاً وأساليب يؤدي بها، وقد ذكرنا فيما سبق أن الجملة التفسيرية تكون على نوعين: مرتبطة بأداة تفسير، ومجردة عنها، وقد انحصرت وظيفة النوع الأول من هذه الجمل

(١) المنوال النحوي، قراءة لسانية جديدة، عزالدين مجدوب، دار محمد علي المحامي، تونس، ط١، ١٩٩٨م،

بإيضاح المبهم المتقدم عليها في السياق وتفسيره، في حين يمكن أن نلمح في النوع الثاني منها أكثر من جانب دلالي، فالجملة فيه تقع تفسيراً وخبراً في السياق الواحد كما في الجملة المفسرة لضمير الشأن، أو أنها تقوم بتفسير محذوف مع تأكيد المعنى السابق كما في الجملة الواقعة في باب الاشتغال، أو أنها تقوم بتفسير مبهم مع تأكيد المعنى في الجملة اللاحقة كما في الجملة الواقعة بعد (أنّ) المشددة، أو أنها تؤدي وظيفة تفسيرية مع وقوعها بدلاً، وسنذكر هنا بياناً لذلك:

١. الجملة المفسرة لضمير الشأن (الواقعة خبراً):

ويتميز هذا الضمير بمجموعة من السمات والخصائص ميزته من بقية الضمائر، ولعل من أهمها ما ذكره سيبويه (ت ١٨٠ هـ) إذ قال: "والذي تقدم من الإضمار لازم له التفسير حتى يبينه، ولا يكون في موضع الإضمار في هذا الباب مظهرًا"^(١)؛ وذلك لأنه لا يعبر عن شيء معين، وإنما عن شيء ذهني معنوي تتضمنه الجملة التي تعقبه، ويؤتى به في السياق قصد تفخيم ما بعده وتعظيمه^(٢)، فعلى هذا لا بد أن يكون مضمون الجملة المفسرة شيئاً عظيماً يعتنى به، وقد أجمل ابن هشام أوجه الاختلاف بينه وبين غيره من الضمائر بخمسة أوجه^(٣):

أحدها: عوده على ما بعده لزوماً إذ لا يجوز للجملة المفسرة أن تتقدم هي ولا شيء منها عليه.

والثاني: أن مفسره لا يكون إلا جملة ولا يشاركه في هذا ضمير.

والثالث: أنه لا يتبع بتابع فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يُبدل منه.

والرابع: أنه لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه.

(١) الكتاب ٢ / ١٧٦.

(٢) ينظر شرح المفصل، ابن يعيش، ٣٣٥/٢.

(٣) مغني اللبيب ٢ / ٦٣٦.

والخامس: أنه ملازم للإفراد فلا يُثنى ولا يُجمع وإن فسر بجمع.

والجملة المفسرة بعد ضمير الشأن لها وظيفتان؛ لذلك "تعد الجملة المفسرة بعده من أبرز الجمل التي ينطبق عليها الاشتراك الوظيفي ذلك أنها تؤدي وظيفة الاخبار عن ذلك الضمير، وتقوم بإيضاح حقيقته فهي إذن تؤدي وظيفتين، الأولى: اخبارية بوصفها خبراً له، والثانية: تفسيرية بيانية بوصفه مجهولاً يحتاج إلى الإيضاح والتفسير، إذ أنها توضحه وتزيل ما فيه من إبهام"^(١) فهي تشبه التفسيرية من هذا الجانب ولكن تختلف عنه من حيث أن التفسيرية مستقلة عما قبلها لفظاً فهي على رأي جمهور النحاة لا محل لها من الإعراب في حين تكون الجملة المفسرة لضمير الشأن ذات موقع اعرابي^(٢)؛ لأنها خبر له، كما أن التفسيرية توضح جملة أو مفردة في جملة متقدمة عليها؛ لذلك لا بد من وجود جملتين مستقلتين لكي يقع التفسير، "في حين يقع التفسير في هذا النمط من الجمل في نطاق جملة واحدة هي الجملة الكبرى وتقوم الصغرى فيها بوظيفة تفسير الضمير في الجملة الكبرى الذي يمثل عنصر المسند إليه فيها"^(٣)، ومثال الجملة الواقعة تفسيراً لضمير الشأن قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾^(٤)، ويصح في هذا التركيب أن يكون الضمير في فإنه للشأن، وآثم خبره مقدم، وقلبه مبتدأ مؤخر، والجملة الاسمية خبر إن^(٥)، وقد فسرت الجملة الاسمية هنا ضمير الشأن الذي أفاد وجوده في الجملة تهيئة نفس المتلقي لأمر مهم يلقي عليه ألا وهو كتمان الشهادة كي يتلقاه بمزيد من العناية والاهتمام.

(١) الجملة التفسيرية في القرآن، دراسة دلالية نحوية، كريم ذنون داود سليمان الحريثي، ص ٧٥.

(٢) ينظر الإعراب عن قواعد الاعراب/ ٤٦.

(٣) الجملة التفسيرية في القرآن، دراسة دلالية نحوية، كريم ذنون داود سليمان الحريثي، ص ٧٤-٧٥.

(٤) سورة البقرة، الآية (٢٨٣).

(٥) إعراب القرآن الكريم وبيانه، محيي الدين درويش، ١/ ٣٨٢.

٢. الجملة المفسرة الواقعة توكيداً: وتأتي في موضعين:

أ. الجملة الواقعة في باب الاشتغال:

تعد جملة الاشتغال من الجمل المفسرة وإن كان لها دور وظيفي آخر هو التوكيد، قال بذلك أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦) وأبو علي الشلوبين (ت ٦٤٥هـ)^(١)، وخالفهما في ذلك ابن هشام الذي نص على أنها ليست من الجمل المفسرة وإن حصل بها تفسير كما بينا سابقاً.

ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾^(٢)، ولآية وجهان إعرابيان:

الأول: "رسلاً" منصوب بفعل محذوف تقديره وقصصنا رسلاً؛ وعليه تكون جملة "قَدْ قَصَصْنَا" و"نَقْصُصْنَاهُمْ" مفسرة للعامل المحذوف^(٣).

الثاني: يكون "رسلاً" منصوباً بفعل دلّ عليه أوحينا أي: أمرنا وتكون الجملتان بعده صفتين، وقد فسرت جملة الاشتغال المؤلفة من الفعل الماضي وفاعله والمفعول به جملة محذوفة تقديرها: (قصصنا) قد عمل فعلها في الاسم المشغول عنه، وتقدير الكلام بناء على ذلك: (وقصصنا رسلاً قد قصصناهم عليك، كما أنها قد أكدت مضمون تلك الجملة بما ماثلتها من اللفظ والمعنى)^(٤)، وهذا التوجيه مبني على ما ذهب إليه جمهور البصريين من أن الجملة المفسرة في باب الاشتغال هي مفسرة لجملة محذوفة لأن المعمول المتقدم هو مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ولا يصح جعله معمولاً للفعل المتأخر عنه؛ لأن هذا الفعل قد انشغل عنه بالضمير بعده، ولا يجوز تعديته إليه من غير مسوغ، وأما توجيه الكلام بناء على مذهب أهل الكوفة فهو أن

(١) ينظر المغني، ٥٢٦/٢.

(٢) سورة النساء، الآية (١٦٤).

(٣) (٤) ينظر التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ٤٠٩ / ١.

(٤) ينظر التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ٤٠٩ / ١.

الاسم المتقدم معمول للفعل المتأخر، قدم للاهتمام به وعليه فلا تفسير في الكلام^(١)، وقد مال إلى هذا الأخير فاضل السامرائي في معاني النحو حيث يقول: "إن التقديم الذي ذهب إليه النحاة في هذا الباب مفسد للمعنى، مفسد للجملة، فإن الجملة تتمزق، وتتحل بتقديرنا (أكرمت خالداً أكرمته). وسررت خالداً أحببت رجلاً يحبه) ونحو ذلك من التقديرات. وما ذهب إليه الفراء مقبول في نحو (خالداً أكرمته)، غير مقبول في نحو (خالداً سلمت عليه) و(محمداً خطت قميصاً له) وكذلك ما ذهب إليه الكسائي^(٢)."

ب. الجملة الواقعة بعد (أَنَّ) المشددة:

ذكرنا أن جمهور النحاة لم يعدوا (أَنَّ) المفتوحة الهمزة المشددة النون من أحرف التفسير، ولعل الفراء أول من ألمح إلى تأدية هذه الأداة وظيفة التفسير في معاني القرآن^(٣)، وقد وافقه في ذلك الطاهر ابن عاشور، وجعل لها من الشروط ما لـ(أَنَّ) المفسرة إذ قال: "وأرى أن حرف (أَنَّ) المفتوحة الهمزة المشددة النون إذا وقعت بعد ما فيه معنى القول دون حروفه أن تكون مفيدة للتفسير مع التأكيد"^(٤)، ومن ذلك ما ورد في قوله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمَحَارِبِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾^(٥)، فـ(أَنَّ) في قوله تعالى ﴿أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى﴾ أدت وظيفتين

في الآية تمثلت الأولى بتوكيد معنى الخبر لأن المنادي في السياق قد أنزل منزلة الحائر

(١) ينظر شرح ابن عقيل، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، أمير - قم، لإيران، ط ١٤، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م،

٥١٩/١، ومعاني النحو، فاضل السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط ١، ١٤٢٠ هـ -

٢٠٠٠ م، ١٢٥/٢، والجملة التفسيرية في القرآن، دراسة دلالية نحوية، كريم نون داود سليمان الحريشي، ص ٨٧.

(٢) معاني النحو، فاضل السامرائي، ١٢٧/٢.

(٣) ينظر معاني القرآن، الفراء، ٤٧٢/١.

(٤) التحرير والتوير، ٢٧٥/٩.

(٥) سورة آل عمران، الآية (٣٩).

المتردد وذلك لغرابة الخبر الذي أخبر به، وتمثلت الثانية بتفسير حقيقة النداء الصادر من الملائكة، إذ إنّ البشارة هي عين مضمون النداء الذي نودي به سيدنا زكريا^(١).

٣. الجملة المفسرة الواقعة بدلاً:

يعرف النحاة البديل بأنه: "التابع المقصود بالحكم بلا واسطة"^(٢)، والغرض منه الإيضاح ورفع الالتباس، وإزالة التوسع والمجاز^(٣)، وهو من حيث الشكل على أربعة أقسام والذي يهمنا هنا: بدل جملة من جملة: وقد أجاز هذا النوع الشلوبين، في حين نصّ ابن هشام على أنه لم يثبت الجمهور وقوع عطف البيان والبديل جملة^(٤) على الرغم من أن ابن هشام يقر بوقوع الجملة بدلاً عند حديثه عن الجمل التي لها محل من الإعراب.

من الشواهد على ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكَ مِنْ ءَالٍ فَرْعَوْنَ يَسُومُونَكَ سُوءَ الْعَذَابِ يُدَبِّحُونَ أَبْنَاءَكَ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكَ﴾^(٥)، فجملة ﴿يُدَبِّحُونَ أَبْنَاءَكَ﴾ موضع خلاف بين النحاة، إذ ذهب الزجاج (ت ٣١١هـ)^(٦)، والزمخشري (ت ٥٣٨هـ)^(٧)، والرازي (ت ٦٠٤هـ)^(٨)، إلى أنها جملة تفسيرية بينت وفصلت الاجمال في قوله: ﴿يَسُومُونَكَ سُوءَ الْعَذَابِ﴾، إذ إنّ الذبح والاستحياء من جملة العذاب، وهما أشد أنواعه

(١) الجملة التفسيرية في القرآن، دراسة دلالية نحوية، كريم ذنون داود سليمان الحريشي، ص ١٢٢.

(٢) شذور الذهب، ابن هشام، ص ٤٤٢.

(٣) ينظر أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، تح: بركات يوسف هبود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، لبنان - بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، ص ٢١٧.

(٤) مغني اللبيب، ٥٢٦/٢.

(٥) سورة البقرة، الآية (٣٩).

(٦) ينظر معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحق الزجاج، ١/١٣٠.

(٧) ينظر الكشف، الزمخشري، ص ٧٦.

(٨) ينظر مفاتيح الغيب، فخر الدين الرازي، دار الفكر للطباعة والنشر، ط ١ - ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، ٣/٧٢.

وطأة على النفس الإنسانية، في حين ذهب الاسكافي (ت ٤٢٠ هـ)^(١)، والقرطبي (ت ٦٧١ هـ)^(٢)، وأبو حيان الغرناطي (ت ٧٠٨ هـ)^(٣)، والألوسي (ت ١٢٧٠ هـ)^(٤) من القدماء، وصاحب كتاب النحو القرآني^(٥) من المحدثين إلى أنها تحتل البدلية أيضاً، وعليه فهي بدل بعض من كل، وعلى كلا الرأيين فإن هذه الجملة المتصدرة بالفعل المضارع قد أدت وظيفة تفسيرية بيانية اتضح من خلالها ما أجمل وأبهم من أصناف العذاب في قوله ﴿يَسْؤُمُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ﴾^(٦).

إذن تبين لنا أن جمهور النحاة العرب قد ضيقوا من دلالة مصطلح الجملة التفسيرية حين قصره على قسم خاص من الجمل التي لا محل لها من الإعراب إذ ربطوا بين دلالة المصطلح والموقعية الإعرابية، في حين أن الواقع اللغوي يشير إلى أن الجملة التفسيرية هي المرادف المعنوي لما تفسره ولكنه يتسم بزيادة الوضوح، فالوظيفة الأولى لهذا النوع من الجمل هي إزالة غموض أو إبهام سابق، ولا علاقة لها بالموقعية الإعرابية التي تخضع لاعتبارات شكلية حسب.

(١) ينظر درة التنزيل وغرة التأويل، الخطيب الإسكافي، تحقيق: محمد مصطفى آيدن، جامعة أم القرى، وزارة التعليم العالي سلسلة الرسائل العلمية الموصى بها (٣٠) معهد البحوث العلمية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م، ٢٣٠/١.

(٢) ينظر الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، تح: عبدالله بن عبدالمحسن التركي ومحمد رضوان عرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م، ٨٥/٢.

(٣) ينظر البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تح: عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م، ٣٥١/١.

(٤) ينظر روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، محمود الألوسي، دار إحياء التراث العربي - لبنان، بيروت، ٢٥٣/١.

(٥) ينظر النحو القرآني، جميل أحمد ظفر، مكتبة الملك فهد الوطنية، مكة المكرمة، ط ٢، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م، ص ٥٠٤.

(٦) ينظر الجملة التفسيرية في القرآن، دراسة دلالية نحوية، كريم ذنون داود سليمان الحريثي، ص ١٣٧.

المبحث الخامس

جملة جواب القسم: وجواب الشرط غير الجازم

١. جملة جواب القسم:

أ. المصطلح:

يعد القسم واحدًا من أساليب التوكيد^(١) التي شاعت عند العرب، والأمم قبلهم "وورد في القرآن الكريم ما يشير إلى قدم هذا الأسلوب، فيما جاء من حكاية أقسام صدرت عن أصحابها قبل أن يعيش الإنسان على هذه الأرض، وبعد أن نزل إليها، فقد وردت حكاية بعض الأقسام عن إبليس عند بدء الخليقة، وكذلك القسم عند بعض الأنبياء والمرسلين"^(٢).

ولهذا الضرب من التوكيد مصطلحات شاع استعمالها عند العلماء، وقد جاء اختلاف العلماء في اختيار المصطلح تبعًا لاختلاف الوجهة التي يمموا شطر دراستهم إليها، فسماه الفقهاء القسم والحلف واليمين، وأكثر ذلك عندهم اليمين^(٣).

وأما النحاة فقد خصوا هذا التوكيد بمصطلح القسم "وإن كان يشيع عندهم أيضًا تسميته بالحلف واليمين، وترد في مباحثهم بعض الألفاظ التي تشعر بقوة الكلام: كشهد، وعلم، وتأذن، وعهد، وهي عندهم ألفاظ فيها معنى القسم"^(٤) يقول سيبويه: "واعلم أن من الأفعال أشياء فيها معنى اليمين، يجري الفعل بعدها مجراه بعد قولك والله، وذلك قولك: أقسم لأفعلن، وأشهد لأفعلن، وأقسمت بالله عليك لتفعلن."^(٥).

(١) ينظر الكتاب، سيبويه، ١٠٤/٣، وتوجيه اللمع شرح كتاب اللمع، ابن الخباز، ص ٤٧٤.

(٢) أسلوب القسم في القرآن الكريم، دراسة بلاغية، علي بن محمد الحارثي، رسالة الماجستير، جامعة أم القرى، السعودية، ١٤١١هـ - ١٩٩١م، ص ٤.

(٣) المرجع السابق، ص ٤.

(٤) المرجع السابق، ص ٥.

(٥) الكتاب، سيبويه، ١٠٤/٣.

وأسلوب القسم من الأساليب التي كثر ورودها في القرآن الكريم، فتناولته أقلام عدة من النحويين والبلاغيين، فأثروا المكتبتين النحوية والبلاغية بالكتب والبحوث المتعلقة بهذا الأسلوب البليغ، ففقد تحدثوا عن معنى القسم وحدّه، وفصلوا القول في أركانه، وتناولوا الأقسام التي جاء بها القرآن الكريم، ودرسوا أغراض القسم البلاغية، وعلى هذا دارت سائر الكتب التي تناولت القسم بالبحث والدراسة، والكلام عن القسم لا يكاد يتغير من كتاب لآخر في كتب النحو؛ فالفروق أو الزيادات قليلة لا تكاد تذكر، الفرق فقط هو في طريقة التناول والعرض، ومن هنا يطول الكلام ويكثر في القسم.

وأما جملة القسم والتي نحن بصدد دراستها في هذا المبحث فقد وردت في كتب النحاة الأوائل والمتأخرين بهذا المصطلح، ولم يجد الباحث - فيما وقع بين يديه من مراجع ومصادر - ما يشير إلى اختلافهم في تسميتها.

فسيبويه (١٨٠هـ) مثلاً لم يصرح بمسمى هذه الجملة عند كلامه عن أفعال القسم، ولكن يفهم من كلامه ما يدل على إقراره بوجود هذه الجملة عنده، وأنها جملة تأتي بعد جملة القسم، وتكون جملة منفصلة عن جملة القسم، ومن ذلك قوله: "وسألته عن قوله لتفعلن، إذا جاءت مبتدأة ليس قبلها ما يحلف به؟ فقال: إنما جاءت على نية اليمين وإن لم يكلم بالمحلف به"^(١)، فقوله جاءت أي جملة القسم.

وأما الفراء (ت ٢٠٧هـ) فقد صرح بذكر جواب القسم في غير موضع، من ذلك: "قول الله تعالى: ﴿قُلْ أَصْحَبُ الْأُخْدُودِ﴾^(٢)، يقال في التفسير: إن جواب القسم في قوله تعالى: ﴿قُلْ﴾ كما كان جواب ﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا﴾^(٣) هذا في التفسير، ولم

(١) الكتاب، سيبويه، ١/١٠٦.

(٢) سورة البروج، الآية (٤).

(٣) سورة الشمس، الآية (١).

نجد العرب تدع القسم بغير لام يستقبل بها أو (لا، أو إن، أو ما) فإن لم يكن كذلك، فكأنه مما ترك به الجواب ثم استؤنف موضع الجواب بالخبر".^(١) فالفراء ذكر في نصه السابق أن جواب القسم في البروج - كما قيل في التفسير - هو: ﴿قُلْ أَصْحَبُ الْأُحْدُوْدِ﴾^(٢)، وأن جواب القسم في سورة الشمس هو ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾^(٣). "وكأن هذا القول مدعاة استغراب لديه؛ لأن جواب القسم لا يخلو أن يتصدر باللام أو (لا) أو (إن)"^(٤) والذي يهمنى هنا أن الفراء صرح بذكر جواب القسم، وحدد صور الجواب.

وقال ابن جني (٣٩٢هـ): "وقد عقدت العرب جملة القسم من المبتدأ والخبر..."^(٥).
وصرح ابن مالك (٦٧٢هـ) في التسهيل بجملة الجواب حين قال: "لا يتقدم على جواب قسم معموله..."^(٦).

وقال ابن هشام (٧٦١هـ) في المغني: "الجملة الرابعة: المجاب بها القسم"^(٧).
وكذلك النحاة المحدثين استعملوا نفس مصطلح جملة القسم، ولم يخالف في ذلك أحد ونذكر منهم مثلاً:

١. شوقي ضيف قال في كتابه تجديد النحو: "جواب القسم كجواب الشرط متعلق بما قبله، أو بعبارة أخرى بالقسم. وهو إما جملة اسمية وإما جملة فعلية..."^(٨).

(١) معاني القرآن، الفراء، ٢٥٣/٣.

(٢) سورة البروج، الآية (٤).

(٣) سورة الشمس، الآية (٩).

(٤) إعراب الجمل التي ليست بذات المحل الفراء أنموذجاً، عبدالحليم عبدالله، بحث في الشبكة، ص ١٩.

(٥) توجيه اللمع شرح كتاب اللمع، ابن الخباز، ص ٤٨٤.

(٦) تسهيل الفوائد، ابن مالك، ص ١٥٤.

(٧) مغني اللبيب، ابن هشام، ٥٢٧/٢.

(٨) تجديد النحو، شوقي ضيف، ص ٢٦٣.

٢. قباوة عرف بجملة القسم بقوله: "وهو الجملة يجاب بها القسم الصريح، أو المقدر الذي دلت عليه قرينة لفظية: الام الموطئة لجواب القسم، لام التوكيد في الفعل المستقبل المثبت بنون توكيد"^(١).

٣. علي أبو المكارم خلص بعد ذكره لبعض الآراء أن القسم يضم جملة القسم وهي فعلية أو اسمية، وأداة القسم، والمقسم به، والمقسم عليه^(٢). وهو بهذا القول لم يخالف النحاة فيما ذهبوا إليه من استعمالهم لجملة القسم سواء من حيث المصطلح أو من حيث الموقع المكاني، بل وحتى الإعرابي كما سيأتي بيانه لاحقاً.

٤. فاضل السامرائي: اسماها جملة جواب القسم وذكر أمثلة لها كقوله تعالى:
﴿وَتَأْلَهُ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمْ﴾^(٣).

٥. عباس حسن في النحو الوافي يقول: "ولابد لجملة القسم من جملة تسمى جواب القسم"^(٤).

إذن من ما مر سابقاً اتضح لنا أن **مصطلح جملة القسم** هو المستعمل عند كل النحاة قديمهم وحديثهم؛ فجملة جواب القسم: "هو الجملة يجاب بها القسم الصريح، أو المقدر الذي دلت عليه قرينة لفظية: الام الموطئة لجواب القسم، لام التوكيد في الفعل المستقبل المثبت بنون توكيد"^(٥).

(١) إعراب الجمل، قباوة، ص ٨٨-٨٩.

(٢) مقومات الجملة العربية، علي أبو المكارم، ص ١٧٨.

(٣) سورة الأنبياء، الآية (٥٧).

(٤) النحو الوافي، عباس حسن، ص ٤٩٨.

(٥) إعراب الجمل وأشباه الجمل، قباوة، ص ٨٨-٨٩.

وجملة القسم إما أن تكون جملة فعلية، نحو قولك: أقسم بالله لأفعلن كذا، وإما أن تكون اسمية، مثل: لعمر ك لأفعلن، ويكون تقسيمها على النحو الآتي^(١):

أ. إذا كانت اسمية مثبتة فالأغلب اقترانها "إنَّ، اللام"، أو إحداهما، نحو قولك: والله إنك لعلی خلق عظیم، والله لزيد أفضل من عمرو.

ب. إذا كانت اسمية منفية لم تقترن بشيء إلا بحرف النفي، فنقول: والله ما هذا برأي.

ج. إذا كانت جملة فعلية مثبتة فعلها مضارع يفيد الاستقبال فالأغلب اقترانها بـ "اللام والنون"،

نحو قولك: والله لأفعلن كذا، وقوله تعالى: ﴿وَتَأْتِيَنَّهُ لُكَيْدٌ مِّنْكَم مَّكِيدٌ﴾^(٢).

وإن كان فعلها مضارعاً يفيد الحال، وجب الاكتفاء باللام مطلقاً، ولا يؤتى معها بالنون؛ لأنها علامة استقبال تنافي الحال، فنقول: والله لأخرج الآن.

د. إذا كانت جملة فعلية فعلها ماض، فالأغلب اقترانها "اللام، قد"، قال تعالى:

﴿قَالُوا تَأْتِيَنَّا لَقَدْ ءَاتَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا وَإِنْ كُنَّا لَخَطِئِينَ﴾^(٣).

هـ. فإذا كانت فعلية منفية لم تقترن بش

- فعلها مضارع: يكون نفيه بـ "ما، إن، لا"، مثل: والله لا يقوم زيد.

- فعلها ماض: أداة النفي تكون "ما"، مثل: والله ما قام عمرو.

^(١) ينظر توجيه اللمع شرح كتاب اللمع، ابن الخباز، ص ٤٨١، وتسهيل الفوائد، ابن مالك، ص ١٥٢-١٥٣،

ومقومات الجملة العربية، علي أبو المكارم، ص ١٧٨-١٧٩، والأساليب الإنشائية في النحو العربي،

عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، ط ٥-٢٠٠١، ص ١٦٦-١٧٠.

^(٢) سورة الأنبياء، الآية (٥٧).

^(٣) سورة يوسف، الآية (٩١).

ب. حذف جملة الجواب:

ويحذف جواب القسم في حالتين:

- إذا جاء معترضاً أثناء الكلام، نحو: زيد - والله - قائم، أو قام - والله - زيد.
- إذا تقدم ما يدل عليه، نحو: زيد قائم والله، أو أكرمك والله^(١).

ويكثر حذف أداة النفي من جواب القسم مع المضارع؛ وذلك لأمن اللبس، نحو

قوله تعالى: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَوُا تَذَكَّرُ يُوسُفَ﴾^(٢)^(٣).

اجتماع القسم والشرط^(٤):

إذا اجتمع في كلام واحد قسم وشرط استغني بجواب ما تقدم منهما عن جواب المتأخر إن لم يتقدم عليهما ذو خبر، فالاستغناء بجواب القسم لتقدمه نحو: والله إن جئتي لأكرمك، ويجوز في هذه الحالة قرن أداة الشرط بلام مفتوحة تسمى موطئة، أي ممهدة لكون الجواب بعدها للقسم لا للشرط فنقول: والله لأن جئتي لأكرمك، ومثل الاستغناء بجواب الشرط لتقدمه نحو: إن جئتي والله أكرمك، فلو تقدم عليهما ذو خبر استغني بجواب الشرط، تقدم على القسم أو القسم تقدم عليه.... فإن لم يتقدم عليهما ذو خبر، وآخر القسم وجب الاستغناء عن جوابه بجواب الشرط، وإن أخر الشرط استغني في أكثر الكلام عن جوابه بجواب القسم، قال تعالى:

﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ﴾^(٥).

(١) الأساليب الإنشائية، عبدالسلام هارون، ص ١٧١.

(٢) سورة يوسف، الآية (٨٥).

(٣) ينظر تسهيل الفوائد، ابن مالك، ص ١٥٢.

(٤) ينظر تسهيل الفوائد، ابن مالك، ص ١٥٣، والأساليب الإنشائية، عبدالسلام هارون، ص ١٧٠.

(٥) سورة النور، الآية (٥٣).

رأي النحاة في جملة جواب القسم:

درج جمهور النحاة على تصنيف جملة "جواب القسم" ضمن الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وفقا للقاعدة التي قننها النحويون وهي صحة وقوعها موقع المفرد أم لا، فإذا حلت محل المفرد - كما سبق - كان لها محل من الإعراب، أما إذا لم يصح حلولها محل المفرد فحينئذ لا محل لها من الإعراب، وهذا هو قول جمهور النحاة من القدماء والمحدثين، إلا أن هناك إشارات متفرقة في كتب النحاة ألمحت إلى إمكانية درج هذه الجملة ضمن الجمل التي لها محل من الإعراب ومن هذه الإشارات:

الموضع الأول:

إعراب مكي (٤٣٧هـ) لقوله تعالى: ﴿كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لِيَجْمَعَ كُفُّكُمْ﴾^(١)، حيث قال: "واللام لام القسم فهي جواب كتب لأنه بمعنى أوجب ذلك على نفسه ففيه معنى القسم... ﴿لِيَجْمَعَ كُفُّكُمْ﴾ بدل من الرحمة، فلا يوقف على الرحمة، ومعنى البدل أن (اللام) بمعنى (أن)، فالمعنى: الرحمة: ليجمعنكم، أي كتب ركم على نفسه أن يجمعنكم"^(٢). وقد سبق المكي إلى هذا القول الزجاج (٣١١هـ) في معاني القرآن، حيث قال: "وجائز أن يكون ليجمعنكم بدلا من الرحمة مفسرا لها؛ لأنه لما قال كتب ركم على نفسه الرحمة فسر رحمته بأنه يمهلهم إلى يوم القيامة، ويكون في الإمهال ما فسرنا آنفا"^(٣).

واعترض ابن هشام (٧٦١هـ) على جعله ﴿لِيَجْمَعَ كُفُّكُمْ﴾ بدلا من الرحمة، وقوله بمصدرية اللام؛ لأنه لم يثبت مجيء اللام مصدرية، قال ابن هشام: "وخلط مكي

(١) سورة الأنعام، الآية (١٢).

(٢) الهداية إلى بلوغ النهاية، مكي بن أبي طالب القيسي، ت: مجموعة بحوث الكتاب والسنة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية الشارقة، ط ١-٢٠٠٨م، ص ١٩٧٠-١٩٧١.

(٣) معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحق الزجاج، ٢/٢٣٢.

فأجاز البدلية مع قوله: إن اللام لام جواب القسم، والصواب أنها لام الجواب، وأنها منقطعة مما قبلها إن قدر قسم أو متصلة به اتصال الجواب بالقسم إن أُجري "بدا" مجرى أقسم^(١).

الموضع الثاني:

إعراب العكبري (ت ٦١٦ هـ) جواب القسم خبراً في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ﴾^(٢)، جاء في إملاء ما من به الرحمن: "يقراً بكسر اللام؛ وفيما يتعلق به وجهان:

أحدهما: أخذ؛ أي لهذا المعنى، وفيه حذف مضاف تقديره: لرعاية ما آتيتكم.

والثاني: أن يتعلق بالميثاق؛ لأنه مصدر؛ أي توثقنا عليهم لذلك.

وما بمعنى الذي، أو نكرة موصوفة، والعائد محذوف. ومن كتاب: حال من المحذوف، أو من الذي ويقراً بالفتح وتخفيف ما وفيها وجهان:

أحدهما: أن ما بمعنى الذي، وموضعها رفع بالابتداء، واللام لام الابتداء دخلت لتوكيد معنى القسم. وفي الخبر وجهان:

أحدهما: من كتاب وحكمة، أي الذي أوتيتموه من الكتاب، والنكرة هنا كالمعرفة.

والثاني: الخبر لتؤمنن به والهاء عائدة على المبتدأ، واللام لام الجواب القسم لأن أخذ الميثاق قسم في المعنى^(٣).

(١) مغني اللبيب، ابن هشام، ٥٣٢/٢.

(٢) سورة آل عمران، الآية (٨١).

(٣) إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، أبو البقاء العكبري، ط دار الكتب العلمية، بيروت، ص ٣٧٥-٣٧٦.

ورده ابن هشام لأمر منها^(١):

• أما الأول:

- لما فيه من الإخبار عن الموصول قبل كمال صلته ف "ثم جاعكم" عطف على الصلة.

• أما الثاني:

- إن جعل "لتؤمنن" خبراً مع تقديره إياه جواباً لأخذ الميثاق يقتضي أن له موضعاً، وأنه لا موضع له، ولما كان حقه أن يقدره جواباً لقسم محذوف، ويقدر الجملتين خبراً.

- إن تجويزه كون العائد ضمير استقر يقتضي عود ضمير مفرد إلى شيئين معاً؛ فإنه عائد إلى الموصول.

- إنه جوز حذف العائد المجرور مع أن الموصول غير مجرور.

- أنه جعل الكاف في آيتكم مفعولاً ثانياً، وإنما هي مفعول أول.

الموضع الثالث:

ما نقله ابن هشام (٧٦١هـ) في المغني من أنه: "لا تقع جملة القسم خبراً، فقليل في تعليقه: لأن نحو "لأفعلن" لا محل له، فإذا بني على مبتدأ قليل: زيد ليفعلن صار له موضع، وليس بشيء؛ لأنه إنما منع وقوع الخبر جملة قسمية، لا جملة هي جواب القسم، ومراده أن القسم وجوابه لا يكونان خبراً؛ إذ لا تنفك إحداهما عن الأخرى، وجملتا القسم والجواب يمكن أن يكون لهما محل من الإعراب كقولك: "قال زيد: أقسم لأفعلن وإنما المانع عنده إما كون جملة القسم لا ضمير فيها فلا تكون خبراً؛ لأن الجملتين ههنا ليست معمولية لشيء من الجملة الأولى، ولهذا منع بعضهم وقوعها صلة، وإما كون الجملة - أعني جملة القسم - إنشائية، والجملة الواقعة خبراً لا بد من احتمالها للصدق والكذب،

(١) ينظر مغني اللبيب، ابن هشام، ٥٣٢/٢.

ولهذا منع قوم من الكوفيين - منهم ابن الأنباري - أن يقال: "زيد اضربه" و"زيد هل جاءك" ^(١) ورده ابن هشام بأمرين:

• **أما الأول:** لأن الجملتين مرتبطتان ارتباطاً صارتما به كالجملّة الواحدة وإن لم يكن بينهما عمل.

• **أما الثاني:** لأن الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب هو الخبر الذي هو قسم الخبر والإنشاء، لا خبر المبتدأ، للاتفاق على أن أصله الإفراد، واحتمال الصدق والكذب إنما هومن صفات الكلام وعلى جواز: أين زيد، وكيف عمرو. ورأى أن المبتدأ ضمن معنى الشرط وخبره منزل منزلة الجواب، فإذا قدر قبله قسم كان الجواب له، وكان خبر المبتدأ المشبه لجواب الشرط محذوفاً؛ للاستغناء بجواب القسم المقدر قبله ^(٢).

الموضع الرابع:

جاء عن البغدادي (ت ١٠٩٣) عند قول الشاعر:

وإنّا لعمر الله إن جد ما أرى لتلتبسن أسياقنا بالأماثل ^(٣)

"عمر الله مبتدأ والخبر محذوف أي: قسمي، وجملّة لتلتبسن جواب القسم، والجملّة القسمية خبر إن" ^(٤).

(١) المرجع السابق، ٥٢٩/٢ - ٥٣٠.

(٢) ينظر المرجع السابق، ٥٣٠ - ٥٣١.

(٣) البيت لأبي طالب عم النبي عليه الصلاة والسلام، من قصيدة طويلة تزيد على مائة بيت لأبي طالب عاذ فيها بحرم مكة وبمكانه منها، وتودد فيها إلى أشراف قومه، وأخبر قريشاً أنه غير مسلم محمداً رسول الله ﷺ لأحد أبداً حتى يهلك دونه؛ ومدحه فيها أيضاً. وقالها في الشعب لما اعتزل مع بني هاشم وبني عبد المطلب قريشاً، ومطلعها: خليلي ما أذني لأول عاذل... بصغواء في حق ولا عند باطل. (ينظر خزانة الأدب، البغدادي، تح: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، ط٤، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م، ٦٥/٢، ٦١-٦٥).

(٤) خزانة الأدب، البغدادي، ٦٥/٢.

وجاء في موضع آخر من الخزانة:

"وقوله: "وقد أرى" "قد" للتحقيق و"أرى" بمعنى أعلم معلق عن العمل بما النافية، والجملة بعدها سادة مسد المفعولين. وقوله: "وأبي" الواو للقسم، وجملة القسم معترضة بين أرى ومعموله، أتى بها للتأكيد، وجواب القسم محذوف يدلّ عليه مفعول أرى. وحرفه بعضهم فرواه: "ولا أرى" بلا النافية موضع قد، وزعم أنّ الجملة المنفيّة جواب القسم وأنّ مفعولي أرى محذوفان تقديره: لا أراك أهلاً لذي المجاز"^(١).

ويتكلم هنا عن ما أنشده الكسائي:

قدّر أحلك ذا النّجیل وقد أرى	وأبي مالک ذو النّجیل بدار
إلا كداركم بذی بقر الحمى	هيهات ذو بقر من المزدار ^(٢)

الموضع الخامس:

ما نقل عن الصبان (ت ١٢٠٦ هـ) من أن جملة جواب القسم قد يكون لها محل من الإعراب عندما عرض لجملة: "علمت والله إن زيدا قائم"، فقد أجاز أن يكون الفعل علم قد تعلق بمضمون جملة جواب القسم فتكون في محل نصب سدت مسد مفعولين^(٣) وقال: "ولا يرد أن جملة الجواب لا محل لها، لجواز أن يكون لها محل باعتبار التعليق، ولا يكون لها باعتبار الجواب"^(٤)، فقوله يقتضي جعل الجملة كاملة القسم مع جوابه في محل نصب، أما جملة الجواب وحده فلا محل له من الإعراب.

(١) خزانة الأدب، البغدادی، ٤/٤٧٠.

(٢) ينظر المرجع السابق، ٤/٤٦٨.

(٣) ينظر إعراب الجمل وأشباه الجمل، قباوة، ص ٩٥.

(٤) حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ٢/٣٠.

ورد بأن الجملة لا يكون لها اعتباران في آن واحد لأن إقرار واحد منهما حاجب للآخر ومانع له، أما أن يقرأ معا فضعيف "والوجه عندي أن المثال الذي عرض له إما أن يكون العلم فيه قد تعلق بالقسم وجوابه معا فالجملتان في محل نصب، والأولى وحدها ابتدائية، والثانية وحدها جواب قسم وإما أن يكون العلم قد تعلق بالجملة الاسمية فقط، فهو في محل نصب وجملة القسم اعتراضية وقعت بين الفعل المعلق والجملة التي سدت مسد مفعوليته." (١).

الخلاصة: خلصنا مما سبق أن للنحاة في جملة جواب القسم قولين:

١. القول بأن جملة القسم لا محل لها من الإعراب وهو قول جمهور النحاة من القدماء والمحدثين، إذ لم يصح عندهم حلول هذه الجملة محل المفرد فعدوها جملة لا محل لها من الإعراب.

٢. القول بأن جملة القسم جملة لها محل من الإعراب وقد قال به:

أ. يفهم من كلام ابن جني (٣٩٢هـ): أنه يرى أن جملة القسم لها محل من الإعراب وذلك عند قوله: "وقولك: (لأقومن) جواب القسم، وليس بخبر المبتدأ، ولكن صار طول الكلام بجواب القسم عوضا عن خبر المبتدأ" (٢)، فابن جني يرى أن جواب القسم عوض عن الخبر، فالقسم عنده قائم مقام العمدة (الخبر)، فهو في موضع لا يستغني الكلام عنه، وقد أكد عبد القاهر الجرجاني (٤٧١) أن "الرفع موضوع لما لا يستغني الكلام" (٣).

كما أن ابن يعيش (٦٤٣ هـ) أكد هذا الأمر حين قال: "لو قلت أقسم، وسكت لم يجز؛ لأنك لم تقصد الإخبار بالحلف فقط، وإنما أردت أن تخبر بأمر آخر وهو قولك: لأفعلن، وأكدته بقولك: أحلف بالله" (٤).

(١) إعراب الجمل وأشباه الجمل، قباوة، ص ٩٦.

(٢) توجيه اللمع شرح كتاب اللمع، ابن الخباز، ص ٤٨٤.

(٣) شرح الجمل، الجرجاني، ٢٦٣.

(٤) شرح المفصل، ابن يعيش، ٩/٩٩.

وقد أعرب الجوابُ خبرًا كما رأينا في الموضع الثاني، والثالث، والرابع، وهذا مما يقوي هذا الكلام.

ب. الصبان (١٢٠٦هـ) في حاشيته يرى أن جملة القسم لها محل من الإعراب كما رأينا ذلك في الموضع الخامس.

ج. من المحدثين:

- فاضل السامرائي يذهب إلى أن جملة القسم لها محل من الإعراب يقول: "فالذي يترجح عندي أن جملة ما يسمى بجواب القسم من نحو هذا قد يكون لها محل من الإعراب وقد لا يكون بحسب ورودها في الكلام"^(١).
- حسني عبد الجليل، يقول: "ومن ثم فإن القول بأن جملة جواب القسم لا محل لها من الإعراب قول بعيد عن الصواب - لما قلنا - ولأن جملة جواب القسم جملة مفيدة مستقلة قائمة بذاتها بدليل حاجتها إلى رابط يربطها مع جملة القسم، ومن ثم فهي بعيدة عن مماثلة الحرف من حيث نقصانه المعنوي عن الاسم وعن الفعل، وسواء أكان القسم جملة فعلية أو جملة اسمية فهو في محل رفع على الابتداء؛ لأن الجملة هنا في مقام المفرد لحاجتها إلى تمام الفائدة بالإسناد وليس بالسبك أو التركيب"^(٢).

(١) الجملة العربية تأليفها وأقسامها، فاضل السامرائي، ص ١٩٣.

(٢) إعراب النص، حسني عبد الجليل، ص ١١١.

٢. الجملة الواقعة جواباً لشرط غير جازم:

المصطلح:

معنى الشرط أن يقع الشيء لوقوع غيره^(١)، أي أن يتوقف الثاني على الأول، فإذا وقع الأول وقع الثاني، نحو قوله تعالى: "فإن قاتلوكم فاقتلوهم"^(٢) فالشرط أسلوب يتم الربط فيه بين جملتين بأداة تسمى أداة الشرط بحيث لا تتم الجملة الثانية (جواب الشرط) إلا إذا حدثت الجملة الأولى.

أو هو تعليق شيء بشيء بحيث إذا وجد الأول وجد الثاني^(٣)، فهو أسلوب يشي بوجود علاقة بين شيئين، هذه العلاقة تلزم وجود الشيء الثاني بوجود الأول؛ فالأول ملزوم والثاني لازم^(٤)، وقد اختلفت المصطلحات التي استعملها النحاة لدلالة على هذا الأسلوب فـ"المصطلح في الشرط أربعة:

مصطلح يدل على فكرة الشرط في العربية كونه أسلوباً، ومصطلح ينطوي تحته التركيب الشرطي بجميع أجزائه، أي تنطوي تحته مكونات هذا الأسلوب، وثالث يدل على الجمل المعلق عليها أو المرتبط بها، ورابع يدل على الجمل المعلقة أو المرتبطة"^(٥).

فسيبويه (١٨٠هـ) أطلق عليه الجزاء والأسماء التي يجازى بها^(٦)، واستعمل مصطلح الجواب لدلالة على جواب الشرط قال: "واعلم أنه لا يكون جواب الجزاء إلا بالفعل أو بالفاء"^(٧).

(١) المقتضب، المبرد، ٤٦/٢.

(٢) ينظر معاني النحو، فاضل السامرائي، ٥٣/٤.

(٣) ينظر التعريفات، الجرجاني، ص ١٦٦.

(٤) أسلوب الشرط في بخلاء الجاحظ، قمرية الكندية، دار كنوز المعرفة العلمية، الأردن، ط ١، ٢٠١٤م، ص ٢٢.

(٥) في التركيب اللغوي للشعر العراقي المعاصر: دراسة لغوية في شعر السياب ونازك والبياتي، مالك

المطلبي، دار الرشيد للنشر، بغداد، ط ١٩٨١، ص ١٣.

(٦) الكتاب، ٥٦/٣.

(٧) المرجع السابق، ٦٣/٣.

والفراء (٢٠٧هـ) استعمل مصطلح الجزاء لدلالة على هذا الأسلوب، وذلك عند حديثه عن جواب الشرط الجازم غير المقترن بالفاء، دون الإشارة إلى عدم اقترانه بالفاء، يقول: "الجزاء يصلح في موضع (فعل) (يفعل)، وفي موضع (يفعل) (فعل)، ألا ترى أنك تقول: إن زرتني زرتك، وإن تزرني أزرك، والمعنى واحد... ثم قال "ويجعل لك قصورا" فرد يفعل على فعل وهو بمنزلة رده (فضلت) على (ننزل) وكذلك جواب الجزاء يلقي يفعل بـ فعل، وفعل بـ يفعل، كقولك (إن قمت أقم، وإن تقم قمت)...^(١)، ومن إشارته إلى جواب الشرط غير الجازم قوله: "(فلما ذهبوا به وأجمعوا أن يجعلوه في غيابة الجب وأوحينا إليه) والمعنى - والله أعلم -: أوحينا إليه، وهي في قراءة عبدالله (فلما جهزهم بجهازهم جعل السقاية) ومثله في الكلام: ولما أتاني وأثب عليه، كأنه قال: وثبت عليه. وربما أدخلت العرب في جواب لما (لكن). فيقول الرجل: لما شتمني لكن أثب عليه، فكأنه استأنف الكلام استئنافا، وتوهم أن ما قبله فيه جوابه"^(٢)، "الفراء يلح في النص السابق على أن (لما) تحتاج إلى جواب، وأن جواب (لما) في الآية الأولى (وأوحينا إليه) على زيادة الواو، ومثل ذلك جواب لما في الآية التي تليها"^(٣)، فالفراء استعمل مصطلح الجواب لدلالة على جملة جواب الشرط، فيكون مصطلح جملة الجزاء هو الذي استعمله لدلالة عليها.

أما المبرد (٢٨٥هـ) في المقتضب فقد أطلق عليه المجازاة وحروفها^(٤)، ونلاحظ أن المبرد أول من أطلق عليه الشرط حين قال: "وهي تدخل للشرط، ومعنى الشرط: وقوع الشيء لوقوع غيره"^(٥)، ويعد هذا التعريف أوجز تعريف للشرط في كتب النحاة؛ فقد لخص المبرد معنى التعلق الذي هو الأصل في التركيب الشرطي، فكأن الأمر الأول وهو

(١) معاني القرآن، الفراء، ٢/٢٧٦.

(٢) المرجع السابق، ٢/٥.

(٣) إعراب الجمل التي ليست بذات المحل الفراء أنموذجا، عبدالحليم عبدالله، ص ٣٠.

(٤) المقتضب، المبرد، ٢/٤٥.

(٥) المرجع السابق، ٢/٤٥.

المعلق به سبب لوجود الثاني^(١)، ويلحظ أن المبرد قد استعمل مصطلحات سيبويه وهي: الأول والثاني، والفعل وجوابه، يقول: "إن تأتني آتك، وجب الإتيان الثاني بالأول"^(٢).

ونلاحظ أن بعض النحاة جعل جملة الشرط جزاء والجواب جواباً، ومن هؤلاء النحاة الهروي (ت ٤١٥ هـ) في الأزهية حيث يقول: "تكون إذا جواباً للجزاء بمنزلة الفاء"^(٣)، ومثله استعمل عبدالقاهر الجرجاني (ت ٤٧٢ هـ) مصطلحي الشرط والجزاء، حيث قال: "ثم يكون هذا شرطاً وذلك جزاء"^(٤)، وذكر ابن الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) في أسرار العربية: "أنها (إن) تقتضي جملتين: الشرط والجزاء"^(٥).

واستعمل ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) في شرح المفصل مصطلحي "جملة الشرط والجواب"^(٦)، ومثله استعمل ابن هشام (ت ٧٦١ هـ)^(٧)، وأما ابن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) فزاد مصطلح الجزاء مع مصطلح الجواب يقول: "الشرط والجواب والجزاء "فذكر": إحداها- وهي المتقدمة تسمى شرطاً، والثانية- وهي المتأخرة- تسمى جواباً وجزاء"^(٨)، ويبين ابن هشام في "شرح شذور الذهب" سبب تسمية جواب الشرط بذلك فيقول: "الفعل الثاني يسمى جواباً وجزاء، تشبيهاً له بجواب السؤال، وبجزاء الأعمال وذلك بأنه يقع بعد وقوع

(١) ينظر بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف في الصحيحين، عودة خليل أبو عودة، دار البشير، ١٩٩٠، ص ٥٠١.

(٢) المقتضب، المبرد، ٤٥/٢.

(٣) الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد الهروي، تح: عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية، دمشق ١٤١٣ هـ/١٩٩٣ م، ط ٢، ص ٢٠٣.

(٤) دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص ٧.

(٥) أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، ص ٣٣٦.

(٦) ينظر شرح المفصل، ابن يعيش، ١٠٨/٥.

(٧) ينظر شذور الذهب، ابن هشام، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢١ هـ- ٢٠٠٠ م، ص ٣٢٠، وقطر الندى ويل الصدى، ١٢٦، ابن هشام.

(٨) شرح ابن عقيل، ابن عقيل، ٣٤٠/٢.

الأول كما يقع الجواب بعد السؤال، و كما يقع الجزاء بعد الفعل المجازي عليه"^(١). وفي التسمية بالجواب والمجازاة أيضا، نقل السيوطي عن أبي حيان "والتسمية بالجزاء والجواب مجاز، ووجه أنه شابه الجزاء من حيث كونه فعلاً مرتباً على فعل آخر، فأشبه الفعل المرتب على فعل آخر ثواباً عليه أو عقاباً الذي هو حقيقة الجزاء، وشابه الجواب من حيث كونه لازماً عن القول الأول فصار كالجواب الآتي بعد كلام السائل"^(٢).

مما تقدم تبين لنا أن النحاة القدماء استعملوا عدة مصطلحات لمفهوم واحد، فاستعملوا الجزاء والمجازاة والشرط والجملة الشرطية لمفهوم واحد وهو ما أسماه النحاة بعد ذلك بالجملة الشرطية، واستعملوا الفعل الأول والفعل الثاني والشرط وجملة الشرط لدلالة على الشرط، واستعملوا الجزاء والجواب والثاني وجواب الشرط وجملة الجواب وجملة الشرط وجواب الجزاء كلها مصطلحات لدلالة على الجواب"^(٣).

ونذهب إلى النحاة المحدثين لتبين منهم كيف استعملوا مصطلحات أسلوب الشرط، ونبدأ من مهدي المخزومي لنلاحظ أنه أطلق على الشرط عدة مصطلحات وهي "جزأين والأول والثاني وشيئين وعبارتين والشرط والجواب"^(٤)، ولكننا نجد أن المخزومي وإن تعددت المصطلحات لديه في التعبير عن الشرط والجواب يقول في موضع آخر: "وهذه الفكرة التامة إنما يعبر عنها بجملة الشرط التي تعتمد في وجودها على الشرط والجواب جميعاً"^(٥)، فربما كان غرضه من تعدد المصطلحات في بداية حديثه عن هذا الأسلوب هو التوضيح والأفهام"^(٦)، وليس اضطرباً في المصطلحات كما ذهب إلى ذلك

(١) شذور الذهب، ابن هشام، ص ٣٢٠.

(٢) همع الهوامع، السيوطي، ٣٢٢/٤.

(٣) ينظر أسلوب الشرط في بخلاء الجاحظ، قمرية الكندية، ص ٣٩.

(٤) في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ص ٢٤٨.

(٥) المرجع السابق، ص ٢٤٨.

(٦) أسلوب الشرط في بخلاء الجاحظ، قمرية الكندية، ص ٤٠.

مالك المطلبي حيث قال: "وإزاء هذا الاضطراب في المصطلحات لم يجد الدكتور مهدي المخزومي بُداً من تقادي إطلاق مصطلح الجملة في السياق الشرطي"^(١).

ونجد أن مصطلح (الشرط) هو الشائع في الاستعمال عند المحدثين نجد ذلك مثلاً عند شوقي، وتمام حسان، وعبد السلام هارون، وعبد الرّاجحي^(٢).

كما يمكن أن نلاحظ بعض المصطلحات الأخرى استعملها النحاة لدلالة على أسلوب الشرط كمصطلح (الموقوف عليه والمشروط)^(٣) لدلالة على جملة الشرط، ومصطلح جواب الشرط والجزاء، جواب الشرط وجزأؤه^(٤) لدلالة على جواب الشرط.

تبين لنا مما سبق أن "مصطلحات الشرط عند المعاصرين إما مكررة، وإما جرى بها خلط وتباين"^(٥)، فلم نجد في استعمال المحدثين على جديد يذكر في المصطلح؛ وعليه سيكون اعتمادنا مصطلح الشرط لدلالة عليه، وجملة الشرط لدلالة على المشروط أو الموقوف عليه، وجملة الجواب لدلالة على المشروط له أو الموقوف، وسنبعد عن مصطلحات فعل الشرط وفعل الجواب؛ لأن الشرط والجواب ليسا دائماً فعلين مضارعين، بل قد يأتيان فعلين مضارعين أو ماضيين، أو مختلفين، وقد يأتي الجواب جملة اسمية^(٦).

(١) في التركيب اللغوي، مالك المطلبي، ص ٢٠.

(٢) ينظر تيسير النحو، شوقي ضيف، ص ١٣٧، والبيان في روائع القرآن، تمام حسان، ٦٨/١ - التراكيب الإنشائية، عبد السلام هارون، ص ١٨٥، التطبيق النحوي، عبد الرّاجحي، ص ٦٦، النحو الوافي، عباس حسن، ٤٢٢/٤.

(٣) الشرط والاستفهام في الأساليب العربية، سمير شريف ستيّبة، دبي، دار القلم، ط ١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م، ص ٩.

(٤) علي أبو المكارم، التراكيب الإسنادية، ص ١٤٨.

(٥) أسلوب الشرط في بخلاء الجاحظ، قمرية الكندية، ص ٣٩.

(٦) ينظر السابق، ص ٤١.

مما يتكون أسلوب الشرط؟

أسلوب الشرط هو تركيب يتكون من ثلاث أركان: ١. أداة الشرط.

٢. فعل الشرط. ٣. جواب الشرط، وتربط أداة الشرط بين فعل الشرط وجواب الشرط.

وأدوات الشرط نوعان:

١. أدوات الشرط الجازمة وهي: "إن، من، ما، مهما، متى، أينما، أنى وكلها

أسماء ما عدا "إن" فهي حرف. وهذه الأدوات تجزم فعلين: فعل الشرط،

وجواب الشرط.

٢. وأداة الشرط الغير جازمة: "لو ، لولا ، إذا ، كلما"

أولاً: أدوات الشرط الجازمة لفعلين^(١):

- إن: وهي حرف شرط يجزم فعلين، وهي الحرف الوحيد من بين أدوات الشرط التي

تجزم فعلين، وما تبقى أسماء نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ

جَدِيدٍ﴾ (١٦) ^(٢).

- مَنْ: وهو اسم شرط يجزم فعلين أيضاً وهو للعاقل، ويكون في محل رفع مبتدأ

إذا كان فعل الشرط لازماً أو متعدياً أخذ مفعوله وذلك نحو قوله تعالى:

﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ ^(٣).

(١) ينظر قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، ص ٧٧، سبيل الهدى بتحقيق قطر الندى، محمد محي الدين

عبد الحميد، ص ١٦٦، والتحفة السنية شرح المقدمة الآجرومية، محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة

العصرية، ص ١٠٤-١٠٥.

(٢) سورة فاطر، الآية (١٦).

(٣) سورة النساء، الآية (١٢٣).

- ما: اسم شرط لغير العاقل ويعامل في إعرابه معاملة من تماما نحو قوله تعالى:

﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾^(١).

- مهما: اسم شرط لغير العاقل وأصله ما فهو تمامًا مثل ما، ويعرب إعراب (ما) و(مَنْ) تماما، وذلك نحو قول الشاعر:

أغرك مني أن حبك قاتل وأنك مهما تأمري القلب يفعل^(٢)

- أي: اسم شرط معرب- وهو الوحيد المعرب بين أسماء الشرط- يفيد العموم ولذلك يقع موقع الأسماء السابقة من، وما، ومهما؛ وذلك نحو قوله تعالى:

﴿إِنَّمَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾^(٣).

- متى: اسم شرط للزمان، ويكون مبنيا على السكون في محل نصب على أنه ظرف زمان وذلك نحو قول الشاعر:

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني^(٤)

- حيثما: اسم شرط للمكان نحو قول الشاعر:

حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الأزمان^(٥)

- كيفما: اسم شرط يفيد الحال نحو قولك: كيفما تُعامل تُعامل.

- أنى: اسم شرط بمعنى أين فيكون ظرف زمان نحو قولك: أنى تجلس أجلس.

(١) سورة البقرة، الآية (١٩٧).

(٢) من معلقة أمروء القيس، ينظر شرح المعلمات السبع، الزوزني، تحقيق ونشر: الدار العالمية، ١٩٩٣، ص ٢٠.

(٣) سورة الإسراء، الآية (١١٠).

(٤) البيت لـ سحيم بن وثيل الرياحي، ينظر الأصمعيات، الأصمعي، ت: أحمد شاكر، عبدالسلام هارون، بيروت، لبنان، ط ٥، ص ١٧.

(٥) ينظر التحفة السنية شرح المقدمة الآجرومية، محمد محي الدين عبد الحميد، ص ١٠٤-١٠٥.

- إنَّما: اسم شرط، وعند بعض النحاة حرف شرط مبني في محل نصب ظرف زمان وذلك نحو قول الشاعر:

وَإِنَّكَ إِذَا مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ أَمْرٌ بِهِ تُلْفِ مِنْ إِيَّاهِ تَأْمُرُ آتِيَا^(١)

ثانياً: أدوات الشرط غير الجازمة: مثاله قول الله تعالى: ﴿إِذَا تَتَلَّى عَلَيْهِ ءَايُنَا قَالَ أَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾^(٢)، وقول الله تعالى: ﴿وَلَمَّا فَتَحُوا مَتْعَهُمْ وَجَدُوا بِضَعَتِهِمْ رُدَّتْ إِلَيْهِمْ﴾^(٣).

اقتران جواب الشرط بالفاء:

يجب أن يقترب جواب الشرط بالفاء إذا كان جواب الشرط لا يصح أن يكون في موضع فعل الشرط، أو كما قال عبدالسلام هارون: "فالقاعدة العامة التي قررها النحاة في كل عصوره، هي كل ما لا يصلح للشرط من جمل الجواب يجب اقترانه بالفاء. وعدم الصلاحية يتحقق في الجمل الاسمية والإنشائية، وجامدة الفعل لذاتها، وفي الجمل المسبوقة بما، أو لن، أو إن النافيات، لما اقترن بها من تلك الحروف، وفي الجمل المسبوقة بقد لفظاً أو تقديرًا، أو السين أو سوف، لما تفيده هذه الحروف من إثبات يتنافى مع الشرط"^(٤)، ومثال الجملة الاسمية: من يسع في الخير فسعيه مشكور، من يتق الله فهو الفائز. ومثال الجملة الإنشائية، فعلها طلبي (أمر أو نهى أو استفهام)، قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا فَقُلْ أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً مِثْلَ صَاعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ﴾^(٥)، ومثال الجملة

(١) ينظر السابق، ص ١٠٤.

(٢) سورة القلم، الآية (١٥).

(٣) سورة يوسف، الآية (٦٥).

(٤) الأساليب الإنشائية، عبدالسلام هارون، ص ١٨٨، قطر الندى، ابن هشام، ص ١٦٤.

(٥) سورة فصلت، الآية (١٣).

الفعلية فعلها جامد "ليس، عسى، نعم، بنس، لاحبذا، حبذا" - من يحافظ على الصلاة فنعم الرجل. - من يتبع الشيطان فبنس الرجل. والجملة الفعلية المصدرة بنفي "ما، لن، قد، سوف، السين - "قال تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ﴾ (١١٥) ^(١)، "وقد فهم النحويون من صنيع سيبويه وصنيع شراحه أن كل ما لا يصلح للشرطية من الجواب وجب اقترانه بالفاء؛ فتوسع من جاء بعده في القاعدة، وفي الاستقراء، فجعلوا اقتران جواب الشرط بالفاء ساريًا في سبعة أمور نظمها بعضهم في قوله وقد جمعت هذه المواطن في قول الشاعر:

اسمية طلبية وبجامد وبما وقد وبلن وبالتنقيس ^(٢)

والذي يظهر هنا أن مما تقرر عند النحاة أن جواب الشرط لابد له من رابط يربطه بالجملة الكبرى أي الشرطية فإذا كان مضارعًا جزم، وجعل هذا الجزم هو الرابط الذي يربط بين الجملتين، جملة فعل الشرط، وجملة الجواب، وإن كان غير ذلك جيء بالفاء، ويفهم من ذلك أن مجيء الفاء يجب أن يكون البديل الذي يؤدي الوظيفة التي كانت تؤديها الأداة عندما كان الجواب فعلاً يقبل الجزم لفظاً أو محلاً، والظاهر أن هذه الوظيفة هي الربط بين الجملتين؛ لأنه لابد من رابط بين الجملتين حتى يتحقق الشرط بمعناه الحقيقي؛ فجملة جواب الشرط تخرج عن دائرة الشرط عندما لا تكون مجزومة؛ ولكي نعيدها إلى هذه الدائرة جئنا بالفاء؛ لأن الفاء كما قرر النحاة تفيد التعقيب ولا تترك مهلة بين المتعاطفين، وهذه الخصيصة في الفاء جعلتها صالحة للربط، أو لإيجاد ما فقدته جملة الشرط عندما لا تكون مجزومة ^(٣)، يقول عبدالسلام هارون: "وقد علل السيرافي ذلك

(١) سورة آل عمران، الآية (١١٥).

(٢) الأساليب الإنشائية، عبدالسلام هارون، ص ١٨٦.

(٣) ينظر التأويل في إعراب الجمل (الجملة الشرطية مثلاً)، عمر مصطفى، بحث في مجلة جامعة دمشق،

المجلد ٢٥، العدد الأول والثاني ٢٠٠٩م، ص ٩.

بقوله: "والذي أحوج إلى إدخال الفاء في جواب الجزاء أن أصل الجواب أن يكون فعلا مستقبلا؛ لأنه فعل مضمون فعله إذا فعل الشرط، أو وجد مجزوما متلبسا بما قبله من الشرط. و"أن" هي التي تربط أحدهما عن الآخر، ثم عرض في الكلام أن يجازى بالابتداء والخبر لنيابتها عن الجواب، وأن لا تعمل فيهما، ولا تقع موقع فعل مجزوم، فأتوا بحرف يقع بعده الابتداء والخبر، وجعلوه مع ما بعده في موضع الجواب، واختاروا الفاء دون الواو وثم؛ لأن حق الجواب أن يكون عُقِب الشرط متصلا به والفاء توجب ذلك"^(١).

نستنتج من ذلك أن كل ما لا يصلح أن يكون فعلا للشرط، ووقع في الجواب ربط بالفاء؛ لأن الجزم لا يقع عليه مباشرة، كأن تكون جملة اسمية، فالجملة الاسمية لا يصلح أن تكون جملة فعل الشرط، فلما وقعت في جملة الجواب ربطت بالفاء، وما خالف ذلك من الأبيات والشواهد يخرّج على الضرورة، وما دون ذلك غير صحيح، كأن يقول القائل: إن تدرس أنت الناجح، والصحيح إن تدرس فأنت الناجح، فلا بد من الفاء لكي تبقى صلة الربط.

وقد تتبع هذه المسألة عبدالسلام هارون في كتابه الأساليب الإنشائية، فأبدع في تتبعه وبيانه، فقد تبع أساس المسألة من سيويه إلى النحاة المتأخرين^(٢)، خلص إلى ما بيانه سابقاً.

وتعرب جملة جواب الشرط المقترن بالفاء في أدوات الشرط الجازمة في محل جزم على أنها جواب الشرط، أما في أدوات الشرط الغير جازمة فلا محل لها من الإعراب، فربط الجملة بالفاء يجعل لها محلاً، أي أن الجزم أصبح في المحل، وليس في اللفظ.

اقتران جواب الشرط بإذا الفجائية:

"إذا الحرفية فقسم واحد، وهي الفجائية. والفرق بينها وبين إذا الشرطية من خمسة أوجه: الأول: أن إذا الشرطية لا يليها إلا جملة فعلية، وإذا الفجائية لا يليها إلا جملة اسمية. والثاني: أن إذا الشرطية تحتاج إلى جواب، وإذا الفجائية لا جواب لها.

(١) الأساليب الإنشائية، عبدالسلام هارون، ١٨٦، وينظر الكتاب ٤٣٥/١.

(٢) الأساليب الإنشائية، عبدالسلام هارون، ص ١٨٥-١٩١.

والثالث: أن إذا الشرطية للاستقبال، وإذا الفجائية للحال. قال سيبويه: وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها. يعني الفجائية. وقال الفراء: وقد يتراخى، كقوله ﴿ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ﴾ (١). والرابع: أن الجملة، بعد إذا الشرطية، في موضع خفض بالإضافة، والجملة بعد إذا الفجائية لا موضع لها. والخامس: أن إذا الشرطية تقع صدر الكلام، وإذا الفجائية لا تقع صدرًا (٢).

وتقع إذا الفجائية في مواضع:

منها جواب الشرط، "بأربعة شروط: أولها أن يكون الجواب جملة اسمية. وثانيها أن تكون غير طلبية، احترازًا من نحو: إن عصى زيد فويل له. فهذا تلزمه الفاء. وثالثها: ألا تدخل عليها أداة نفي. ورابعها ألا يدخل عليها إن. مثال ذلك "وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون". فإذا، في ذلك، نائبة مناب الفاء، في ربط الجواب بالشرط وليست الفاء مقدرة قبلها، خلافًا لزاعمه. إذا لو كانت مقدرة لم يمتنع التصر (٣).

"والأمر الذي يستفاد من الفاء هو نفسه الذي يستفاد من إذا الفجائية؛ لأنهم لم يرتضوا إلا الفاء وإذا الفجائية للربط، وهذا يجعل الأدوات تشتركان في أمر واحد، وهو أن الفاء تقلص المهمة بين المتعاطفين، وتقوي الصلة بينهما، وكذلك إذا الفجائية؛ لأنك عندما تقول: خرجت فإذا بزيد، فإن زمن رؤية زيد وزمن الخروج يكاد يتداخلان بسبب عنصر المفاجأة الذي أحدثته إذا، وهذا ما جعلها تشترك مع الفاء في صلاحية ربط جملة جواب الشرط التي فقدت ذلك بسبب عدم وقوع الجزم عليها، ولذلك فإن ربط الجملة بأحد

(١) سورة الروم، الآية (٢٠).

(٢) الجنى الداني في الحروف والمعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تح: فخرالدين قباوه، محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٩٢م، ٦٣/١، وينظر مغني اللبيب، ١٢٠/١-١٢١.

(٣) الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، ٦٣/١.

هذين الحرفين، يجعل لها محلاً من الإعراب، وهذا يعني - بلا شك - أن الجزم لابد أن يكون في الجواب، إما في اللفظ وإما في المحل^(١).

وحكم جملة الشرط المقترنة بإذا كحكمها وهي مقترنة بالفاء.

رأي النحاة في الجملة الواقعة جواباً لشرط غير جازم:

المقرر عند النحاة أنه إذا كان جواب الشرط لأداة شرط غير جازمة، وهي (لو، لولا، إذا)، أو جواب الشرط لأداة جازمة غير مقرونة بالفاء ولا بإذا الفجائية؛ فلا محل للجملة من الإعراب، فالشرطان اللذان وضعهما النحاة لتأويل جملة الشرط بمفرد فيكون لها محل من الإعراب هما:

١. أن تكون أداة الشرط جازمة. ٢. وأن تكون مقترنة بالفاء أو بإذا الفجائية، وانعدام أحد الشرطين لا يجعل للجملة محلاً من الإعراب، والمغزى من ذلك هو المحافظة على عمل أداة الشرط المتمثل في جزم جملتين، فإذا كانت الجملة لا تصلح لذلك قالوا: إن الجملة الثانية في محل جزم جواب الشرط، وتكون الفاء قد عملت عملها وهو الجزم الذي لولا الفاء وإذا لما وجد، يقول ابن هشام: "وإذا خلا الجواب الذي لم يجزم لفظه من الفاء وإذا، نحو "إن قام زيد قام عمرو" فمحل الجزم محكوم للفعل لا للجملة وكذا القول في الشرط، قيل: ولهذا جاز نحو: "إن قام ويقعد أخواك" على إعمال الأول ولو كان محل الجزم للجملة بأسرها لزم العطف على الجملة قبل أن تكتمل^(٢)، وقال الخصري في حاشيته على شرح ابن عقيل للألفية: "إن جواب الشرط إن كان مضارعاً أو ماضياً خالياً عن الفاء فالفعل نفسه مجزوم لفظاً أو محلاً ولأجل لجملة كجملة

(١) التأويل في إعراب الجمل (الجملة الشرطية مثلاً)، عمر مصطفى، ص ١٢، وينظر مغني اللبيب، ابن

هشام، ٥٥٢/٢.

(٢) مغني اللبيب، ٥٥٢/٢.

الشَّرْطُ لأخذ الجَازِمِ مُقْتَضَاهُ فَلَا يَتَسَلَطُ عَلَى مَحَلِّ الْجُمْلَةِ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يَقْتَرِنُ بِالْفَاءِ أَوْ إِذَا الْفَجَائِيَّةِ فمجموع الجملة مع الفاء أَوْ إِذَا فِي مَحَلِّ جَزْمٍ لِأَنَّهُ لَوْ وَقَعَ مَوْقِعُهُ فَعَلٌ يَقْبَلُ الْجَزْمَ لَجَزِمَ فَلَا يَتَسَلَطُ الْجَازِمُ عَلَى أَجْزَاءِ الْجُمْلَةِ هَذَا مَا فِي الْمَغْنِيِّ وَالْكَشَافِ وَقَالَ الدَّمَامِينِيُّ وَأَقْرَهُ الشُّمْنِيُّ الْحَقُّ أَنَّ جُمْلَةَ الْجَوَابِ لَا مَحَلَّ لَهَا مُطْلَقًا إِذْ كُلُّ جُمْلَةٍ لَا تَقَعُ مَوْقِعَ الْمَفْرَدِ لَا مَحَلَّ لَهَا وَلَا يَقَالُ إِنَّهَا وَاقِعَةٌ مَوْقِعَ الْمَفْرَدِ وَهُوَ الْفِعْلُ الْقَابِلُ لِلْجَزْمِ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَقَعُ مَوْقِعَهُ وَحْدَهُ بَلْ مَعَ فَاعِلِهِ الَّذِي يَتِمُّ الْكَلَامُ بِهِ كَمَا يَتِمُّ بِهِذِهِ الْجُمْلَةُ فَتَأْمَلُ فَعَلَى الْأَوَّلِ لَوْ كَانَ اسْمُ الشَّرْطِ مُبْتَدَأً كَانَتْ جُمْلَةُ الْجَوَابِ فِي نَحْوِ مَنْ يَقُمُ فَإِنِّي أَكْرَمُهُ فِي مَحَلِّ جَزْمٍ وَرَفَعَ بِاعْتِبَارِي الشَّرْطِ وَالْخَبْرِيَّةِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْجَوَابَ هُوَ الْخَبَرُ وَعَلَى الثَّانِي مَحَلِّ الْخَبْرِيَّةِ فَقَطَّ كَهَيِّ كَذَا فِي نَحْوِ مَنْ يَقُمُ أَكْرَمُهُ اتِّفَاقًا لظُهُورِ أَثَرِ الشَّرْطِ فِي الْفِعْلِ^(١) فَابْنُ هِشَامٍ وَمَنْ وَافَقَهُ مِنَ النُّحَاةِ يَرَوْنَ أَنَّ الْجَزْمَ لِلْفِعْلِ وَحْدَهُ إِذَا خَلَا مِنَ الْفَاءِ وَإِذَا، وَإِذَا لَمْ يَخْلُ فَالْمَحَلُّ لِلْجُمْلَةِ - بِمَعْنَى أَنَّ الْجُمْلَةَ إِذَا خَلَتْ مِنَ الْفَاءِ وَإِذَا الْفَجَائِيَّةِ لَا يَكُونُ لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ - وَهَذَا لَا يَجْرِي إِلَّا عَلَى مَا فِي بَيْنِ الْجُمْلَتَيْنِ الْأَسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ مِنْ فُرُوقٍ؛ إِذْ كَيْفَ يَكُونُ الْفِعْلُ فِي مَحَلِّ جَزْمٍ وَهُوَ غَيْرُ مُقْتَرِنٍ بِالْفَاءِ، وَلَا يَكُونُ لِلْجُمْلَةِ مَحَلٌّ، وَإِنْ سَلِمْنَا بِالْأَوَّلِ، فَلَا يُمْكِنُ أَنْ نَسْلُمَ بِالثَّانِي؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ هُوَ الْعَنْصَرُ الْأَسَاسِيُّ فِيهَا، فَإِذَا قُلْتُ: إِنْ قَامَ زَيْدٌ، قَامَ عَمْرُو، فَيَكُونُ فِعْلٌ (قَامَ) الثَّانِي فِي مَحَلِّ جَزْمٍ بِالنَّظَرِ إِلَيْهِ وَحْدَهُ، وَلَا مَحَلَّ لَهُ بِالنَّظَرِ إِلَيْهِ وَهُوَ جُمْلَةٌ^(٢)؛ لِذَلِكَ يَذْهَبُ جَمْهُورُ النُّحَاةِ إِلَى أَنَّ جُمْلَةَ الشَّرْطِ غَيْرُ الْجَازِمَةِ، أَوْ الْجَازِمَةُ وَلَمْ تَقْتَرِنْ بِالْفَاءِ أَوْ إِذَا الْفَجَائِيَّةِ لَيْسَ لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ يَقُولُ سَعِيدُ الْأَفْغَانِيِّ فِي الْحَاشِيَّةِ فِي كِتَابِهِ مَذَكَّرَاتٌ فِي قَوَاعِدِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ: " جَمْهُورُ النُّحَاةِ عَلَى غَيْرِ هَذَا فَأَكْثَرُهُمْ يَجْعَلُ جُمْلَةَ فِعْلِ الشَّرْطِ هِيَ الْخَبَرُ وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُ الشَّرْطَ وَجْزَاءَهُ هُوَ الْخَبَرُ لَكِنَّ الْمَعْنَى وَهُوَ الْمُحْكَمُ فِي كُلِّ خِلَافٍ يَنْصُرُ مَا أُتْبِنَتْ لَهُ لِأَنَّكَ

(١) حَاشِيَةِ الْخَضْرِيِّ عَلَى شَرْحِ ابْنِ عَقِيلٍ لِلْأَلْفِيَّةِ، الْخَضْرِيُّ، ٢ / ١٢١.

(٢) يَنْظُرُ التَّأْوِيلُ فِي إِعْرَابِ الْجُمْلَةِ (الْجُمْلَةُ الشَّرْطِيَّةُ مَثَالًا)، عَمْرٌ مَصْطَفَى، ص ٢٤.

إذا حولت صيغة الجملة الشرطية من يُسافر يبتهج إلى جملة اسمية قلت المُسافر مبتهج وما اسم الشرط هنا إلا اسم موصول أضيف إليه معنى الشرط ففك صلته بفعله لفظاً لا معنى^(١)، لذلك اعترض كثير من النحاة على تقسيم جملة الشرط إلى ما لها محل وما ليس لها محل وذهبوا إلى أنه لا فرق بينهما في الإعراب ولا في المحل ونذكر من هؤلاء النحاة:

١. اختار سيبويه (١٨٠هـ) لجواب الشرط مصطلح (خبر الجزاء)، لذلك أجاز سيبويه: "الذي يأتي فله درهم؛ لأنه في معنى الجزاء، فدخلت الفاء في خبره، كما دخلت في خبر الجزاء ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْإِثْلِ وَالتَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^(٢)، ومن ذلك قولهم كل رجل يأتيك فهو صالح وكل رجل جاء فله درهمان لأن معنى الحديث الجزاء"^(٣)، وتضمن الجملة للجزاء لا يمنع من إعراب ما هو في موضع الجواب خبراً، والذي يتضح هنا أن اختيار سيبويه لمصطلح خبر الجزاء أصدق في الدلالة من جواب الشرط؛ لأنه يجمع بين الوظيفة في الجملة والموقع الأصلي بوصفه خبراً أو في موضع الخبر^(٤)، "ومما أشار فيه سيبويه إلى مجيء الخبر جملة شرطية قوله: "أعبد الله إن تره تضربه"^(٥) ونلاحظ هنا أن المثال الذي أورده سيبويه لجملة شرط لم تقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية مما يشير إلى أنه لا فرق لديه بين جملة الشرط سواء اقترنت أم لم تقترن فكلاهما يقع في موضع الخبر.

(١) مذكرات في قواعد اللغة العربية، سعيد الأفغاني، جامعة دمشق، ط ٣، ص ٤٣.

(٢) سورة البقرة، الآية (٢٧٤).

(٣) الكتاب، سيبويه، ١/١٤٠.

(٤) ينظر إعراب النص، حسني عبدالجليل، ص ١٣٥.

(٥) معالم التفكير في الجملة عند سيبويه، محمد فلفل، ص ٩٨.

٢. أعرب مكّي (ت ٤٣٧هـ) جواب الشرط خبراً في أكثر من موضع منها، نذك منها:

أ. قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بَيَّاتٍ اللَّهُ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾^(١)

قال مكّي (ت ٤٣٧هـ): "من: شرط في موضع رفع بالابتداء. وقوله:

﴿فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ خبره، والفاء جواب الشرط، والعائد على المبتدأ

من خبره محذوف، تقديره: سريع الحساب له"^(٢).

ب. قول الله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ﴾^(٦) ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾^(٧)

﴿وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ﴾^(٨) ﴿فَأُتْمُوهْ هَكَوِيَّةً﴾^(٩) ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَّةٌ﴾^(١٠) ﴿﴾^(٣)

جاء في مشكل إعراب القرآن الكريم: قوله: ﴿مَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ﴾ من شرط

اسم تام في موضع رفع بالابتداء، "فهو": الخبر، ومثله ﴿مَنْ خَفَّتْ﴾^(٤).

٣. أما النحاة المحدثين فقد ذهب طائفة منهم إلى هذا القول نذكر منهم:

أ. اعترض مهدي المخزومي على قسمة الجملة الشرطية بناءً على **موقعا** الإعرابي،

وأوضح أن قسمة الجمل إلى ماله محل وما ليس له محل لم تتناول الجملة من

حيث وظيفتها النحوية ولا من حيث علاقتها اللغوية بما قبلها وما بعدها، وإنما تم

تناولها على هدى فكرة العامل^(٥)، وعليه فلا يوجد عنده جملة شرط في محل

إعراب وما يقابلها من جملة شرط لا محل لها، يقول مهدي المخزومي: "وبهذا

يبطل ما تصوره ابن هشام ومن سبقه من النحاة من أن الجملة المقترنة بالفاء

(١) سورة آل عمران، الآية (١٩).

(٢) مشكل إعراب القرآن الكريم، مكّي القيسي، تح: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، ط ٢،

١٤٠٥هـ - ١٩٩٨م، ص ١٥٣.

(٣) سورة القارعة، الآيات (٦-١٠).

(٤) السابق، ص ٨٣٨.

(٥) ينظر في النحو العربي، نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ص ٦١.

أو إذا الفجائية الواقعة جواباً لشرط جازم، لها محل من الإعراب، مع أن (إن) لا تجزم جملة، وإنما تجزم - كما زعموا - فعلاً، ولن تقع الجملة موقع الفعل في الحال، فليس صحيحاً أن يقال: أنها في محل جزم^(١)، ويقول في موضع آخر اعتراضاً على قسمة الشرط والنظر إليه بأنه جملتين لا جملة واحدة: "وهذا - فيما أرى من النظر العقلي المحض، وكان ينبغي أن يعالج الشرط - بعبارتيه على أنه جملة واحدة لا جملتان، فليست جملة الشرط - بجزئها المتصورين - إلا جملة واحدة، تعبر عن فكرة واحدة، وليست جملة الشرط - بجزئها إلا وحدة كلامية يعبر بها عن وحدة الأفكار، ليست جملة الشرط جملتين إلا بالنظر العقلي والتحليل المنطقي، أما بالنظر اللغوي فعبارتا الشرط والجزاء جملة واحدة، وتعبير لا يقبل الانشطار... وإذا كان الأمر كذلك فمن فضول القول أن الكلام في بيان ماله محل، وما ليس له محل، ومن التصعيب على الدارسين عقد فصول وأبواب لا تفسر أسلوباً، ولا توضح مبهماً منه، وإذن ليس هناك في الاعتبار اللغوية جملة اسمها: جملة الشرط، وأخرى اسمها: جملة الجواب، وإنما هناك جملة واحدة تسمى جملة الشرط"^(٢)، فالمخزومي يرى أن جملة الشرط ينبغي النظر إليها على أنها جملة واحدة فإن كان لها محل فكل الجملة لها محل وإن لم يكن لها محل فكذلك كل الجملة لا محل لها، ولا يمكن التفريق بينها على أن الجزم يقع على الفعل فقط عندما تكون الجملة لا محل لها.

ب. يقول شوقي ضيف: "وضع أيضاً في طائفة الجمل التي لا محل لها من الإعراب الجملة الواقعة جواباً لشرط جازم ولم تقترن بالفاء أو إذا في مثل: "إن تقم أقم معك" بحجة أن الفعل مجزوم في جواب الشرط، وأن لا داعي لتقدير

(١) السابق، ص ٦٣.

(٢) ينظر في النحو العربي، نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ص ٢٨٦.

محل لجملة. ووضع مقابلاً لذلك في طائفة الجمل التي لها محل من الإعراب جواب الشرط الجازم إذا اقترن بالفاء أو إذا؛ لأنه ليس في الجملة حينئذ فعل مجزوم، وبالمثل جواب الشرط غير الجازم مطلقاً، وهي تفرقة لا تتضح ولا مبرر له^(١).

ج. حسني عبد الجليل قال: "أما جملة الشرط وجواب القسم، فإنهما في موقع المسند، وجملة الشرط والقسم في موقع المسند إليه، ومن ثم فإنهما نظيرتان للخبر، أي: عمدتان، وسواء أكانتا خبرين محضين، أم شبيهتان بالخبر، فإنهما تسندان إلى ما سبقهما أو تركيبان معه تركيب إسناد لا تركيب أفراد، ومن ثم لا تسلبان فائدتهما، ويستحقان الرفع لكونهما ركنان أساسيان"^(٢).

ظاهرة التلازم:

من الظواهر اللغوية التي يجدر بنا الإشارة لها في هذا المبحث ظاهرة التلازم؛ وذلك لأن جملة القسم، وجملة الشرط بينهما تلازم تركيبية، بحيث إن وجود جملة منهما دون الأخرى من شأنه أن يفقد الجملة المعنى الذي يريد المتكلم إيصاله إلى ذهن المتلقي، فالقسم جملة لا تستقل بنفسها حتى تتبع بما يقسم عليه، كما أن جملة جواب الشرط لا تفيد حتى ينضم إليها الجزء، قال أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ): "فأما الاسم والفعل إذا انتلفا، وكذلك الاسم والاسم فلم أعلمهما غير مستقلين، ولا مفتقرين إلى غيرهما إلا في موضعين وهما الجزء والقسم. ألا ترى أن الفعل والفاعل في الشرط لا يستغنى بهما، ولا يخلو من أن تضم الجملة التي هي الخبر إليه، ولهذا المعنى حسن أن تعمل جملة الشرط مع الحرف الداخل عليه في الجزء وكذلك القسم لا يكون كلاماً مستقلاً دون أن تضم إليه المقسم عليه والقسم؛ لأنه ضرب من الخبر يذكر ليؤكد به خبر آخر جاء على جهة ما تكون عليه الأخبار فكما أن الجمل التي هي أخبار تكون من الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، كذلك كانت الجملة التي هي قسم على

(١) تيسير النحو التعليمي، شوقي ضيف، ص ١٩٣-١٩٤.

(٢) إعراب النص، حسني عبد الجليل، ص ٦.

هذين الوجهين^(١)، ويقول د. مازن المبارك عند كلامه على أسلوب الشرط: "إن الشرط بدخوله على جملة ما يجعلها ناقصة المعنى حتى تستكمل متبوعاتها كما في الأساليب المعروفة في الاسم الموصول الذي لا يتم معناه إلا بصلته، وكما في القسم الذي لا يتم معناه إلا بجوابه، وكذلك أسلوب الشرط"^(٢).

تتعلق ظاهرة التلازم بالروابط المعنوية بين الوحدات التي هي من صناعة أسلوب تأليف الجملة عند العرب فـ" التلازم نابع عن الفلسفة التي على أساسها وزعت الكلمات داخل الجملة، ويتحدد بالمصاحبة الناشئة بين المفردات في أثناء تركيبها، أو التزام كلمة بموقع أو رتبة مخصوصة بحيث يلزم بوجودها نمط تركيبى خاص يحدد نظام تأليف الجملة أو ما يعرف بالنظم والتعليق"^(٣)، قال الجرجاني (ت ٤٧١هـ): "لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلّق بعضها ببعض ويبنى بعضها على بعض، ويجعل هذا بسبب تلك"^(٤)؛ فالتلازم يمنح الجملة النظام المعهود في نظم الكلام حتى تصل إلى حال من الاتساق والتآلف في صورة متكررة تُطبق القاعدة ويمكن لنا أن نجمل قيمة التلازم في عدة نقاط رئيسة:

١. يسهم التلازم التركيبى في الحكم على التركيب بأنه أصبح يؤدي المضمون المراد، فلا بد أن تتعلق معاني الكلمات بعضها ببعض، وهذه هي الفصاحة التي قصدها البلاغيون في الكلام: "وجملة الأمر أنا لا نوجب الفصاحة للفظة مقطوعة مرفوعة من الكلام الذي هي فيه. ولكننا نوجبها لها صلة بغيرها، ومعلقا معناها بما يليها"^(٥).

(١) المسائل العسكرية، أبو علي الفارسي، ص ١٢٢.

(٢) المباحث المرضية المتعلقة بـ"من الشرطية"، ابن هشام الأنصاري، تح: مازن المبارك، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط ١، ١٩٨٧، ص ٦٤.

(٣) ظاهرة التلازم التركيبى ومنهجية التفكير النحوي، جودة مبارك محمد، بحث منشور في كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، ٢٠١٠م.

(٤) دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص ٤٤.

(٥) السابق، ٣٠٩.

٢. يكشف التلازم حاجة المفردة إلى مفردات أخرى، تتراص معها لتشكّل هذا البناء المحكم، المسمى الجملة؛ بحيث تصبح متألفة من وحدات كاملة المعنى.

٣. يسهم التلازم في اكتشاف بنية الجملة العربية، وأساس تصميمها بدءاً بالتعرف على الموقع الإعرابي، ومروراً بمعرفة نوعية الكلمة وحققها في الترتيب والصدارة.

وقد أشار النحاة إلى شكلين من أشكال التلازم التركيبي، هما^(١):

أ. التلازم المدمج: ويتضح في شدة الارتباط بين العنصرين المتلازمين بشكل ملتصق، فلا يقعان منفصلين في التركيب، ولا يوجد فاصل بينهما، ويتحقق هذا في: الجار والمجرور، والمضاف إليه، والفعل والفاعل، والصفة والموصوف، والشرط وجوابه، والقسم وجوابه.

ب. التلازم المنفصل: وهنا قد ينفصل المتلازمان في الشكل التركيبي، مع عدم التأثير في تحقق علاقة التلازم بينهما، فتكون علاقة الارتباط الدلالي والنحوي متحققة بينهما، ويتضح هذا في علاقة الفاعل بفاعله ومفعوله، وعلاقة المبتدأ بخبره، وغيرهما؛ فهي وإن كانت علاقة تلازمية لكنها انفصالية، وليست مدمجة؛ فقد يفصل بين هذين المتلازمين فاصل.

إنّ التلازم علاقة بين متلازمين أو أكثر، بحيث يؤدي كل مكون دوره في التركيب مع الوحدات الأخرى، وبهذا يتحقق التلازم مع بقية الوحدات المكونة للنص.

(١) ينظر ظاهرة التلازم التركيبي ومنهجية التفكير النحوي، جودة مبارك محمد، ص ٢٧٧.

المبحث السادس

جملة صلة الموصول^(١)

المصطلح:

يبدو أن مصطلح الصلة لم يكن مستقرا في بداية الدرس النحوي؛ وذلك راجع إلى الغرض الذي لأجله استعمل النحاة المصطلح، فقد تبين أن النحاة استعملوا الصلة إما لإيضاح الاسم الموصول وشرح حقيقته، ولما لتصنيفيه بإزاء المعارف أو أقسام الكلمة^(٢).

نبدأ أولاً بسيبويه (ت ١٨٠هـ) الذي تردد بين تسميتين أحدهما هي (الحشو)، يقول سيبويه: "هذا باب ما يكون الاسم فيه بمنزلة الذي في المعرفة إذا بني على ما قبله وبمنزلته في الاحتياج إلى الحشو، ويكون نكرة بمنزلة رجل وذلك قولك: هذا من أعرف منطلقا، وهذا من لا أعرف منطلقا، أي هذا الذي قد علمت أنني لا أعرفه منطلقا وهذا الذي أعرف مهينا وأعرف ولا أعرف، وعندي حشو لهما يتمان به فيصيران اسما كما كان الذي لا يتم إلا بحشوه"^(٣)، ويبدو أن سيبويه قد عوّل في إطلاقه لهذا المصطلح بـ (الحشو) على استغناء التركيب عنه سواء أكان اسما أم فعلاً من حيث الإعراب ليس غير.

والتسمية الثانية التي استعملها سيبويه (الصلة) يقول في موضع آخر: "والحشو لا يكون أبداً لمن وما إلا وهما معرفة وذلك من قبل أن الحشو إذا صار فيهما أشبهتا الذي، فكما أن الذي لا يكون إلا معرفة لا يكون ما ومن إذا كان الذي بعدهما حشوا وهو الصلة إلا معرفة وتقول هذا من أعرف منطلق. فتجعل أعرف صفة، وتقول هذا من أعرف منطلقا تجعل أعرف صلة"^(٤).

(١) ينظر صلة الموصول ليست جملة، أ.د. سعيد الزبيدي، جامعة نزوى، سلطنة عمان، ٢٠١٥م.

(٢) ينظر السابق ص ٨.

(٣) الكتاب، سيبويه، ١٠٥/٢.

(٤) السابق، ١٠٧/٢.

أما الفراء (ت ٢٠٧هـ) فقد استعمل مصطلح (الصلة) لدلالة على ثلاثة معان متباينة: بمعنى الحرف الزائد، وثانيهما: الصفة، وآخرها بمعنى صلة الموصول^(١)، ويبدو أن معنى الصلة عند الفراء لدلالة على صلة الموصول محل خلاف بين الباحثين، فصاحبة كتاب (نحو القراء الكوفيين) قد أشارت على استحياء إلى أن الصلة قد ترد بمعنى الاسم الموصول تقول صاحبة الكتاب: "وفي موضع آخر نجد الفراء يريد بالصلة الاسم الموصول، ففي قوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾^(٢)، وجّه قراءة (لما) بالتخفيف على أنها لام جواب لـ أن، و(ما) التي بعدها صلة، كقوله تعالى: ﴿فِيمَا نَقُضُهُمْ مِّثْقَهُمْ﴾^(٣) فلا يكون في (ما) وهي صلة تشديد"^(٤) وقد علق عبدالحليم عبدالله في بحثه (إعراب الجمل الست التي ليست بذات المحل الفراء أنموذجا) على الشاهد السابق بقوله: "والشاهد السابق لا يوجد فيه ما يشير إلى أن الفراء قصد بالصلة الاسم الموصول، فهذه الصلة التي استخدمها بمعنى الحرف الزائد والدليل (فبما نقضهم)"^(٥)، وقد بحث هذه المسألة عبدالحليم عبدالله في بحثه السابق وناقش خلاف الباحثين فيه وخلص إلى أن "الفراء استخدم مصطلح الصلة بالمعنيين السابقين، وزدت إليهما معنى ثالثاً، بينه البحث في موضع آخر، واستخدم الفراء الصلة بمعنى صلة الموصول كثير، ولم يقتصر على نص واحد كما أوحى بذلك المختار،... غير أن الفراء ليس مبتكر مصطلح (الصلة) كما نص على ذلك د. الأنصاري فوضع هذا المصطلح

(١) ينظر إعراب الجمل التي ليست بذات المحل الفراء أنموذجا، عبدالحليم عبدالله، ص ١١١.

(٢) سورة الطارق، الآية (٤).

(٣) سورة المائدة، الآية (١٣).

(٤) نحو القراء الكوفيين، خديجة أحمد مفتي، رسالة ماجستير في جامعة أم القرى، السعودية، ١٤٠١هـ، ص ٣٨٩.

(٥) إعراب الجمل التي ليست بذات المحل الفراء أنموذجا، عبدالحليم عبدالله، ص ١١٢.

تحت عنوان "اصطلاحات ابتكرها الفراء تخالف البصريين" قال: "الصلة = الحشو كلاهما يراد به ما يقع بعد الأسماء الموصولة ويسمى صلة الموصول، وقد اختار الفراء مصطلح (الصلة) على حين اختار البصريون مصطلح (الحشو) غير أن مصطلح الفراء قد تغلب وكتب له البقاء" فمصطلح الصلة ليس من ابتكار الفراء (هـ ٢٠٧) فقد استخدمه سيبويه (١٨٠هـ) إلى جانب (الحشو) غير أن استخدامه مصطلح الصلة أكثر من الحشو^(١)، ويقول في موضع آخر: "وخلاصة القول: استخدم الفراء مصطلح الصلة لدلالة على ثلاث معان اصطلاحية هي: الحرف الزائد، وجملة الصلة، وجملة الصفة إذ سماها صلة النكرة"^(٢) وأكد ذلك د. سعيد الزبيدي فقد نص على أن الفراء قد أطلق مصطلح (الصلة) على الجملة المتصلة بالاسم الموصول، وهو ما ساد بعدئذ في الدرس النحوي (صلة الموصول)^(٣)، في حين ذهب آخرون إلى أن مصطلح (الصلة) عند الفراء يطلق على ما يسميه البصريون الحشو والزيادة، وأنه كان يطلقه على الزيادة في القرآن الكريم تورعاً وتأديباً^(٤)، واستعمل المبرد (٢٨٥هـ) مصطلح الصلة والموصول^(٥).

وأما ابن السراج (ت ٣١٦هـ) فقد استعمل مصطلح (المبهم) لدلالة على الصلة يقول في الأصول: "فلما كانت النكرات قد توصف بالحديث والكلام التام احتيج في المعرفة إلى مثل ذلك، فلم يجز أن توصف المعرفة بما توصف به النكرة... لأن كل جملة فهي نكرة ولولا أنها نكرة ما كان للمخاطب فيها فائدة؛ لأن ما يعرف لا يستفاد، فلما

(١) السابق، ص ١١٢.

(٢) السابق، ص ١١٦.

(٣) ينظر من اشكاليات العربية، المصطلح النحوي، رواية اللغة، أ.د. سعيد الزبيدي، كنوز المعرفة، ط ١، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م، ص ٣٨.

(٤) المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض القوزي، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، ص ١٧٩.

(٥) المقتضب، المبرد، ١٩١/٣.

كان الأمر كذلك وأريد مثله في المعرفة جاءوا باسم مبهم معرفة لا يصح معناه إلا بصالته^(١)، واستعمل هذا المصطلح الزمخشري (ت ٥٢٩هـ)، وتابعه ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)^(٢)، ولكن يبقى أنهم استعملوا مصطلح الصلة لدلالة على الجمل التي تأتي بعد المبهم بدليل قوله: "لا يصح معناه إلا بصلته"؛ لأن كلامنا هنا عن الجمل التي تأتي بعد الاسم الموصول لا عن الموصول ذاته.

واستعمل ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) مصطلح (الاسم الناقص) لدلالة على الاسم الموصول يقول: "الذين جر بإضافة الصراط إليه، ولا علامة للجر فيه لأنه اسم ناقص يحتاج إلى صلة وعائد"^(٣)؛ فهو اسم ناقص لا يتم معناه إلا بما بعده، والجملة التي بعده اسمها صلة الاسم الناقص، يقول أبو بركات الأنباري في أسرار العربية: "إن قال قائل: لم سمي "الذي، والتي، ومن، وما، وأي" أسماء الصلات؟ قيل لأنها تفتقر إلى صلات توضحها وتبينها؛ لأنها لم تفهم معانيها بأنفسها، ألا ترى لو أنك ذكرتها من غير صلة لم تفهم معناها حتى تضم إلى شيء بعدها"^(٤).

وبعد هذا البحث والتحري تبين للباحث أن مصطلح صلة الموصول هو المصطلح الذي كتب له الغلبة وسارت به كتب النحو منذ سيبويه مروراً بالنحاة المتقدمين، إلى النحاة المتأخرين من أمثال ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)^(٥)، وابن هشام (ت ٧٦١هـ)^(٦)، وابن عقيل (ت ٧٩٦هـ)^(٧)، والسيوطي (ت ٩١١هـ)^(٨)، كما تبين أن المصطلحات الأخرى التي

(١) الأصول في النحو، ابن السراج، ٢/٢٦٢.

(٢) ينظر شرح المفصل، ابن يعيش، ٢/١٠٢.

(٣) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ابن خالويه، دار ومكتبة الهلال، ١٩٨٥م، ص ٣٠.

(٤) أسرار العربية، الأنباري، ٢٦٣.

(٥) ينظر تسهيل الفوائد، ابن مالك، ص ٣٣.

(٦) ينظر مغني اللبيب، ابن هشام، ٢/٥٣٤.

(٧) ينظر شرح ابن عقيل، ١/١٣٩.

(٨) ينظر همع الهوامع، السيوطي، ١/٢٦٢.

استعملها النحاة كان القصد منها إما شرح وإيضاح لحقيقة الاسم الموصول، أو تصنيفه بإزاء المعارف وأقسام الكلمة^(١).

ونجد جمهور النحاة المحدثين لم يخرجوا عن استعمال القدماء، فقد استعملوا مصطلح الاسم الموصول وجملة صلة الموصول لدلالة عليها، هذا هو قول الجمهور من المحدثين، ولكننا نجد في المقابل بعض المحدثين قد استعمل مصطلحات أخرى لدلالة على الاسم الموصول وجملة الصلة، فنجد مهدي المخزومي مثلاً قد استعمل مصطلح **الكنايات** وكان يقصد أن الأسماء الموصولة قد ترد كنايات في باب الاستفهام فتحمل على الهمزة وهل ويستفهم بها وذكر من هذه الكنايات: (ما ومن) وهي كناية عن غير العاقل وتستعمل موصولة بجملة كالذي^(٢).

ونجد مصطلح **الضمائر** قد استعمل كذلك لدلالة على الاسم الموصول وصلته، ذكر ذلك الأستاذ يعقوب عبدالنبي (ت ١٩٤٥م) في مخطوطة بعنوان (النحو الجديد) نقلها عنه عبدالوارث مبروك في كتابه (في إصلاح النحو العربي)، وفيها صنف الاسم الموصول في الضمائر حيث قال: إن الضمائر خمسة أنواع شخصي، وإشاري، وموصول، وشرطي، واستفهامي، تحل محل الاسم وتتوب عنه^(٣)، وتبعه في ذلك تمام حسان (ت ٢٠١١م) في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها، فعدد الضمائر في ثلاثة أقسام: ١. ضمائر الشخص، ٢. ضمائر الإشارة، ٣. ضمائر الموصول^(٤)، "وتابعه تلميذه فاضل مصطفى الساقى (ت بعد ٢٠٠٥م)، وضمن هذا (وليس بشاي) محاضراته

(١) ينظر صلة الموصول ليست جملة، أ. د. سعيد الزبيدي، ص ٨.

(٢) ينظر في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ص ٢٧٠-٢٧١.

(٣) ينظر في إصلاح النحو العربي، دراسة نقدية، عبد الوارث سعيد، دار القلم/ الكويت، ط ١، ١٩٨٥م، ص ١٢٦-١٢٧، وينظر صلة الموصول ليست جملة، أ. د. سعيد الزبيدي، ص ١٠.

(٤) ينظر اللغة معناها ومبناها، تمام حسان، ص ١١٠.

التي ألقاها في كلية الآداب/ جامعة القاهرة في يوم الأربعاء ٢٧/٧/١٩٧٤م، ما ذكره يعقوب عبدالنبي فأعاد صياغتها على وفق منهج غربي لوحدات الكلام^(١).

مما تقدم تبين لنا أن مصطلح الموصول وصلة الموصول هو المصطلح الذي كتب له الغلبة وسارت به كتب النحو في القديم والحديث وأن المصطلحات الأخرى التي استعملها النحاة كان القصد منها إما شرح وإيضاح لحقيقة الاسم الموصول، أو تصنيفه بإزاء المعارف وأقسام الكلمة.

أ. جملة صلة الموصول المفهوم والأحكام:

١. المفهوم:

درس النحاة الصلة دراسة مفصلة منذ القديم، ولكن دراستهم لم تكن للصلة لذاتها؛ بل كانت دراستهم للصلة تنطلق من دراسة الموصول؛ لأنهم قرروا أن الصلة ليست منفصلة عن الموصول، ومن ثم فقد كان عرضهم للصلة ناشئاً عن دراستهم للموصلات الاسمية والحرفية "على أنهم أفردوها بشيء من الالتفات حين عرضوا لمواقع الجمل من الإعراب فصنفها أغلبهم في الجمل التي لا موقع لها، ومعنى ذلك أن الموصلات كانت الأساس في درسم، وكانت الصلة تابعة لها"^(٢).

وسوف نحاول هنا أن نعرض الخطوط العامة التي عالجوا فيها الصلة من حيث المفهوم والشروط حتى يتبين لنا كيف قننوا هذه الموصول وصلته.

(١) صلة الموصول ليست جملة، أ. د. سعيد الزبيدي، ص ١١.

(٢) الصلة في الجملة العربية، د. عبداللطيف محمد، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط ١، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م، ص ١٧.

نبدأ أولاً بالمفهوم والذي لم يكن مستقرًا في بداية الدرس النحوي نتيجة لعدم استقرار المصطلح في البداية كما رأينا سابقًا، ورأينا أن مصطلح الصلة هو الذي استقر بعد ذلك في كتب النحو.

فالصلة هي: كما يقول المبرد (ت ٢٨٥هـ): "فإنما الصلة والموصول كاسم واحد لا يتقدم بعضه بعضا... واعلم أن الصلة موضحة للاسم" (١).

ويقول ابن السراج (ت ٣١٦هـ): "اعلم: أن (الذي) لا تتم صلتها إلا بكلام تام، وهي توصل بأربعة أشياء: بالفعل، والمبتدأ، والظرف، والجزاء بشرطه وجوابه، ولا بد أن يكون في صلته ما يرجع إليه، فإن لم يكن كذلك فلا صلة له" (٢).

وقال ابن جني (ت ٣٩٢هـ): الكلمة الموصولة على ضربين: اسم، وحرف فالأسماء الموصولة: الذي والتي... واعلم أن هذه الأسماء لا تتم معناها إلا بصلات توضحها وتخصصها، ولا تكون صلاتها إلا الجمل والظروف، ولا بد في الصلة من ضمير يعود إلى الموصول" (٣).

وابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) في شرح المفصل لم يخرج عن ذلك حيث صرح أن الموصول لا يتم معناه بنفسه، ويفتقر إلى جملة توضحه، وهذه الجملة هي صلة الموصول. (٤)

وتابع ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) النحاة المتقدمين في ذلك حيث يقول: "الموصول والصلة **كجزء** اسم فلهما ما لهما من ترتيب، ومنع فصل بأجنبي إلا ما شذ، فلا يتبع الموصول، ولا يخبر عنه، ولا يستثنى منه قبل تمام الصلة أو تقدير تمامها" (٥).

(١) المقتضب، المبرد، ١٩٧/٣.

(٢) الأصول في النحو، ابن السراج، ٢٦٦/٢.

(٣) توجيه اللمع شرح كتاب اللمع، ابن الخياز، ص ٤٧٨.

(٤) ينظر شرح المفصل، ابن يعيش، ٣٧١/٢.

(٥) تسهيل الفوائد، ابن مالك، ص ٣٤.

ومن المحدثين يقول فخرالدين قباوة في تعريف بالصلة: "هي الجملة التي تكون صلة لاسم موصول أو حرف مصدري"^(١).

ويقول شوقي ضيف: "تتبع دائما جملة الصلة الاسم الموصول فهي تابعة له لا تستقل عنه أبدا، وهي بذلك جملة خاضعة مثل التي سبقتها... مما يتأكد أنها جزء لا يتجزأ من الاسم الموصول السابق لها"^(٢).

ويبين فاضل السامرائي أن جملة الصلة جملة خبرية، وقد يكون معناها معهودا للمخاطب نحو (قدم الذي أكرم خالدا)، وقد يراد بها الجنس فلا تكون صلته معهودة مثل قوله تعالى: ﴿وَالَّتِي يَأْتِيكَ الْفَاحِشَةُ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾^(٣)، فليس المقصود من ذلك نساء معلومات بل المقصود الجنس، وقد تبهم الصلة ويراد بها تعظيم الموصول كقوله تعالى: ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ﴾^(٤) (٥).

فيقرر السامرائي أن الاسم الموصول شبيه بأل المعرفة؛ إلا أن أل تدخل على المفردات، والاسم الموصول يدخل على الجمل، هو بذلك يقرر ما ذهب إليه النحاة من قبل حيث يقول ابن يعيش: "وينبغي أن تكون الجملة التي تقع صلة معلومة عند المخاطب؛ لأن الغرض منها تعريف المذكور بما يعلمه المخاطب من حاله ليصح الأخبار عنه بعد ذلك"^(٦).

(١) إعراب الجمل وأشباه الجمل، قباوة، ص ١١٠.

(٢) تيسير النحو، شوقي ضيف، ص ١٩٦.

(٣) سورة النساء، الآية (١٥).

(٤) سورة النجم، الآية (١٠).

(٥) ينظر معاني النحو، فاضل السامرائي، ١/ ١٢٢.

(٦) ينظر شرح المفصل، ابن يعيش، ٢/ ٣٧٥.

مما تقدم تبين لنا:

١. أدرك النحاة أن الموصولات كلمات شديدة الإبهام، رغم كونها معرفة عندهم؛ ومن ثم فهي تحتاج إلى ما يزيل عنها هذا الإبهام وهو ما تؤديه جملة الصلة^(١).

٢. قرر النحاة أن الموصول وصلته كالكلمة الواحدة، لا يمكن أن يستقل الموصول بنفسه، قال المبرد: "فإنما الصلة والموصول كاسم واحد لا يتقدم بعضه بعضا فهذا القول الصحيح الذي لا يجوز في القياس غيره"^(٢)؛ وعلى هذا بنا النحاة تعليلهم بناء الأسماء الموصولة، يقول أبو بركات الأنباري: "فإن قيل لما بنيت الأسماء الصلات؟ قيل لوجهين:

أحدهما: أن الصلة لما كانت مع الموصول بمنزلة كلمة واحدة، صارت بمنزلة بعض الكلمة، وبعض الكلمة مبني"^(٣).

٣. أدرك النحاة أن وظيفة جملة الصلة هو وصف المعرفة، "ومعنى ذلك أن ما كان يحول دون وصف المعرفة يزول باستخدام الموصول مع صلاته"^(٤)، وعلى هذا اقتضى أن يتقدم الموصول وتتأخر جملة الصلة، كما اقتضى أن لا يفصل بين الموصول وصلته فاصل أجنبي، وإن كان بعض النحاة رصد حالات يجوز فيها الفصل بينهما كالفصل بجملة القسم، وجملة النداء بعد المخاطب، والجملة المعترضة، وجملة الحال، ولكنهم يرون أن هذا الفصل لا يكون إلا في الشعر ويخرج للضرورة^(٥).

(١) ينظر الصلة في الجملة العربية، عبداللطيف مطيع محمد، ص ١٩.

(٢) المقتضب، المبرد، ١٩٢/٣.

(٣) أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، ص ٢٦٥.

(٤) الصلة في الجملة العربية، عبداللطيف مطيع محمد، ص ٢١.

(٥) ينظر همع الهوامع، السيوطي، ٢٧٨/١، والصلة في الجملة العربية، عبداللطيف مطيع محمد، ص ٢٤.

أنواع جملة الصلة:

قرر النحاة ابتداء أن جملة الصلة لا تكون إلا جملة اسمية أو فعلية؛ لأنها تؤدي وظيفة الصفة للمعرفة، ولكنهم أشاروا إلى أنها قد تكون شبه جملة، وعندها لا تؤدي شبه الجملة وظيفة الصلة، وإنما تتعلق بمعلق يؤدي هذه الوظيفة يقوا ابن مالك: "ويغني عن الجملة الموصول بها ظرف أو جار ومجرور منوي معه استقر أو شبهه، وفاعل هو العائد أو ملابس له..."^(١).

شروط جملة الصلة:

يشترط في جملة الصلة سواء أكانت اسمية، أو فعلية شروط هي:

- ١- أن تكون جملة صلة الموصول خبرية لفظاً ومعنى، ولا تأتي طلبية، ولا إنشائية، فلا يصح أن نقول: جاءني الذي اضربه، ولا جاءني الذي ليته قائم؛ لأن الخبر بما يحتمله من صدق وكذب يصلح وحدة للوصف يقوا ابن الخباز: "وإنما وجب أن تكون خبرية لأن التخصيص والإيضاح لا يحصل بغير الخبر"^(٢)، وقد أوضح عبدالسلام هارون ضرورة مجيء جملة الصلة خبرية حتى لا ينتفي الغرض المراد من الموصول والصلة فـ"اشتراط الخبرية في صلة الموصول هو الذي يفي بالغرض الذي أوتي بالصلة من أجله، وهو تعريف الموصول وتبينه، وهذا يستدعي أن يتقدم الشعور بمعنى الصلة على الشعور بمعنى الموصول حتى يمكن تعريفه بها، ومن الظاهر أنه لا يتأتى هذا مع الوصل بالجملة الانشائية سواء أكانت طلبية أو غير طلبية"^(٣)، فالجمل الطلبية لا يعرف مضمونها إلا بعد إيراد صيغها فلا يصح أن تقع صلة للموصول.

(١) تسهيل الفوائد، ابن مالك، ص ٣٥.

(٢) توجيه اللمع، ابن الخباز، ص ٤٩٥.

(٣) الأساليب الانشائية، عبدالسلام هارون، ص ٣١.

على أن هناك من النحاة من أجاز أن تكون الصلة إنشائية، من ذلك ما روي عن الكسائي أنه أجاز أن تكون الصلة جملة أمر أو نهى مثل: الذي أضربه أو لا تضربه زيداً، كما أجاز المازي أن تكون الصلة جملة دعاء مثل: الذي يرحمه الله زيد، وأجاز ابن هشام أن تكون الصلة جملة مصدرية بلفظة من ألفاظ التمني والرجاء مثل: الذي ليته أو لعله منطلق زيد، والذي عسى أن يخرج زيد^(١).

٢. أن تكون خالية من معنى التعجب، فلا يصح أن نقول: جاءني الذي ما أحسنه.

٣. ألا تكون مفتقرة إلى كلام قبلها، فلا يصح أن يقال: جاء الذي لكنه قائم؛ لأن لكن تفيد الاستدراك على كلام سابق، فتستدعي جملة أخرى مثل: ما قعد زيد لكنه قائم، وازد بعض النحاة كابن مالك في الألفية، وابن عقيل، وابن هشام شرطاً آخر هو: أن تكون مشتملة على ضمير مطابق للموصول في إفراده وتثنيته، وجمعه، وتذكيره وتأنيثه، نحو: جاء الذي أكرمته، وجاءت التي أكرمتها^(٢).

٤. وأن تكون مشتملة على ضمير يعود على اسم الموصول؛ فلا يصح أن نقول: جاءني الذي لكنه قائم.

٥. ويشترط في شبه جملة الصلة بنوعيتها أن تكون تامة، أي: أن يكون للوصل بها فائدة، نحو: أكرمت الذي في بيتك، وأحسننت إلى الذي عندك، فالعامل في شبه الجملة في المثالين السابقين أفعال محذوفة وجوبا تقديرها استقر.

وأما "أل" الموصولة فلا تحتاج إلى صلة ولا تكون إلا مع الصفة الصريحة، وهي اسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغ المبالغة^(٣).

(١) ينظر همع الهوامع، السيوطي، ٢٧٨/١.

(٢) ينظر شرح ابن عقيل، ١٥٣/١، وقطر الندى، ابن هشام، ص ١٤٩.

(٣) ينظر مغني اللبيب، ابن هشام، ٧١/١، وهمع الهوامع، السيوطي، ٢٧٧/١.

ومن أحكامها أيضا:

أ. إن جملة الصلة تكون مع اسم الموصول كالوحدة الواحدة، فلا يجوز لاسم الموصول أن يتبع، أو يخبر عنه، ولا يستثنى منه قبل أن يستوفي الصلة التي يجب ألا تتقدم هي، أو أي من أجزائها عليه.

ب. يجب ألا يفصل بين اسم الموصول وصلته بفصل، وقد استثنى من هذه القاعدة الفصل بالقسم، كأن تقول: جاء الذي والله أكرمته، أو بالنداء، نحو: كافأت الذي أيها الطلاب تفوق منكم، أو بالجملة الاعتراضية، نحو: جاء الذي - أدامك الله - نقدره.

ولنا على هذه القاعدة ملاحظة هي:

ذكر النحاة بأنه يجب عدم الفصل بين اسم الموصول، وجملة الصلة؛ لأنهما كالكلمة الواحدة، ثم أتبعوا ذلك بإجازة الفصل بينهما بالقسم، أو النداء، أو الجملة الاعتراضية، ونحن هنا نلمس في قولهم هذا ما يشبه التناقض، فالكلمة الواحدة، إما أن تكون كلا متكاملًا، لا يتجزأ، ولما لا، فإذا تجزأت أصبحت لا تعطي المدلول الذي وجدت من أجله؛ لذلك كان حري بهم إلا يقيدوا الكلام ويتركوا الأمر للمتكلم فإن شاء وصل، وإن شاء فصل، حتى لا يعقدوا القاعدة ويجعلوا فيها مغمزا، أو مجالا للاحتمال، والتجوز.

رأي النحاة في إعراب جملة صلة الموصول:

يذهب جمهور النحاة إلى أن جملة الصلة لا محل لها من الإعراب قياسا على القاعدة التي قرروها من أن الجملة إن لم تقوم مقام المفرد فلا يكون لها محل، وقد لاحظ الجمهور أن هذه الجملة لا تقوم مقام المفرد؛ وعليه فلا يكون لها موقع من الإعراب، وإنما يكون الإعراب للاسم الموصول وحده، ويمكن القول أن سيبويه (ت ١٨٠هـ) هو أول من أشار إلى عدم محلية هذه الجملة حين قال: "اعلم أن كل موضع تقع فيه أن تقع فيه أنما،

وما ابتدئ بعدها صلة لها كما أن الذي ابتدئ بعد الذي صلة له، ولا تكون هي عاملة فيما بعدها كما لا يكون الذي عاملا فيما بعده"^(١)، وهنا يشير سيبويه إلى أن الصلة لا يعمل فيها قبلها، فكان هذا القول نقطة انطلاق الجمهور للقول بعدم محلية هذه الجملة للإعراب، وتبعه للجمهور بعد ذلك.

ويبدو أن منطلق هذا القول بدأ من أن جمهور النحاة لاحظوا أن بعض الأسماء الموصولة يظهر عليها الإعراب فحكموا بأنها هي التي تحتل موقعا إعرابيا، وجعلوا الجملة التي بعده بلا موقع لأنهم شبهوا الجملة الواقعة كصلة كالجملة الواقعة صفة إلا أنهم فرقوا بين الصفة والصلة، أن الجملة إذا كانت صفة كان لها موقع من الإعراب؛ لأنهم - حسب قولهم - واقعة موقع المفرد، إذ الصفة تكون بالمفرد، وإن كانت صلة، فلا موقع لها من الإعراب لأنها لم تقع موقع الصفة لأن الصلة لا تكون بالمفرد، هذا هو القول المشهور في إعراب هذه الجملة^(٢).

وهناك قول آخر يقول بإعراب هذه الجمل انطلاقا من جعل الموصول مع صلته ككلمة واحدة، فيجعلون الموصول مع صلته في موضع كذا، وقد صرح بهذا القول سيبويه في أكثر من موضع حين قال: "هذا باب ما يكون الاسم فيه بمنزلة الذي في المعرفة إذا بني على ما قبله وبمنزلته في الاحتياج إلى الحشو، ويكون نكرة بمنزلة رجل وذلك قولك: هذا من أعرف منطلقا، وهذا من لا أعرف منطلقا، أي هذا الذي قد علمت أنني لا أعرفه منطلقا وهذا الذي أعرف مهينا وأعرف ولا أعرف، وعندي حشو لهما يتمان به فيصيران اسما كما كان الذي لا يتم إلا بحشوه"^(٣)، وقال في موضع آخر: "لأن أن وتفعل بمنزلة اسم واحد كما أن الذي وصلته

(١) الكتاب، ١٩٢/٣، وينظر معالم التفكير في الجملة عند سيبويه، محمد فلفل، ص ١٢٥.

(٢) ينظر شرح المفصل، ابن يعيش، ٣٧٢/٢.

(٣) الكتاب، سيبويه، ١٠٥/٢.

بمنزلة اسم واحد، فإذا قلت: هو الذي فعل، فكأنك قلت: هو الفاعل^(١)، وكرر مثل هذا فقال: "وأن بمنزلة الذي تكون مع الصلة بمنزلة الذي مع صلتها اسما قيصر: يريد أن يفعل، بمنزلة يريد الفعل، كما أن الذي ضرب بمنزلة الضارب"^(٢).

ونجد مثل هذا القول عند كثير من النحويين نذكر منهم على سبيل المثال
لا الحصر:

١. صرح الفراء (ت ٢٠٧هـ) بأن الاسم الموصول قد يأتي حرفا مصدريا بمعنى (ما) الحرفية المصدرية فتؤول هي وما بعدها بمصدر مؤول قال: وقوله: "ثم ءاتينا موسى الكتاب تماما على الذي أحسن" تماما على المحسن،... وإن شئت جعلت الذي على معنى (ما) تريد: تماما على ما أحسن موسى، فيكون المعنى تماما على إحسانه^(٣)، "فجعل الفراء (الذي وصلته) بتأويل مفرد مشتقا ومصدرا على ما يتطلبه المعنى"^(٤)، وقال في موضع آخر قوله تعالى: ﴿وَحُضُّمٌ كَالَّذِي خَاضُوا﴾^(٥) يريد: كخوضهم الذي خاضوا^(٦).

٢. المبرد (ت ٢٨٥هـ) يقول: "فإنما الموصول كاسم واحد لا يتقدم بعضه بعضا"^(٧).

٣. وقال السراج (ت ٣١٦هـ): "إن الذي لا يتم إلا بصلة، وإنه وصلته بمنزلة اسم مفرد"^(٨).

(١) السابق، ٦/٣.

(٢) السابق، ٢٢٨/٤.

(٣) معاني القرآن، الفراء، ٣٦٥/١.

(٤) صلة الموصول ليست جملة، أ. د. سعيد الزبيدي، ص ١٥.

(٥) سورة التوبة، الآية (٦٩).

(٦) معاني القرآن، الفراء، ٤٤٦/١.

(٧) المقتضب، المبرد، ١٩١/٣.

(٨) الأصول في النحو، ابن السراج، ٢٦٢/٢.

٤. وكرر ابن الخباز (ت ٦٣٩هـ) ما قاله ابن السراج من أن (الذي وصلته) بمنزلة اسم مفرد. قال: "ولا يجوز الفصل بين الصلة والموصول بشيء أجنبي منهما؛ لأن الموصول والصلة بمنزلة اسم مفرد"^(١).

٥. وتبنى ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) ما قاله الفراء من أن (الذي) تأتي على ثلاثة معان أو قسام ورآه هو الصحيح، قال: "قلت: حاصل كلام أبي علي أن الذي على ثلاثة أقسام: موصولة، وموصوفة مستغنية بالصفة عن الصلة، ومصدرية محكوم بحرفيتها، وهذا المذهب أيضا هو مذهب الفراء رحمه الله، وهو الصحيح، وبه أقول"^(٢).

٦. عد ابن هشام (ت ٧٦١هـ) (الذي) حرفا مصدريا ومثّل بما مثّل له الفراء من قبل فقال: "هذا باب الموصول: وهو ضربان: حرفي، واسمي، فالحرفي: كل حرف أول مع صلته بمصدر وهو ستة: أن، وأن، وما، ولو، والذي... ﴿وَحُضِّمْتُ كَالَّذِي خَاضُوا﴾"^(٣).

ولكن ابن هشام قال برأي آخر في مغني اللبيب حين قال: "وبلغني عن بعضهم أنه كان يلقي أصحابه أن يقولوا: إن الموصول وصلته في موضع كذا، محتجا بأنهما كالكلمة الواحدة، والحق ما قدمته لك"^(٤).

أ. وأما النحاة المحدثون فوقفوا في الصلة موقفين:

١. الموقف الأول: وهو عد جملة الصلة جملة لا محل لها من الإعراب على رأي الجمهور نجد ذلك عند مثلاً: قباوة^(٥)، وعلي أبي المكارم^(٦)، فاضل السامرائي^(٧).

(١) توجيه اللمع شرح كتاب اللمع لابن جني، ص ٤٩٤.

(٢) شرح التسهيل، ١/٢١٩.

(٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ١/١٢٦.

(٤) مغني اللبيب، ابن هشام، ٢/٥٣٥.

(٥) ينظر إعراب الجمل وأشباه الجمل، قباوة، ص ١١٦.

(٦) ينظر مقومات الجملة العربية على أبو المكارم، ص ١٢٥.

(٧) ينظر الجملة العربية تأليفها وأقسامها، فاضل السامرائي، ص ١٩٤.

٢. الموقف الثاني: والذي يرى أن جملة الصلة مع موصولها جملة واحدة هي جملة وصفية لها وظيفتها في الكلام، ومن ثم فهي لا تتفصل عن موصولها وهي لذلك جملة فرعية لا تستقل بمعنى، ويرون أن هذا الرأي هو أقرب إلى واقع الاستعمال اللغوي، وبمثله شوقي ضيف إذ قال: "وضعت جملة الصلة في الجمل التي لا محل لها من الإعراب وهو وضع غير دقيق منطقياً لأن الاسم الموصول في مثل: (أقبل الذي حاضرننا أمس) لا يفهم معناه، ولا يتم إلا مع ذكر صلته فهي تلزمه لزوم المبتدأ من الخبر والنعت للمنوعات، وكان ينبغي أن توضع في طائفة الجمل التي لها محل من الإعراب هو نفس محل الاسم الموصول".

خلاصة القول:

إن كان من حق أي باحث أن يقول رأياً - وما يحق لمثلي أن يتعالى على النحويين واللغويين - فيرى الباحث في ظنه أن جمهور النحاة من القدماء والمحدثين قد وقعوا في إشكال كبير حين عدوا جملة الصلة لا محل لها من الإعراب، مع أنهم - وكما رأينا - يقررون أن الاسم الموصول وصلته بمنزلة الاسم الواحد، أو بمنزلة اسم مفرد، أو كأنهما شيء واحد، وبعضهم من أول الصلة بمفرد مشتق ومصدر إلى غير ذلك من التسميات على ما هو مبسوط في مؤلفاتهم، وعلى الحكم بعدم محل جملة الصلة جرى الدرس النحوي قديماً وحديثاً، على رغم أن الجمهور لم يثبت اتفاقهم على ذلك.

الأغراض اللغوية لجملة الصلة:

القيمة اللغوية لجملة الصلة تظهر من علاقتها بما يتقدمها وهو الاسم الموصول، وعلاقتها بالسياق اللغوي الذي يحويها، ويمكن أن نذكر هنا بعض الأغراض اللغوية التي تؤديها جملة الصلة في السياق من خلال هاتين العلاقتين:

١. تقوم جملة الصلة بدور المفسر للمبهم الذي هو الاسم الموصول "فإذا قلت: (جاء الذي) و(رأيت التي) لم يفهم المعنى المقصود، فإذا جئت بالصلة اتضح المعنى المقصود، وذلك كأن تقول (جاء الذي ألقى الخطبة)... ومن ذلك يتبين أن الأسماء الموصولة معناها: الأسماء الموصولة بصلة"^(١)، وهذه الوظيفة التي تقوم بها جملة الصلة تجعل أن المقصود من هذا التركيب، جملة الصلة لا الموصول، فالموصول (المفسر) في التركيب الموصولي ما هو إلا تمهيد إلى ذكر المفسر (جملة الصلة)، ولتأكيد هذا المعنى اشترط النحاة في الجملة الموصولة أن تكون معهودة المعنى لدى المخاطب لأن الغرض منها تحصيل الوضوح^(٢)، ويرى بعض النحاة أن جملة الصلة إنما جيء بها لتكون وصلة إلى وصف المعارف بالجمال، ولولاها لما جرت صفاتها عليها^(٣)، فالصلة هي الجالبة للاسم الموصول، وهي الداعية إلى ذكره في التركيب، وعليه فالمعاني التي قد يؤديها الاسم الموصول ما هي في الحقيقة إلا أثر من آثار جملة الصلة.

٢. تنزيل المجهول منزلة المعلوم تنويها به، وهذا الغرض يخرج جملة الصلة عن وضعها الأصلي الذي قرره النحاة من كونها لابد أن تكون معهودة للسامعين معلومة بينهم، فتخرج عن هذا الأصل، لغرض تنزيل المجهول منزلة المعلوم، ومما ورد في ذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾^(٤)، قال ابن عاشور: "ووصفت النفس بالموصول والصلة بمقتضى كون تحريم قتلها مشهوراً من قبل هذا النهي، إما لأنه تقرر من قبل بآيات أخرى نزلت قبل هذه الآية، وقبل آية الأنعام

(١) معاني النحو، فاضل السامرائي، ١/١١٩.

(٢) شرح المفصل، ابن يعيش، ٣/١٥٤.

(٣) الأصول في النحو، ابن السراج، ٢/٢٦٢.

(٤) سورة الأنعام، الآية (١٥١).

حكماً مفرقاً، وإما لتنزيل الصلة منزلة المعلوم؛ لأنها مما لا ينبغي جهله، فيكون تعريضاً بأهل الجاهلية الذين كانوا يستخفون بقتل النفس بأنهم جهلوا ما كان عليهم أن يعلموه، تنويعاً بهذا الحكم^(١)، "وهو بهذا يتناول خروج صلة الموصول من جانب النظر إلى السامع لا من جانب النظر إلى الصلة ذاتها، فيقرر الغرض البلاغي السابق لتنزيل الجاهل منزلة العالم، لقصد التنويه بشأن هذا الخبر وشيوعه وذبوعه وأنه مما لا يخفى"^(٢).

٣. اشتراط النحاة صلة الموصول أن تكون خبرية؛ لأن التخصيص والإيضاح لا يحصل بغير الخبر، انطلاقاً من مراعاة غرض المتكلم واعتقاده الذي يريد إيصاله إلى المخاطب، فلا يجوز الوصل بالجملة الانشائية لعدم حصول علم المخاطب بمضمون الصلة ومن هنا يمكن القول: بأن صياغة التركيب اللغوية على هيئة مخصوصة مرهون بمراعاة أغراض المتكلم ومقاصده، ومن ثم فلا بد من التعرف على هذه المقاصد والأغراض حتى يتسنى انتاج النص وفهم معناه، وقد أشار إلى هذا الرضى في شرح الكافية حين قال: "يجب أن تكون الصلة خبرية، ما ذكرنا أنه يجب أن يكون مضمون الصلة حكماً معلوم الوقوع للمخاطب قبل الخطاب، والجمل الانشائية والطلبية كما ذكرنا في باب الوصف، لا يعرف مضمونها إلا بعد إيراد صيغها...، فالصلة ينبغي أن تكون معلومة للسامع في اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول، على ما تقدم أن الحكم الذي تتضمنه الصلة ينبغي أن يعتقد المتكلم في المخاطب أنه يعلم حصوله للموصول، فلا يقال: أنا الذي دوخ البلاد، إلا لمن يعلم أن شخصاً دوخها"^(٣).

(١) التحرير والتنوير، ابن عاشور، ٩٢/١٥.

(٢) خصائص بناء الجملة القرآنية ودلالاتها البلاغية في تفسير التحرير والتنوير، إبراهيم علي الجعيد، رسالة مقدمة لنيل دكتوراه في البلاغة، جامعة أم القرى، السعودية، غير منشورة ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، ص ٤٥٨.

(٣) شرح الرضي على الكافية، الرضي الأستراباذي، ٩٢/٣-٩٣.

بعد هذا العرض لآراء النحاة تبين لنا القول بعدم محلية هذه الجمل للإعراب لم يكن محل اتفاق بين النحاة القدماء والمحدثين، ولكن تكمن الإشكالية في أن القول بمحلية هذه الجمل للإعراب كانت مبنوثة في كتب النحاة ومتفرقة، وقد قام الباحث - والله الحمد - بجمع هذه الأقوال وتتبعها بحسب النحاة الأسبق، ويمكن أن نجمل خلاصة هذا البحث فيما يلي:

١. اتفق النحاة أن الجملة الابتدائية لا محل لها من الإعراب، ويلحق في حكمها الجملة الاستئنافية.

٢. اتفق النحاة أن لا محل للجملة الاعتراضية، وخالف في ذلك حسني عبدالجليل في كتابه (إعراب النص) فذهب إلى القول: إن الاعتراض الحقيقي هو اعتراض بالجملة الحالية، وما جاء مخالفا لذلك ليس من باب الاعتراض.

٣. اختلف النحاة في محل الجملة التفسيرية بين قائل بعدم محليتها وهذا رأي الجمهور، وقائل: أنها بحسب ما تفسره، وتبنى هذا القول الشلوبين وتبعه السيوطي من القدماء، ومن المحدثين: فاضل السامرائي، وحسني عبدالجليل.

٤. درج جمهور النحاة على إدراج جملة القسم ضمن الجمل التي لا محل لها، ولكن وجدت إشارات لبعض النحاة أفادت بإمكانية إدراج هذه الجملة ضمن الجمل التي لها محل من الإعراب، فقد أعربت خبراً في أكثر من موضع كما بين الباحث.

٥. جمع الباحث جملة جواب القسم، وجملة جواب الشرط غير الجازم في مبحث واحداً تبعاً لما يجمع بينهما من وجود علاقة تلازم بين القسم وجوابه، والشرط وجوابه.

٦. لم يفرق سيبويه بين جملة الشرط الجازم وغير الجازم، اقترنت أو لم تقترن، فالكل عنده له موضع من الإعراب، وقد وجدت إشارات لدى بعض المفسرين تفيد إمكانية إعراب جملة الشرط، كما أن بعض المحدثين قد قال بمحلية هذه الجملة للإعراب.

٧. يرى النحاة أن جملة الصلة لا محل لها من الإعراب، على رغم أنهم يقرون أن الموصول وصلته كالشيء الواحد، أو بمنزلة اسم واحد، ولكنهم عللوا ذلك بأن الإعراب واقع في الموصول دون صلته.

الفصل الثالث

نظرة تقويمية إلى الجمل التي لا محل لها من الإعراب

- المبحث الأول: الجملة الاستئنافية.
- المبحث الثاني: الجملة الاعتراضية.
- المبحث الثالث: الجملة التفسيرية.
- المبحث الرابع: جملة جواب القسم وجملة جواب الشرط غير الجازم.
- المبحث الخامس: جملة صلة الموصول.

الفصل الثالث

نظرة تقويمية إلى الجمل التي لا محل لها من الإعراب

بعد عرضنا آراء النحاة في الجمل التي لا محل لها من الإعراب، اتضح لنا أن كثيرا من النحاة يرون أن هذه الجمل قد يكون لها موضع من الإعراب؛ وسبب ذلك قد يعود إلى أن الشرط الذي وضعه النحاة لهذه الجمل تنقصه الدقة والموضوعية، حيث إن هذا الشرط جعل هذه الجمل شبيهة بالحرف من منطلق أن الحروف تُسند ولا يُسند إليها، ولا تستقل بنفسها في التركيب، قال ابن مالك: "الحرف كلمة لا تقبل إسناداً وضعياً بنفسها ولا بنظير"، ولا شك أن هذه الجمل لا يمكن النظر إليها على أنها معنى في غيرها وأنها لم تفد في الكلام معنى، فإذا كان ابن جني يرى أن الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ فإن الإعراب الأكبر هو معرفة مواقع الجمل من الإعراب معرفة موضوعية لا تخضع لقوانين تتناقض وروح العربية التي هي لغة الإعراب^(١).

والناظر في كتب النحاة يرى أنه لا يخلو كتاب منها من الاجتهاد حتى الشراح الذين شرحوا أمهات الكتب كانت لهم اجتهاداتهم فلم يكتفوا بمجرد الشرح بل وضعوا في هذه الشروح وجهة نظرهم واختلافهم مع أئمة النحو، لذلك لا يظن أحد أن باب الاجتهاد في النحو قد أغلق، وأنه لا يمكن لأحد أن يعيد النظر في بعض قضايا النحو، ومن هنا كانت محاولات النحاة لتخليص النحو مما يرون فيه من تعقيد وصعوبة وغموض، ومع اتفاقنا على ضرورة تيسير النحو على الدارسين، لكن لابد من التأكيد أن ذلك ليس هو الغاية الكبرى في حد ذاته، بل إن غاية الاجتهاد هو محاولة فهم أعقق للبناء النحوي، مع التأكيد على عدم الخروج عن القواعد العامة التي وضعها النحاة الأوائل؛ لذلك حاول

(١) ينظر إعراب النص، حسني عبدالجليل، ص ٩.

الباحث في هذا المبحث أن ينظر نظرة تقييمية لهذه الجمل اعتماداً على مراجع النحو الأصلية من غير عجلة للوصول إلى النتائج، ومن غير تعسف في الأحكام؛ لأن الهدف من هذا ليس الوصول إلى نتائج مفروضة على البحث بل إلى نتائج تابعة له من خلال فهم عميق للبناء النحوي، بالنظر إلى الجملة بوصفها جزءاً من السياق أو النص وأن استقلال الجملة إنما استقلال نسبي، فعليه كان لابد من النظر إلى التركيب والمعنى معاً لكي نحكم على تركيب ما في سياق ما بالإعراب من عدمه، فقد قام الباحث في هذا الفصل بمناقشة أقوال النحاة وشواهدهم مناقشة عميقة، والنظر إليها نظرة فاحصة دقيقة، مستعينا في ذلك بالله العلي أولاً، ثم بأساتذتي في الإشراف ثانياً، وهم أساتذة مشهود لهم بالأصالة والتحقيق، وسيكون تقسيم على خمسة مباحث كل جملة ناقشها الباحث في مبحث مستقل، ولم يتطرق الباحث إلى مناقشة الجملة الابتدائية في هذا الفصل؛ لأنه يرى أن الجملة الابتدائية ينبغي النظر إليها نظرة بلاغية من كونها إنشاء أو خبراً وليست نظرة نحوية؛ لأنها جملة في بداية الكلام فيصعب تأويلها بمفرد على القاعدة المشهورة هذا من جعة التركيب، وأما من جهة المعنى فإن الجملة الابتدائية تفيد بفائدة بلاغية من حيث تصنيفها فهي خبر أم إنشاء.

احتوى هذا الفصل على خمسة مباحث هي:

١. المبحث الأول: الجملة الاستئنافية.

٢. المبحث الثاني: الجملة التفسيرية.

٣. المبحث الثالث: الجملة الاعتراضية.

٤. المبحث الرابع: جملة جواب القسم، وجملة جواب الشرط غير الجازم.

٥. المبحث الخامس: جملة صلة الموصول.

المبحث الأول

الجملة الاستئنافية

اتضح لنا مما سبق أن العلماء اتفقوا على أن الجمل الاستئنافية جمل لا محل لها من الإعراب؛ إذ لم يفرّدوا لها مبحثاً يتضمن مفهومها ووصفها، وقد قرر النحاة أنه حتى تكون المفردة أو الجملة معربة لأبد من تحديد العلاقة المعنوية التي تربط المفردة أو الجملة بالكلام الواردة فيه من بيان الوظيفة النحوية لها، كأن تكون لبيان السبب أو الظرف أو الحال، فيرى النحاة أن هذا لا يمكن حصوله في الجمل الاستئنافية لوقوعها موقعا عده النحاة لا يصلح للمفرد.

يقسم اللغويون الاستئناف في اللغة العربية على قسمين:

١. استئناف بياني، فالاستئناف البياني ما كان جواباً لسؤال مقدر^(١)، كما في قول الله تعالى:

﴿وَنَبِّئْهُمْ عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ ۖ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ إِنَّا مِنْكُمْ وَجِلُونَ ۖ﴾^(٢)

فجملة قال وما بعدها جواب لسؤال مقدر تقديره فماذا قال لهم؟^(٣). ويلزم في الاستئناف

البياني أمران:

الأول: أن يكون هناك سؤال مقدر.

الثاني: عدم تعلق الجملة بما قبلها نحويًا.

(١) ينظر دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص ١٦٠.

(٢) سورة الحجر، الآيات (٥١-٥٢).

(٣) السابق، ص ١٦٤.

٢. الاستئناف النحوي: - وهو الذي يعيننا هنا - ما ترتب عليه تغير في الموقع

الإعرابي، كما في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمَكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ

عَلِيمٌ﴾^(١) برفع يعلمكم على الاستئناف، حيث لو شارك ما قبله لانتصب بأن

مضمرة وجوبا بعد واو المعية.

وقد أشرنا سابقاً وتبين لنا أن النحاة أهملوا تناول الاستئناف وأغراضه، وجل ما فعلوا هو بيان موقعه من الإعراب؛ وبما أن النحاة اهتموا بإعراب المفرد وتركوا إعراب الجمل إلا ما تأول منها بالمفرد جعل حديثهم عن الجملة الاستئنافية حديثاً مختصراً يشوبه شيء من الغموض والتعارض؛ فالنحاة يقررون أن الاتصال بين الجملة المستأنفة والجمل التي قبلها هو اتصال في المعنى، والانقطاع المتحقق إنما هو في اللفظ، والباحث لا يؤيد هذا الرأي، إذ أن الانقطاع المتحقق إنما هو انقطاع في الظاهر والشكل، ولو سلمنا بأن الانقطاع في اللفظ والاتصال متحقق في المعنى، ألا يكون هذا الاتصال في المعنى هو أساس الإعراب، فإن الجمل المستأنفة إما أن تأتي تفسيراً لما قبلها كما في قول الله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَيَأْتُونَ الْآخِرَ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾^(٨) يُخَادِعُونَ اللَّهَ

وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَمَا يُخَادِعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾^(٩)، لم يعطف يخادعون على

يقول لكونه مبيناً^(٣)، أو تأتي بياناً مثل قوله تعالى: ﴿فَوَسَّوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ

يَعَادِمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَى﴾^(١٠)، ففصل جملة قال عما قبلها،

(١) سورة البقرة، الآية (٢٨٢).

(٢) سورة البقرة، الآيات (٨-٩).

(٣) ينظر المصباح في المعاني والبيان والبديع، بدر الدين بن مالك، تح: حسني عبدالجليل، مكتبة الآداب

بمصر، ١٩٨٩م، ص ٦٣.

(٤) سورة طه، الآية (١٢).

لكونها تفسيراً وتبييناً؛ لأن في الأولى نوع خفاء فاقتضى إزالته^(١)، أو قد تأتي توكيدا

للجملة قبلها إما توكيدا معنوياً كما في قوله تعالى: ﴿الْم ١﴾ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ

هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٢﴾، فإنه لما بولغ في وصف الكتاب ببلوغه الدرجة القصوى من

الكمال، بجعل المبتدأ (ذلك) وتعريف الخبر باللام، كان عند السمع قبل أن يتأمله مظنة

أنه مما يرمى به جزافاً من غير تحقق، فأتبع (لا ريب فيه) نفياً لذلك... ومنه قوله تعالى:

﴿وَإِذَا نُنَادِي عَلَيْهِ ءَايُنَا وَلَىٰ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا فَبَشَّرَهُ بِعَذَابٍ

أَلِيمٍ ٧﴾، وإما توكيدا لفظياً كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ

ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ٦﴾، فإن معنى (لا يؤمنون) معنى ما قبله^(٥)،

أو أن تأتي تعليلاً لما قبلها كما في قول الله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِّنْ غِلٍّ

تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ ٦﴾، والظاهر أنه خبر مستأنف عن صفة حالهم^(٧)؛ فكيف يقال

بعد ذلك أن الجمل المستأنفة لا محل لها من الإعراب؟!.

عليه يمكن لنا القول بعد النظر والتحليل أن الجملة المستأنفة جملة يمكن أن يكون

لها موضع ومحل من الإعراب؛ ذلك لأن الاستئناف يؤدي إلى انفصال الجملة المستأنفة

(١) ينظر الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني، ١٢٣.

(٢) سورة البقرة، الآيات (١-٢).

(٣) سورة لقمان، الآية (٧).

(٤) سورة البقرة، الآية (٦).

(٥) ينظر السابق، ص ١٢٢.

(٦) سورة الأعراف، الآية (٤٣).

(٧) البحر المحيط، أو حيان الأندلسي، ٣٠١/٤.

عن الجملة السابقة عليها إعرابيا، فيقوم موقع إعرابي جديد يعبر عن معنى الاستئناف، فالجملة المستأنفة هي جملة جديدة في سياق الكلام تعامل معاملة الجملة التي قبلها من كونها مؤلفة من مسند ومسند إليه أو العكس، وهي كذلك جملة مفيدة لم تتركب هذا التركيب ولم توضع في هذا الموضع إلا لأمر أراد المتكلم توصيله إلى ذهن المتلقي، فالجملة ليست عنصرا مجتزأ ومنفصلا عن السياق، ولكنها عنصر فعال في السياق ترتبط بالمتكلم والمخاطب، فهي بنية مفيدة في الكلام وإلا لا وجه للحديث عنها؛ لأنها حينئذ تكون لغوا لا قيمة له، ولا وجه لإعرابه، ومن هنا يتبين لنا أن القول بأن الجملة المستأنفة لا محل لها من الإعراب قول يجانبه الصواب وذلك لأمرين:

١. أن الكلام المفيد لا بد أن ينتظم جملا مفيدة، وهذه الجمل تنتظم كلمات تعبر عن المعنى المفيد الذي يريد المتكلم إيصاله، وهذه الجمل تنتظم فيما بينها بعلاقات وهو ما أطلق عليه بالنظم، "فالنظم: أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله"^(١)، فالنظم في إطار الكلام ليس مجرد ترتيب للكلام في الجملة الواحدة، بل هو نسق من الجمل التي تتصل فيما بينها اتصالا نحويا، "وهذا يعني إنشاء للجمل وإنشاء لعلاقات بين الجمل، أي الوصل بين الجمل في إطار العبارة أو النص أو ما يستوجب الإعراب توصلا لدلالة"^(٢)؛ وعليه لو قلنا: أن الجملة الاستئنافية لا محل لها من الإعراب فنحن بذلك نقر أن الكلام يتضمن كلاما غير مفيد ولا يرتبط بما سبقه لا من حيث المعنى ولا من حيث اللفظ.

أن القطع الذي حدث في سياق الكلام بين الجمل المستأنفة والجملة السابقة عليها إنما هو قطع ظاهري لتمام الاتصال أو قطع شكلي لإزالة شبهة أو لبس ليس مع بقاء

(١) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص ٨١.

(٢) إعراب النص، حسني عبد الجليل، ص ٦٢.

الاتصال، مثال ذلك قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١٥﴾﴾^(١)، فقد جاء الكلام غير معطوف لأمر أوجب أن لا يعطف وهو قوله: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ حكاية عنهم أنهم قالوا ذلك، وليس بخبر من الله تعالى، وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ خبر من الله تعالى أنه يجازيهم على كفرهم واستهزائهم، فلذلك ترك العطف وقطع الكلام لتمام الاتصال وإزالة اللبس الذي قد يحدث، ولكن ترك العطف لا يترتب عليه أن لا تكون الجملة لا محل لها من الإعراب، فتترك العطف يأتي وفق مقتضى الحال والسياق، فالسياق قد يقتضي عطا وقد لا يقتضي ذلك^(٢).

وقد أشار الباحث سابقا إلى أن النحاة - عند حديثهم عن الجمل التي لا محل - قد وقفوا عند حدود القواعد النحوية دون محاولة الكشف عما وراء العلاقة اللفظية النحوية من معان يمكن على أساسها أن نتبين لنا العلاقة العميقة بين الجملة والجملة، تلك العلاقة هي أساس الموقع الإعرابي، وقد أشار إلى ذلك الجرجاني (ت ٤٧١هـ) عندما قرر أن الجمل التي لا تتصل بوصل لفظي، وتأتي منفصلة عما قبلها، فإن الجملتين إما أن تتعلق إحداها بالأخرى تعلق العمل، أو تعلق التكميل^(٣)، وهذا يلفت نظرنا إلى أهم مبحث في علاقة الجملة بغيرها في إطار الكلام وهو الفصل والوصل، وعلى الرغم من أهمية هذا المبحث، فإن النحاة لم يحاولوا أن يوظفوا دراستهم للفصل والوصل في النحو العربي وفي إعراب الجمل بوجه خاص، "وقد قنع الناس إذا رأوا جملة قد ترك فيها

(١) سورة البقرة، الآيات (١٤-١٥).

(٢) ينظر المصباح في المعاني والبيان والبدیع، بدر الدين بن مالك، ص ٥٩.

(٣) ينظر دلائل الإعجاز، ص ٢٢٤.

العطف: إن الكلام قد استؤنف وقطع عما قبله، لا تطلب أنفسهم منه زيادة على ذلك. ولقد غفلوا غفلة شديدة"^(١)، وقد أشار الباحث آنفاً إلى أن العطف وتركه يحده السياق وحاجة الكلام إليه.

وإننا لو نظرنا إلى الفائدة التي يحققها العطف في المفرد أو الجملة، والتي بينها عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) وهي: أن يشرك في إعراب الأولى، وأنه إذا أشركه في حكم ذلك الإعراب، نحو أن المعطوف على المرفوع فاعل مثله، والمعطوف على المنصوب بأنه مفعول به أو فيه، أو له تشريك في ذلك، وإذا كان هذا في أصله في المفرد، فإن الجمل المعطوف بعضها على بعض تكون على ضربين:

١. أن يكون للمعطوف عليها موضع من الإعراب بمعنى أنها واقعة موقع المفرد، فيكون العطف عليها جاريًا مجرى عطف المفرد على المفرد، وكان وجه الحاجة إلى "الواو" ظاهراً، والإشراك بها في الحكم موجوداً، مثال ذلك تقول: مررت برجل خلقه حسن وخلقه قبح، تكون قد أشركت الجملة الثانية في حكم الجملة الأولى، وذلك الحكم هو الجر بكونها صفة للنكرة.

٢. أن لا يكون للمعطوف عليها موضع من الإعراب، ويرى عبد القاهر أن هذا الضرب هو الذي يشكل أمره، كقولك: "زيد قائم، وعمرو قاعد" "والعلم حسن والجهل قبيح" لا سبيل لنا أن ندعي أن "الواو" أشركت الثانية في إعراب قد وجب للأولى بوجه من الوجوه، وإذا كان كذلك، فينبغي أن نبحت المطلوب من هذا العطف والمغزى منه، فإنه لم يستو الحال بين أن نعطف وأن ندع العطف فنقول: زيد قائم، عمرو قاعد، بعد أن لا يكون هنا أمر معقول يؤتى بالعاطف ليشرك بين الأولى والثانية فيه، ويرى الجرجاني أنه ليس للواو معنى سوى الإشراك في الحكم الذي أتبعته فيه الثاني الأول،

(١) دلائل الإعجاز، ص ١٧١.

فإذا قلت: جاءني زيد وعمر لم تغد بالواو شيئاً أكثر من إشراك في المجيء الذي أثبتته لزيد والجمع بينه وبينه، ولا يتصور إشراك بين شيئين حتى يكون هناك معنى يقع ذلك الإشراك فيه، ويرى أن مجيء الواو هنا ليس للجمع بين الجملتين، بل هو أن يكون مجيء عمر بسبب زيد، وهما في ذلك كالنظيرين والشريكين، بحيث إذا عرف السامع حال الأول عناه أن يعرف حال الثاني.

فالجرجاني يرى أن العطف بين الجمل قد فقد دلالاته النحوية حين عطفت جملة على جملة لا محل لها، إذ أن العطف إشراك في الحكم، فإذا عطفت جملة على جملة لا محل لها، فإن العطف حينئذ لا يحقق دلالاته النحوية بوصفه إشراك في الحكم الذي يقتضيه الإعراب، وللخروج من هذا الإشكال عوّل عبد القاهر على الدلالة المعنوية دون الحكم الإعرابي، وقد أشارنا سابقاً إلى أن الجملة الاستئنافية تحتاج إلى تأمل في المعنى والسياق؛ لأن الجملة اللاحقة تكون مقطوعة عن الجملة الأولى التي سبقتها لفظاً، من منطلق أن العلاقة بين الجمل هي علاقة لفظية فقط وهذا الذي يهمل أن يفصله هنا أي أن نتبين أن العلاقة بين الجمل هي علاقة معنوية في المقام الأول، وأن العلاقة النحوية ما هي إلا تبع لتلك العلاقة، وعليه لابد من التأكيد أن هذه الجمل جمل مفيدة تؤدي وظيفة بنفسها في السياق، وأن السياق لا يفقد هذه الجمل فائدتها وتماها وعليه ينبغي أن لا يفقدها محلها الإعرابي.

نظرة تقويمية إلى إعراب الجملة الاستئنافية:

يعرف النحاة الجملة المستأنفة بأنها الجملة التي تقدمها كلام، فإن كانت منقطعة عما قبلها كانت ابتداء محضاً، وإن تعلقت به من حيث المعنى فإنها مستأنفة في إطار تعليقها بما سبقها، ومما ينبغي التأكيد عليه أن الجملة المستأنفة هي كل جملة خلت من واو قبلها، أما الجمل التي تسبقها واو فإن هذه الواو لا بد أن ينظر إليها وفق معانيها التي

تؤديها كالعطف والمعية وغيرها مما قرره النحاة، فالباحث لا يذهب مذهب من يرى أن الجملة الاستئنافية تسبقها واو وقد بينا سابقا أن الجرجاني (ت ٤٧١هـ) يرى أن العطف بين الجمل يفقد دلالاته النحوية حين تعطف جملة على جملة لا محل لها، إذ أن العطف إشراك في الحكم، فإذا عطفت جملة على جملة لا محل لها، فإن العطف حينئذ لا يحقق دلالاته النحوية بوصفه إشراك في الحكم الذي يقتضيه الإعراب^(١)، ويؤكد بدر الدين بن مالك (ت ٦٨٦) ذلك حينما قال: "الجملة متى نزلت مما قبلها منزلة العارية عنه؛ لأنه أريد قطعها عنه أو إبدالها منه، أو منزلة نفسه لكمال اتصالها به لكونها موضحة له، أو مبينة، أو مؤكدة لم تكن موضعاً لدخول الواو، وكذلك إذا لم تكن بينها وبين الأولى جهة جامعة لكمال انقطاعها عنها"^(٢)، ويؤكد ذلك د. أحمد بدوي في كتابه من بلاغة القرآن بعدما تحدث عن مغالاة البلاغيين في معرفة الموضع الذي تصلح له الواو قال: "وغلوا في تقدير الموضع الذي تصلح فيه الواو، والموضع الذي لا تصلح فيه، حتى قصر بعض علماء البلاغة على معرفة الفصل والوصل، وقد قصروا حديثهم في ذلك الموضع على الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وهذا لأن الجمل التي لها موضع من الإعراب يكون موضع الواو فيها واضحا... وتفصل الجملتان إذا كان بينهما امتزاج معنوي، كأن ترفع في الجملة الثانية ما قد يُتوهم في الجملة الأولى من تجاوز أو سهو أو نسيان، كما

تجد ذلك في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾^(٣) فتعريف

جزأي الجملة الأولى، والمجيء بالاسم الإشارة للبعيد، مؤذن بوصف هذا الكتاب بأنه قد بلغ أسمى درجات الكمال، ولما كان ذلك قد يوهم أن ثمة مبالغة في هذا الوصف، نفى هذا الوصف واتبع ذلك بقوله: "لا ريب فيه" أي في بلوغه تلك الغاية من الكمال، تأكيداً

(١) ينظر دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص ١٧٢

(٢) المصباح في المعاني والبيان والبدیع، بدر الدين بن مالك، ص ٥٨.

(٣) سورة البقرة، الآية (٢).

لما فهم من الجملة الأولى..^(١)، وقد أورد الباحث قبلاً أقوال العلماء في ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾

وأنها استئناف لتنام ما قبلها؛ لأن السامع إذا سمع ما تقدم من صفات الثناء عليهم ترقّب فائدة تلك الأوصاف^(٢)، وهذا الكلام يلتقي مع ما قدمناه آنفاً؛ عليه يكون للجملة المستأنفة صورتان:

١. ما جاءت مع الواو، وقد توسع النحاة في الكلام عن هذه الجملة، ولا يرى الباحث أن الجملة الاستئنافية المسبوقة بالواو أنها من باب الاستئناف، فهذه الواو قد توجه بأحد المعاني كما هو مقرر عند النحاة^(٣).

٢. ما جاءت مستقلة قصد بها الاستئناف، وهذا موضع توجيهها واختلافها مع النحاة الذين جعلوها جملة لا محل لها من الإعراب.

يمكن لنا القول إن ما قدمه النحاة في إطار الاستئناف والانقطاع لا يثبت ما ذهب إليه النحاة من أن الجمل الاستئنافية لا محل لها من الإعراب، ففي الشواهد التي ساقوها يتبين لنا أن الجملة الاستئنافية قد تأتي تفسيراً لما قبلها، أو بياناً، أو حالاً، فلو نظرنا إلى تعريف النحاة للبدل بأنه: "التابع المقصود بالحكم بلا واسطة"^(٤) وأنه يجري مجرى التوكيد في التحقيق والتشديد، أي أن المبدل يقوم مقام البدل في معنى واحد، أو أن يجري مجرى الوصف في الإيضاح والتخصيص؛ لأنك إذا قلت: قام أخوك زيد لم يخل بعض من يسمع ذلك من أن يكون غير عارف بالمذكور من كلتا جهتيه اسمه أو قرابته، فقد يكون يعلم اسمه ولا يعلم قرابته أو العكس، فإذا جمعت الاسمين أفدت بمجموعها بياناً لا يحصل بأحدهما^(٥)، وهو من حيث الشكل على أربعة أقسام والذي يهمنا هنا: بدل جملة

(١) من بلاغة القرآن، د. أحمد أحمد بدوي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٥، ص ١٤٣، ١٣٧.

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء، ١/١١، والكشاف، الزمخشري، ص ٣٧، التحرير والتنوير، ابن عاشور، ١/٥٥.

(٣) ينظر مغني اللبيب، ابن هشام، ١/٤٦٣.

(٤) شذور الذهب، ابن هشام، ص ٤٤٢.

(٥) ينظر توجيه اللمع شرح كتاب اللمع، ابن خباز، ص ٢٧٤-٢٧٥.

من جملة، وقد أجاز هذا النوع الشلوبين (ت ٦٤٥هـ)، في حين نصّ ابن هشام على أنه لم يثبت الجمهور وقوع عطف البيان والبذل جملة على الرغم من أن ابن هشام يقر بوقوع الجملة بدلا عند حديثه عن الجمل التي لها محل من الإعراب^(١).

بعد هذا آن لنا أن نبين الموقف من الجملة الاستثنائية وتقويمها بحيث نوزع الجملة الاستثنائية على قسمين على وفق الغرض البياني أو النحوي، فتكون:

١. جملة مستأنفة استثنافا بيانياً: وهي الجملة تكون جواباً لسؤال مقدر مثل قول الله

تعالى: ﴿فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ إِنَّا مِنْكُمْ وَجِئُونَ﴾^(٢)، ومنه قول الشاعر:

ملكته حـبلي ولكنـه ألقاه من زهد على غاري
وقال إني في الهوى كاذب انتقم الله من الكاذب

استأنف قوله (انتقم الله) لأنه جعل نفسه كأنه يجيب سائلاً قال له: فما تقول فما اتهمك فيه أنك كاذب؟ فقال: أقول: انتقم الله من الكاذب^(٣)، ومنه قول الشاعر:

زعم العواذل أنني في غمرة صدقوا ولكن غمرتني لا تتجلي

فجملة (صدقوا) استثنافية وهي جواب لسؤال صدقوا أم كذبوا؟^(٤)، ويأتي هذا الاستئناف لأغراض بيانية منها، وهذه الجملة لا تعيننا في هذا المقام، وقد تناولها البلاغيون في إطار علم المعاني عند حديثهم عن الفصل والوصل بين الجمل.

(١) ينظر مغني اللبيب، ٥٢٦/٢.

(٢) سورة الحجر، الآية (٥٢).

(٣) دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص ١٨٣.

(٤) ينظر إعراب الجمل وأشباه الجمل، قباوة، ص ٤٢.

جملة مستأنفة استئنافية نحوياً: وهو ما ترتب عليه تغير في الموقع الإعرابي، ويكون القطع بين الجملة الاستئنافية والتي قبلها قطع في الظاهر والشكل فقط، ومن أمثلته: قول الله تعالى: ﴿ تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ ۚ ﴾^(١)، منهم من كلم الله: استئناف، أو بدل من موضع (فَضَّلْنَا)^(٢)، وقوله تعالى: ﴿ وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ۖ ﴾^(٣)، وقوله جل شأنه: ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ ۖ ﴾^(٤) "والظاهر أنه خبر مستأنف عن صفة حالهم"^(٥)، ويأتي هذا الاستئناف لأغراض لغوية بينها الباحث في الفصل الماضي فليُنظر^(٦).

لذلك يرى الباحث أن الجملة المستأنفة استئنافية نحوياً لها محل من الإعراب، وتوجه بأحد أمرين:

أحدهما: بدل من الجملة المستأنفة: فبعض الجمل التي قيل إنها جمل استئنافية، قد تضمنت معنى البديل، وإن اختلفت عنه في بعض الوجوه، فإنه لا يمنع من أن تكون هذه الجملة تابعاً مستقلاً لها ما للتابع من حق الإعراب؛ لأن البديل يجري مجرى النعت في تكميل متبوعه وتوضيحه وتخصيصه وتوكيده، ومعنى قول النحاة: أنه في حكم تنحية الأول الذي هو المبدل منه، ووضع البديل مكانه، فليس معنى ذلك إلغاء

(١) سورة البقرة، الآية (٢٥٣).

(٢) ينظر البيان في إعراب القرآن، العكبري، ١ / ٢٠١.

(٣) سورة يونس، الآية (٦٥).

(٤) سورة الأعراف، الآية (٤٣).

(٥) البحر المحيط، أبوحيان الأندلسي، ٣٠١/٤.

(٦) ينظر الفصل الثاني (عرض آراء النحاة)، ص ٥٠.

البدل، وإزالة فائدته، بل على معنى أن البدل قائم بنفسه، وأنه معتمد الحديث، وليس مبيّنًا للمبدل منه كتيبين النعت الذي هو من تمام المنعوت^(١).

وقد مر بنا فيما سبق أن للجملة الاستثنائية دورا في تجدد المعنى بأسلوب القطع بين النعت ومنوعته والبدل والمبدل منه، ويكون منشأ هذا القطع تجدد المعاني لأغراض بلاغية، لذلك لا ينبغي الاعتماد في هذا القطع على ظاهر العبارة بل يحتاج مع ذلك إلى قوة وإدراك وفهم لأساليب العربية، ونظر واحتكام إلى المعنى، وهذا الاستئناف هو الذي أشار إليه ابن هشام (٧٦١هـ) فقال: "ومن الاستئناف ما قد يخفى"^(٢)، فهذا القطع بين الجمل مما عده العلماء جملة استثنائية قال الخصري: "اعلم أن النعت إذا قطع خرج عن كونه نعتا كما ذكره ابن هشام وتكون جملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب"^(٣)، وشرط بدل الجملة من الجملة أن تكون الثانية أوفى بتأدية المعنى المراد، مثل قول الله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ ۖ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَمِ وَبَيْنَ ۖ﴾^(٤)، دلالة الثانية هنا على نعم الله مفصلة بخلاف الأولى^(٥)، ونحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۖ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا ۖ﴾^(٦) فجملة ﴿يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾ هي أوفى من (يلق) وهي بدل منها، يقول الزمخشري (ت ٥٣٨هـ): "يضاعف بدل من (يلق) لأنهما في معنى واحد، كقوله:

(١) ينظر شرح المفصل، ابن يعيش، ٢٦٣/٢.

(٢) مغني اللبيب، ٥٠١/١.

(٣) حاشية الخصري على ألفية ابن مالك، محمد الخصري، ٢٧٠ / ١.

(٤) سورة الشعراء، الآيات (١٣٢-١٣٣).

(٥) ينظر مغني اللبيب، ٥٥٧ / ٢.

(٦) سورة الفرقان، الآيات (٦٨-٦٩).

متى تأتتا تلمم بنا في ديارنا تجد حطبًا جزلا ونازا تأججا...

وقرأ بالرفع على الاستئناف والحال^(١)، ويقول السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ):
"(يضاعف) قرأ عامر وأبوبكر برفع (يضاعف)، و(يخلد)، على أحد وجهين: إما على
الحال، وإما على الاستئناف، والباقون بالجزم فيهما، بدلا من الجزاء، بدل اشتمال...^(٢)،
وفي إعراب القرآن وبيانه يقول محي الدين الدرويش: "قيضاعف: بدل من يلق بدل كل
من كل، أو بدلا مطابقا، قال الخليل: لأن مضاعفة العذاب هي لقي الآثام"^(٣)، فيلاحظ
أن جملة (يضاعف) تقوم مقام الجملة الأولى (يلق) في المعنى.

ومما ورد أمثلة كذلك على جواز إعراب الجملة المستأنفة بدلا:

١. قول الله تعالى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِّنْهُمْ مَّنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ
بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ﴾^(٤)، منهم من كلم الله: استئناف، أو بدل من موضع ﴿فَضَّلْنَا﴾
جاء في التبيان للعكبري: "﴿مِّنْهُمْ مَّنْ كَلَّمَ اللَّهُ﴾: يجوز أن يكون مستأنفا لا موضع
له، ويجوز أن يكون بدلا من موضع فضلنا"^(٥).

٢. قَالَ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرِينَ بَيْنَ يَدَيْهِمْ رِيحٌ طَيِّبَةٌ
وَفَرِحُوا بِهَا جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَاءَهُمُ الْمَوْجُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ
دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ لَئِنْ أَجَبْنَاهُمْ مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾^(٦)

(١) الكشاف، الزمخشري، ص ٧٥٢.

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، ٥٠٣/٨.

(٣) إعراب القرآن الكريم وبيانه، محي الدين الدرويش، مجلد ٥/٣٨١.

(٤) سورة البقرة، الآية (٢٥٣).

(٥) التبيان في إعراب القرآن، العكبري، القسم ١، ص ٢٠١.

(٦) سورة يونس، الآية (٢٢).

(دعوا الله): بدل من (ظنوا) بدل اشتمال، لما بينهما من الملازمة والتلازم،
أو استئناف مبنى على سؤال^(١).

٣. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالْقَوَا إِلَى اللَّهِ يَوْمَئِذٍ السَّامِ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ (٨٧) الَّذِينَ كَفَرُوا
وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ زِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ بِمَا كَانُوا يُفْسِدُونَ ﴿٨٨﴾ (٢)،
"الظاهر أن (الذين) مبتدأ خبره (زدناهم) قال ابن عطية: ويحتمل أن يكون (الذين) بدلاً
من الضمير في (يفترون) و(زدناهم) فعل مستأنف وإخباره"^(٣).

٤. قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصْبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا
وَرِدُّونَ﴾ (٩٨) (٤)، أنتم لها واردون: بدل من حصب جهنم، أو حال من جهنم،
أو مستأنفة.

٥. قَالَ تَعَالَى: ﴿لَيَرْزُقَنَّهُمُ اللَّهُ رِزْقًا حَسَنًا وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ (٥٨)
لَيُدْخِلَنَّهُمْ مُدْخَلًا يَرْضَوْنَ، وَإِنَّ اللَّهَ لَعَلِيمٌ حَلِيمٌ ﴿٥٩﴾ (٥)، ليدخلنهم: مستأنفة
أو بدل من (ليبرزقنهم)^(٦).

(١) ينظر الكشاف، الزمخشري، ص ٤٦٠.

(٢) سورة النحل، الآيات (٨٧-٨٨).

(٣) البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي ٥٢٧/٥.

(٤) سورة الأنبياء، الآية (٩٨).

(٥) سورة الحج، الآيات (٥٨-٥٩).

(٦) البيان في إعراب القرآن، العكبري ٧٦/٢.

٦. قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَرَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ﴾ (٣) فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿٤﴾ أَمْرًا مِّنْ عِنْدِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ﴿٥﴾ (١)، إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ: مستأنفة، أو بدل من ﴿إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾ (٢).

٧. قَالَ تَعَالَى: ﴿تُسْرُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمُودَّةِ﴾ (٣)، استئناف، وقال ابن عطية: بدل من (تلقون) وهو شبيهه ببدل اشتغال؛ لأن الإلقاء يكون سرًا وجهراً، وقيل: خبر لمحذوف (٤).

فلاحظ أن في الأمثلة السابقة، احتملت الجملة أن تكون بدلاً، وأن تكون مستأنفة.

ثانيهما: حال، فقد يكون للجملة الاستئنافية وظيفة نوع من أنواع الحال، وعليه يمكن تصنيفها على أنها حالية تعليلية في موضع نصب، وتوسيع نظرتنا للحال يجعلنا نتعامل مع الجملة الدالة على حال المقام أو ما يسمى بالحال المطلقة (٥)، في إطار أكثر موضوعية، ففي كثير من المواضع تحتل الجملة أن تكون حالاً، وأن تكون استئنافاً، والجملة المحتملة للحالية وللاستئناف كثيرة جداً في الجمل الفعلية، ولننظر الآيات الآتية:

١. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقِّ وَنَطْمَعُ أَنْ يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ الْقَوْمِ الصَّالِحِينَ﴾ (٦)، يرى الزمخشري: أن الواو واو الحال، والعامل في الحال

(١) سورة الدخان، الآيات (٣-٥).

(٢) البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي ٣٣/٨.

(٣) سورة الممتحنة، الآية (١).

(٤) البحر المحيط، ٢٥٣/٨.

(٥) الحال "المقام" هو الأمر الذي يدعو المتكلم إلى إيراد خصوصية في التركيب. (علوم البلاغة، أحمد

المراغي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٣، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م، ص ٣٦)

(٦) سورة المائدة، الآية (٨٤).

معنى الفعل العامل في (لا نؤمن)، ولكن مقيدًا بالحال الأولى؛ لأنك لو أزلتها وقلت: و(ما لنا) و(نطمع) لم يكن كلامًا، ويجوز أن يكون (ونطمع) حالًا من (لا نؤمن) على أنم أنكروا على أنفسهم لأنهم لا يوحدون الله، ويطمعون مع ذلك أن يصبحوا الصالحين^(١). وفي البحر المحيط: "(ونطمع): الأحسن والأسهل أن تكون استئنافية، والواو عاطفة جملة على جملة (وما لنا لا نؤمن) (لا) عاطفة على (نؤمن) أو على (لا نؤمن)، و(لا) على أن تكون الواو الحال، ولم يذكر ابن عطية غير هذا الوجه"^(٢).

٢. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِّنْ غَلٍ تَجْرَىٰ مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ﴾^(٣) "والظاهر أنه خبر مستأنف عن صفة حالهم"^(٤)، وفي البيان: ﴿تَجْرَىٰ مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ﴾^(٥) الجملة في موضع الحال من الضمير المجرور بالإضافة، والعامل فيها معنى الإضافة"^(٥).

٣. قَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَمَن هُوَ قَائِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾^(٦)، الظاهر أن قوله: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾^(٧) استئناف، إخبار عن سوء صنيعهم وكونهم أشركوا مع الله ما لا يصلح للألوهية^(٧)، وقال الزمخشري: "يجوز أن يقدر ما يقع خبرًا للمبتدأ ويعطف عليه ﴿وَجَعَلُوا﴾، وتمثيله: أفمن هو بهذه الصفة لم يوحدوه وجعلوا له شركاء وهو

(١) ينظر الكشف، الزمخشري، ص ٣٠٦.

(٢) البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ٨/٤، وينظر البيان للعكبري، ٤٥٦/١.

(٣) سورة الأعراف، الآية (٤٣).

(٤) البحر المحيط، ٣٠١/٤.

(٥) البيان في إعراب القرآن، العكبري، ٥٦٩/١.

(٦) سورة الرعد، الآية (٣٣).

(٧) ينظر السابق، ٧٥٩/١، والبحر المحيط، ٣٨٥/٥.

الله المستحق للعبادة وحده، وفي هذا التوجيه إقامة الظاهر مقام المضمّر، أي وجعلوا له شركاء" (١).

٤. قَالَ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ يُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتُ ۖ وَبَرَزُوا لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ (٢)، وبرزوا لله: الظاهر أنها مستأنفة، وقال أبو البقاء: يجوز أن تكون حالاً من الأرض و(قد) معه مزادة" (٣) أي مقدرة.

٥. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ﴾ (٤)، يسومونكم: "يحتمل أن تكون هذه الجملة مستأنفة وهي حكاية حال ماضية، ويحتمل أن تكون في موضع الحال" (٥).

٦. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا بِمَا أُنزِلَ اللَّهُ قَالُوا نُوْمِنُ بِمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ. وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾ (٦)، "ويكفرون: جملة استئنفة بها الأخبار عنهم أو جملة حالية العامل فيها (قالوا)، أ: وهم يكفرون" (٧).

٧. قَالَ تَعَالَى: ﴿كَذَابِ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ (٨)، كذبوا بآياتنا: تفسير للدأب، كأنه قيل: ما فعلوا وما فعل الله بهم، فهي جواب سؤال مقدر، وجوزوا أن تكون حالية وجوزوا أن يكون (الذين من قبلهم) مبتدأ خبر (كذبوا) (٩).

(١) الكشف، الزمخشري، ص ٥٤١.

(٢) سورة إبراهيم، الآية (٤٨).

(٣) البحر المحيط، ٤٢٨/٥.

(٤) سورة البقرة، الآية (٤٩).

(٥) السابق، ٣٥١/١.

(٦) سورة البقرة، الآية (٩١).

(٧) البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ٤٧٥/١.

(٨) سورة آل عمران، الآية (١١).

(٩) ينظر البيان في إعراب القرآن، العكبري، ٢٤٢/١، وينظر البحر المحيط، ٤٠٦/٢.

ومن الجمل المحتملة للحالية وللاستئناف في الجمل الاسمية:

١. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَتَّعُوهُمْ عَلَىٰ أَلْسِنَةٍ رَّحِيمَةٍ ۖ وَوَعَدَهُمْ وَعَدَهُ مَنَعَهُ بِالْمَعْرُوفِ﴾^(١) تحتمل

الجملة أن تكون استئنافاً بينت حال المطلق في المتعة بالنسبة إلى يساره وإقتراره وتحتمل أن تكون حالاً صاحبها الواو في (ومتعوهن) والرابط محذوف، أي منكم^(٢).

٢. قَالَ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ وَهُمْ مُّعْرِضُونَ﴾^(٣)، وهم معرضون: حالية

مؤكدّة؛ لأن التولي هو الإعراض، أو مبنية، لكون التولي عن الداعي، والإعراض عما دعا إليه، أو لكون التولي بالبدن والإعراض بالقلب، أو هي جملة مستأنفة^(٤).

٣. قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ﴾^(٥) فيه

ءَايَاتٌ بَيَّنَّتْ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ^(٦)، فيه آيات: "يجوز أن تكون الجملة مستأنفة مضمنة لمعنى البركة والهدى، أو حال أخرى، أو حال من الضمير في العالمين، أو حال من الضمير في (مباركاً) وهو العامل فيها أو صفة لهدى"^(٦).

ونخلص مما سبق إلى أمور هي:

١. أن القطع الذي يحدث في سياق الكلام بين الجمل المستأنفة والجملة السابقة عليها

إنما هو قطع ظاهري لتمام الاتصال أو قطع شكلي لإزالة شبهة أو لبس ليس مع بقاء

الاتصال، وعليه فلا يمكن أن يتضمن النص كلاماً غير مفيد ولا يرتبط بما سبقه لا

من حيث المعنى ولا من حيث اللفظ.

(١) سورة البقرة، الآية (٢٣٦).

(٢) ينظر البيان في إعراب القرآن، العكبري، ١/١٨٩، البحر المحيط، ٢/٢٣٤.

(٣) سورة آل عمران، الآية (٢٣).

(٤) ينظر البحر المحيط، ٢/٤٣٤.

(٥) سورة آل عمران، الآيات (٩٦-٩٧).

(٦) البيان في إعراب القرآن، العكبري، ١/٢٨٠.

٢. أن الجملة المستأنفة هي كل جملة خلت من واو قبلها، أما الجمل التي تسبقها واو؛ فإن هذه الواو لا بد أن ينظر إليها وفق معناها الذي يحققه السياق من عطف أو بيان حال.

٣. أن الجملة الاستئنافية قد تأتي تفسيراً لما قبلها، أو بياناً، فقد رأينا في الأمثلة السابقة أنه في بعض المواضع احتملت الجملة أن تكون بدلاً، وأن تكون مستأنفة.

٤. أن الجملة الاستئنافية قد تأتي حالا، والجمل المحتملة للحالية وللاستئناف كثيرة جداً في الجمل الفعلية أوردنا أمثلة عليها من القرآن الكريم، وفي مواضع كثيرة تحتل الجملة الاسمية أن تكون حالاً وأن تكون استئنافية.

المبحث الثاني

الجملة الاعتراضية

عرّف النحاة الجملة الاعتراضية: أنها الجملة التي تقع بين شيئين متلازمين (كبين الفعل وفاعله، أو بين الفعل ومفعوله، أو بين المبتدأ والخبر...) متعلقة به معنى (ذات علاقة معنوية) مفيدة تأكيداً وتسديداً للكلام الذي اعترضت بين أجزائه، ولا تكون معمولة لشيء من أجزاء الجملة المقصودة^(١).

ونقف عند ما اشترطه النحاة للجملة الاعتراضية: أن تكون متعلقة معنى بالكلام الذي اعترضت بينه، وتكون منفصلة عنه لفظاً وتركيباً، وقد بين الباحث سابقاً^(٢) إنا وإن سلمنا أن الانفصال بين الجملة المعترضة وبين الكلام الذي اعترضت بينه حاصل - وهذا ما لا نسلم به - فإن العلاقة بين الجمل هي علاقة معنوية في المقام الأول، وأن العلاقة النحوية ما هي إلا تبع لتلك العلاقة، وعليه لابد من التأكيد أن هذه الجمل جمل مفيدة تؤدي وظيفة بنفسها في السياق، وأن وقوعها معترضة بين متلازمين لا يفقد هذه الجمل فائدتها وتامها وعليه ينبغي أن لا يفقدها محلها الإعرابي، كما أن هذا الانفصال هو انفصال في الظاهر والشكل وإلا فالأصل أن كل الكلام في السياق يكون متصلاً في اللفظ والمعنى أي ذو علاقة تركيبية ومعنوية، وقد ذكر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) هذا الأمر الذي لا ينبغي أن يُغفل عنه في هذا السياق، حاصله أن "الجملة الاعتراضية لا بد لها من اتصال بما وقعت معترضة فيه"^(٣)، وهذا يعني: أن الجملة المعترضة لا تكون

(١) ينظر ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، ص ١٦١٣، وهمع الهوامع، السيوطي، ٢/ ٢٥٣.

(٢) ينظر الفصل الثاني من البحث، مبحث الجملة الاعتراضية، ص ٥٦.

(٣) الكشف، الزمخشري، ص ٨١٦.

مقطوعة الصلة عن السياق الذي وردت فيه، بل لا بد لها أن تكون على صلة به من جهة اللفظ أو من جهة المعنى أو منهما معا.

فقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَءَامَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَهُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ كَفَرَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ﴾^(١)، تضمن جملة معترضة، هي قوله سبحانه: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ﴾؛ والغرض من هذه الجملة تأكيد أن القرآن من عند الله سبحانه. قال الزمخشري (ت ٥٣٨هـ): "اختصاص للإيمان بالنزل على رسول الله ﷺ ... وأكد ذلك بالجملة المعترضة التي هي قوله ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ﴾، وقال ابن كثير (ت ٧٧٤هـ): "قوله: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ﴾ جملة معترضة حسنة"^(٢). وقال الألوسي (ت ١٢٧٠هـ): "وهو جملة معترضة بين المبتدأ والخبر، مفيدة لحصر الحقيقة فيه"^(٣). وقال ابن عاشور (ت ١٣٩٣هـ): "وزيد في جانب المؤمنين التنويه بشأن القرآن بالجملة المعترضة قوله: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ﴾"^(٤) وهذه الجملة جاءت متصلة بما قبلها إن كان من جهة اللفظ أو المعنى والسياق.

وقد نص النحاة أن الجملة الاعتراضية هي جملة المناسبة للمقصود، بحيث تكون كالتوكيد له، أو التنبيه على حال من أحواله^(٥)، فهل تقوم الجملة بهذه الوظيفة ولا يكون لها محل من الإعراب! ومما يؤهل هذه الجملة لأن يكون لها موضع من الإعراب أنها لم تعادل

(١) سورة محمد، الآية (٢).

(٢) تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، ٣٠٦/٧.

(٣) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، محمود الألوسي، دار إحياء التراث العربي، لبنان، بيروت، ٣٧/٢٦.

(٤) التحرير والتنوير، ابن عاشور، ٧٥/٢٦.

(٥) ينظر ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، ص ١٦١٣.

الحرف ولا ضمير الفصل الذي يقوم بوظيفة منع اللبس، بل عدّ النحاة الفصل بالمفرد من قبيل الفصل النحوي^(١) الذي لا يدخل في باب الاعتراض ف "وجود الجملة هنا ضروري لأداء المعنى بهذه الصورة، ومعنى هذا أن تكون الجملة ها هنا - لا المفرد - ضرورة لتمام المعنى الذي أراده المنشئ أو المتكلم. ولهذا كانت جملة الاعتراض أحق بموضع إعرابي، لا أن تسلب ذلك الموضع، إلا إن كان الاعتراض لغوا ومن ثم لا وجه لإعرابه"^(٢).

وقفنا في الفصل الثاني على رأي النحاة في الجملة الاعتراضية ورأينا أن الجمهور نصوا على أن الجملة الاعتراضية لا محل لها من الإعراب، وميزوا بينها وبين جملة الحال، قال ابن مالك (ت ٦٧٢هـ): "وبميزها من الحالية امتناع قيام مفرد مقامها، وجواز اقترانها بالفاء، ولن، وحرف التنفيس وكونها طلبية"^(٣)، وعدد ابن هشام (ت ٧٦١هـ) الأمور التي تميز الاعتراضية على الحالية وهي^(٤):

١. أن تكون غير خبرية (أي أن تكون انشائية)، كالأمرية، وكالدعائية والقسمية وغيرها.

٢. أن يجوز تصديرها بدليل استقبال: كالتنفيس، ولن، وكالشرط.

٣. أن يجوز اقترانها بالفاء.

٤. يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت.

أما كون الاعتراضية تختص بالجملة غير الخبرية فغير صحيح، فكثير من الشواهد التي ساقها النحاة للجملة الاعتراضية يتضح منها أن الاعتراضية قد تأتي خبرية

(١) ينظر البيان في روائع القرآن، تمام حسان، ١١٢/١.

(٢) إعراب النص، حسني عبدالجليل، ص ١٩.

(٣) تسهيل الفوائد، ابن مالك، ص ١١٣.

(٤) مغني اللبيب، ابن هشام، ٥١٦/٢ - ٥٢٠.

وغير خبرية، مثال ذلك قول الله تعالى: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ

وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ الْهُدَى﴾ (٢٣) ^(١)، (ولقد جاءهم)، جملة خبرية وقد وقعت

اعتراضية بين جملتين ^(٢)، كما أن بعض النحاة أجازوا مجيء الأمر والنهي حالا وخرجوه على أن اللفظ طلب والمعنى خبر، ومن هؤلاء النحاة:

١. الفراء (ت ٢٠٧هـ): أجاز وقوع جملة الأمر حالا، واستدل عليه بقول أبي الدرداء: "وَجَبْتُ النَّاسَ أَخْبُرْتُ ثَقْلَهُ" ^(٣).

٢. ذكر ابن الشجري (ت ٥٤٢هـ) في أماليه أن جملة الدعاء وقعت حالا في قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ﴾ (٢٣) سَلَّمَ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ ^(٤) ^(٥).

٣. جوز محمد بن علي المحلي (٦٣٧هـ) وقوع جملة النهي حالا، نحو قول الشاعر:

اطلب ولا تضجر من مطلب فآفة الطالب أن يضجرا
ف (لا) ناهية، والواو: للحال ^(٦).

وأما الاعتراض بالشرط، فإنه يدل على الحال المقيدة المخصوصة؛ لأن الشرط إذا جاء على غير الترتيب الطبيعي له كان الشرط قيّداً، ومن ثم يفقد دلالته على الشرط بمعنى اللزوم، ولهذا كانت جملة الشرط الاعتراضية قيّداً ووقعت موقع الحال ^(٧)، قال

(١) سورة النجم، الآية (٢٣).

(٢) البحر المحيط، ١٦١/٨.

(٣) الأساليب الانشائية، عبدالسلام هارون، ص ٨٥.

(٤) سورة الرعد، الآيات (٢٣-٢٤).

(٥) الأساليب الانشائية، ص ٨٦.

(٦) همع الهوامع، السيوطي، ٢٤٨/٢.

(٧) ينظر إعراب النص، حسني عبدالجليل، ص ٨٣.

السيوطي (ت ٩١١هـ): "ومن الخبرية الشرطية ما يقع حالا خلافا للمطرزي، نحو: أفعل هذا إن جاء زيد، فقل بلزوم الواو وقيل لا تلزم، وعليه ابن جني"^(١)، ومثال ذلك قولنا: أنت إن اجتهدت ناجح، فالمعنى: أنت في حال اجتهدك ناجح، وتقديره أنت - مجتهدا - ناجح، ومن هذا قولنا: إن أبا العلاء شاعراً أفضل، ولا نقول أفضل شاعراً، بل الأفضل شاعراً^(٢).

أما اقترانها بالفاء، فكما يقول د. حسني عبدالجليل: "فإن شواهدا عندهم فيها نظر، فالمثال الذي رده النحويون لا اعتراض فيه لأنه يحسن السكوت عليه مع الجزء الأول من الجملة، والاعتراض في الحقيقة لا بد أن يكون جزؤه الأول طالبا للجزء الثاني لفظاً ومعنى، فقول الشاعر:

واعلم - فعلم المرء ينفعه أن سوف يأتي كل ما قدرا
لأن قوله: واعلم فعلم المرء ينفعه، يمكن أن يكون: واعلم أن سوف يأتي كل ما قدرا فعلم المرء ينفعه"^(٣).

أما الأخير وهو جواز اقتران الاعتراضية بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت، وفي الحالية يستغنى عن الواو، وعلتهم في ذلك هو أن المضارع دل بالموضع على زمان الحال، فيستغنى عن الواو الزمنية^(٤)، والشواهد التي ساقوها يتبين منها أن هذا الشرط تتفق فيه الاعتراضية مع الحالية، وأن ورود الواو في الجملة الاعتراضية إنما هو لمغايرة كل جملة عما قبلها في المعنى مما يعطي للاعتراض وظيفة تركيبية تسهم في إعطاء الجملة بُعداً بلاغياً، ومن ذلك المثال الذي أورده ابن هشام في المغني عن الجملة الاعتراضية: "وقد وقعت الجملة المعترضة في مواضع أحدها بين الفعل ومرفوعة، كقوله:

(١) همع الهوامع، ٢/٢٤٣.

(٢) ينظر إعراب النص، ٨٤.

(٣) إعراب النص، حسني عبدالجليل، ص ٨٥.

(٤) ينظر شرح المفصل، ابن يعيش، ٢/٦٥.

شجاك - أظن - ربع الظاعنينا ولم تعبأ بعذل العاذلينا^(١)

والملاحظ أن الاعتراض هنا جاء بفعل مضارع لم يصدر بالواو وهذا الشرط هو شرط الجملة الحالية التي تأتي فعلا مضارعا.

وبالبحث لا يرى إشكالا في إعراب الاعتراضية المسبوقة بالواو حالا تتفق فيه الاعتراضية مع الحالية على عد الواو واو الحال، وقد اختلف النحاة في هذه الواو، وتعددت تسمياتها عند النحاة، فمنهم من جعلها حرف عطف، ومنهم من جعلها واو الوقت، ومنهم من جعلها واو الابتداء، وربما يعود الخلاف في تسميتهما إلى غير سبب، من أهمها أن سيبويه أوحى بتلك التسميات في كتابه قال سيبويه: "فإنما وجهه على أنه يغشى طائفة منكم، وطائفة في هذه الحال، كأنه قال: إذ طائفة" في هذه الحال، فإنما جعله وقتاً ولم يُرد أن يجعلها واو عطف وإنما هي واو الابتداء"^(٢)، وعلق ابن جني على تسميتها واو الابتداء عند سيبويه، فقال: "ولهذا قال سيبويه واو الابتداء يعني هذه الواو، إذ كان ما بعدها سبيله أن يكون جملة من مبتدأ وخبر"^(٣)، ووقف الدكتور محمود الجاسم عند هذا النص بقلقه الاصطلاحي وغموض عبارته، فجعله سببا من أسباب التعدد في التحليل النحوي. فقال: "وقد يظهر الغموض عند سيبويه في اضطراب الدلالة الاصطلاحية التي يبتغيها، فيفقد اختلاف فهم النحاة لتلك الدلالة إلى تعدد في التحليل النحوي... فلم يوضح سيبويه معنى الحالية للواو، فجاء تمثيله قلقاً يحتمل غير وجه، فقلوه: "وطائفة في هذه الحال" تجعل دلالة الحالية محتملة، وقلوه: "كأنه قال إذ طائفة في هذه الحال، فإنما جعله وقتاً يدل في ظاهره،" على أنها بمعنى

(١) مغني اللبيب، ٥٠٦/٢.

(٢) الكتاب، ٩٠/١.

(٣) سر صناعة الإعراب، ابن جني، تح: حسن هنداي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م

(إذ الظرفية الزمانية)، وقوله: "ولم يرد أن يجعلها واو عطف، وإنما هي واو الابتداء يجعلها تحتل الاستئناف، لتكون في بداية جملة، لذلك اختلف النحاة في الدلالة الاصطلاحية التي يبتغيها سيبويه لهذه الواو، ومن ثم تعددت الأوجه في تحليلها، فعن مكي أنها واو الابتداء، ولعله يريد بها الواو الاستئنافية التي تنصدر كلاماً منقطعاً عما قبله. ثم أضاف أنه قيل في هذه الواو: إنها للحال، وقيل أيضاً: إنها بمعنى (إذ) ولا يخفى أثر كلام سيبويه في هذه الأوجه، فإنه يحتملها جميعاً^(١)، وذهب الفراء (ت ٢٠٧هـ) إلى أنها ظرف قال الفراء: "جعل الواو كأنها ظرف للفعل متصلة بالفعل"^(٢)، وقال الزجاج (ت ٣١١هـ): "وهذه واو الحال"^(٣)، وسماها ابن السراج (ت ٣١٦هـ) واو الوقت^(٤).

واختلاف النحاة في توجيه هذه الواو يجعل ورودها في الجملة الحالية وعدمه ليست شرطاً أساساً في توجيه الجملة على أنها حال - أكانت جملة الحال فعلية مضارعة مثبتة أم غير ذلك - وليست اعتراضاً استناداً على أن الاعتراضية في المضارع المثبت لا بد لها من واو والحالية بدون واو؛ لأن توجيه الواو على خير الحال يخرج هذه الواو من حيز الحالية إلى الاستئناف أو العطف مما قد يترتب عليه تغير في المحل الإعرابي للجملة، كما أن الفوارق التي سلف ذكرها ما هي إلا وسائل تغطي عدداً من الأمثلة اللغوية الشديدة التنوع، وتميز ما كان منها داخلاً ضمن الجملتين أم لا، في حين أن الكلام لا ينحصر في صور هذه الفوارق فقط فهو أوسع نطاقاً منها لهذا بقي العديد من التراكمات والأمثلة ليس فيها بيان فصل على أنها حال أم اعتراض.

(١) تعدد الأوجه في التحليل النحوي، د. محمود حسن الجاسم، ط ١، دار النمير، دمشق ٢٠٠٧، ص ١٠١-١٠٢.

(٢) معاني القرآن، الفراء، ١/٢٤٠.

(٣) معاني القرآن، الزجاج، ١/٤٨٠.

(٤) الأصول في النحو، ١/٢٦٥.

نظرة تقويمية إلى إعراب الجملة الاعتراضية:

مما سبق تبين لنا أن لا فرق بين الجملة الاعتراضية وبين الجملة الحالية لا من حيث الشروط التي تميز بعضها عن بعض، ولا من حيث الموقع المكاني؛ وعليه ينبغي أن لا يكون ثمة فرق بين الاعتراضية وبين الحالية في الموقع الإعرابي، والناظر في مفهوم الاعتراض والمكان الذي يرد فيه يجد أن هذا الاعتراض بهذا المفهوم لا يرد إلا حالا مصدرا بالواو، فالاعتراض الحقيقي هو: ما جاء بين ركنين أساسيين مجيئاً لا يصح فيه تأخير مع بقاء دلالاته^(١)، وهذا المفهوم للاعتراض يتفق ومفهوم الحال المؤكدة التي تُذكر تأكيداً لمعنى الخبر، وتوضيحاً له، مثال ذلك قولك: زيد أبوك عطوفاً، فعطوفاً حال أكدت بها معنى الأبوة، وهي صفة لازمة للأبوة^(٢)، فلا يجوز أن يقال: عطوفاً زيد أبوك، ولا زيد عطوفاً أبوك، فهي مؤكدة لمضمون الجملة ودالة على وصف ثابت مستفاد منها^(٣)، هذا في الحال المفرد، والحال قسمان:

١. حال مؤكدة: وحدها تقرير وتحقيق لمضمون الخبر من الجملة الاسمية التي لا عمل لواحد منهما فيه مطلقاً من غير تقيد، ولا يكون عاملها إلا مقدراً لا يجوز إظهاره.
 ٢. حال مقيدة: وهي التي تأتي لبيان الهيئة التي عليها الفاعل والمفعول عند تعلق الفعل به خاصة، والعامل فيها إما فعل وإما معنى فعل وقد قرر النحاة أن الجملة المعترضة تارة تكون مؤكدة، وتارة تكون مشددة؛ لأنها إما ألا تدل على معنى زائد على ما دل عليه الكلام، بل دلت عليه فقط، فهي مؤكدة، ولما أن تدل عليه وعلى معنى زائد فهي مشددة".
- مما تقدم يرى الباحث أن جملة الاعتراض لها محل من الإعراب، وهي على قسمين:

(١) ينظر إعراب النص، ص ٨٥.

(٢) ينظر شرح المفصل، ابن يعيش، ٢٢/٢.

(٣) ينظر شرح شذور الذهب، ابن هشام، ص ٢٦٨.

الأول: جملة اعتراضية مع الأداة وهي الواو، ويكون توجيهها على إنها حال مؤكدة لمعنى الخبر، الثاني: جملة اعتراضية بدون أداة: وهذه يكون توجيهها على أنها تأكيد للجملة قبلها أو بدل منها، ولننظر إلى هذه الأمثلة من القرآن الكريم، ونرى كيف اختلف العلماء في توجيه هذه الآيات بين قائل على أنها اعتراض، وبين قائل على أنها حال، واختلافهم في توجيه هذه الآيات دليل على أنه لا يوجد فرق بين الاعتراضية والحالية لا في الموقع المكاني ولا في الموقع الإعرابي:

١. قَالَ تَعَالَى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾^(١)، "أنعم الله عليهما": صفة لرجلان، وصف أولاً بالجار والمجرور، ثم ثانيًا بالجملة، وهذا على الترتيب الأكثر في تقديم المجرور أو الظروف على الجملة، إذا وصفت بهما، وجوزوا أن تكون الجملة حالية على إضمار (قد)، وأن تكون اعتراضًا^(٢).

٢. قَالَ تَعَالَى: ﴿فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا﴾^(٣)، "ولا يظلمون": اعتراض، أو حال^(٤).

٣. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَذْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنْذَرَ قَوْمَهُ بِالْأَحْقَافِ وَقَدْ خَلَّتِ النُّذُرُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ﴾^(٥)، "وقد خلت النذر": حال من الفاعل، أو اعتراض^(٦).

(١) سورة المائدة، الآية (٢٣).

(٢) التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ١٤٣٠، والبحر المحيط، أبو حيان، ٤٧٠/٣.

(٣) سورة مريم، الآية (٦٠).

(٤) ينظر البحر المحيط، أبو حيان، ١٩٠/٦.

(٥) سورة الأحقاف، الآية (٢١).

(٦) ينظر البحر المحيط، ٦٣/٨-٦٤.

٤. قَالَ تَعَالَى: ﴿أَتَبَعُ مَا أَوْحَىٰ إِلَيْكَ مِنَ رَبِّكَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾ (١٠٦) (١)،

جملة "لا إله إلا هو": اعتراض أو حال مؤكدة (٢).

٥. قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ ۖ وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ (٣)، "وأنت حل": قال الزمخشري

(ت ٥٣٨هـ): اعتراضية في معنى الاستقبال (٤)، وقال أبو حيان (٧٤٥هـ): إنها حالية

تفيد تعظيم المقسم به (٥).

مما تقدم نخلص إلى:

١. لا فرق بين الجملة الاعتراضية وبين الجملة الحالية لا من حيث الشروط التي تميز

بعضها عن بعض، ولا من حيث الموقع المكاني؛ وعليه ينبغي أن لا يكون ثمة فرق

بين الاعتراضية وبين الحالية في الموقع الإعرابي.

٢. يرى الباحث أن جملة الاعتراض لها محل من الإعراب ويكون توجيهها على إنها حال

مؤكدة لمعنى الخبر، إن كانت قبلها واو، وتوجه توكيدا أو بدلا إن كانت بدون أداة (٦)

(١) سورة الأنعام، الآية (١٠٦).

(٢) البحر المحيط، ٢٠١/٤.

(٣) سورة البلد، الآيات (٢-١).

(٤) الكشف، ص ١٢٠٣.

(٥) البحر المحيط، ٤٦٩/٨.

(٦) ينظر إعراب النص، حسني عبدالجليل ص ٨٥

المبحث الثالث

الجملة التفسيرية

اتضح لنا من التعريفات^(١) التي ساقها النحاة للجملة التفسيرية أن لها قيديين:

القيد الأول: أن تكون كاشفة لحقيقة ما تليها من الجمل فهي إما أن توضح معنى مبهما، أو تفصل معنى مجملاً ورد قبلها، قال ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ): هي الجملة "الكاشفة لحقيقة ما تليه، ممّا يفتقر إلى ذلك"^(٢)، وقال أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ): "وأما جملة التفسير فهي الكاشفة لحقيقة ما تليه مما يفتقر إلى الكشف، وتفسير الجملة بمثلها"^(٣)، وقال ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ): "هي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه"^(٤)، وقال علي أبو المكارم: "هي الجملة التي تكشف غموض جملة أخرى سابقة لها"^(٥)، فالجملة المفسرة تقوم بوظيفة محددة في السياق تشبه البديل أو عطف البيان، فهي جملة مستقلة مبنى ومعنى، جاءت لتفسر وتوضح غموض جملة سابقة لها، والحقيقة التي لا بد من النظر إليها بعين الاهتمام هي أن علماء البلاغة كانوا أكثر إدراكاً لوظيفة الجملة التفسيرية في السياق؛ فلو نظرنا إلى ما قاله علماء البلاغة في هذا الشأن لوجدنا أنهم لم يقصروا تفسيرهم للموقع على قالب جامد بل يتصل بدلالة الجملة وقيامها مقام البديل أو عطف البيان اللذين يتضمنان توكيدا للمتبوع"^(٦)، قال بدر الدين بن

(١) ينظر الفصل الثاني من هذا البحث، الجملة التفسيرية، ص.

(٢) تسهيل الفوائد، ابن مالك، ص ١١٣.

(٣) ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، ١٦١٦.

(٤) مغني اللبيب، ابن هشام، ٥٢١/٢.

(٥) مقومات الجملة العربية، علي أبو المكارم، ص ١٧٥.

(٦) إعراب النص، حسني عبد الجليل، ص ١٠٠.

مالك (ت ٦٨٦): "فالجمله متى نزلت مما قبلها منزلة العارية عنه؛ لأنه أريد قطعها عنه أو إبدالها منه، أو منزلة نفسه لكمال اتصالها به لكونها موضحة له، أو مبينة، أو مؤكدة لم تكن موضعاً لدخول الواو، وكذلك إذا لم تكن بينها وبين الأولى جهة جامعة لكمال انقطاعها عنها"^(١)، ثم بعد ما عدد أحوال انتظام الكلام يقول: "وأما المقتضى للإبدال: فأن يكون الكلام السابق غير واف بتمام المراد، والمقام مقام اعتناء بشأنه لكونه مطلوباً في نفسه أو فصيلاً أو غريباً أو عجباً أو لطيفاً أو نحو ذلك"^(٢)، وقال الخطيب القزويني (ت ٧٣٩): "أما كمال الاتصال فيكون لأمر ثلاثة:

الأول: أن تكون الثانية مؤكدة للأولى، والمقتضى للتوكيد دفع توهم التجوز والغلط...

الثاني: أن تكون الثانية بدلا من الأولى، والمقتضى للإبدال كون الأولى غير وافية بتمام المراد بخلاف الثانية، والمقام يقتضي اعتناء بشأنه لنكتة، ككونه مطلوباً في نفسه، أو فصيلاً أو عجباً، أو لطيفاً، وهو ضربان:

أحدهما: أن تنزل الثانية من الأولى منزلة بدل البعض من متبوعة، كقوله تعالى:

﴿وَأَتَقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾ وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴿١٣٤﴾﴾^(٣)

وثانيهما: أن تنزل الثانية من الأولى منزلة بدل الاشتمال من متبوعة، كقوله تعالى:

﴿قَالَ يَنْفَرُوا أَتَبِعُوا الْمُرْسَلِينَ ﴿٥٠﴾ أَتَبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ ﴿٥١﴾﴾^{(٤)(٥)}.

(١) المصباح في المعاني والبيان والبدیع، بدر الدین بن مالک، ص ٥٨.

(٢) السابق، ص ٦١.

(٣) سورة الشعراء، الآيات (١٣٢-١٣٤)

(٤) سورة يس، الآيات (٢٠-٢١)

(٥) الايضاح في علوم البلاغة، القزويني، ص ١٢٢.

أما القيد الثاني: أن تكون فضلة في الكلام، وليس معنى فضلة أنه يمكن الاستغناء عنها، ولما ساق ابن هشام هذا القيد احترازاً من دخول جمل أخرى تقع في الموضع نفسه ولكن لها محل يقول ابن هشام: "وقولي في الضابط" الفضلة "احترزت به عن الجملة المفسرة لضمير الشأن، فإنها خبر في الحال أو في الأصل وعن الجملة به في باب الاشتغال (في نحو: زيد ضربته) فقد قيل إنها تكون ذات محل... وهذا القيد أهملوه ولا بد منه"^(١)، والملاحظ من هذا القيد: خروج ابن هشام عن الضوابط المعتمدة في إعراب الجمل وعدم إعرابها إلى إضافة ضابط آخر، مفاده وجوب انعدام القصدية والعمدية في الجملة التفسيرية؛ لأنها إن كانت كذلك كان الفهم متوقفاً عليها، ولا ندري لماذا لم يشترط هذا القيد في الجمل الأخرى مثل: الاستثنائية، وجواب القسم، وجواب الشرط.. رغم أن الفائدة متوقعة عليهن بل ولا يحصل كلام إلا بهن.

وقد وقفنا في الفصل السابق على اختلاف النحاة في إعراب الجملة التفسيرية^(٢)، فمذهب الجمهور أن هذه الجملة لا محل لها، في حين ذهب الشلوبين والسيوطي ومن وافقهما من المحدثين إلى^(٣) أنها على حسب ما تفسره، وحقيقة الأمر أن جمهور النحاة يربطون بين الإعراب المحلي ووظيفة التفسير، وذلك حينما اشترطوا كون الجملة المفسرة لا محل لها من الإعراب، وكأن الجملة لأنها جملة لا موقع لها؛ لا لأنها تؤدي وظيفة في السياق، فكيف تكون الجملة كاشفة لحقيقة ما قبلها، ثم تصنف على أنها لا محل لها من الإعراب؟! فالمانع من إعراب هذه الجملة كما يرى ابن هشام هو أن الجمهور لم يثبت

(١) المغني، ٥٢٣/٢.

(٢) ينظر الفصل الثاني من هذا البحث، ص ٥٦.

(٣) ينظر السابق، ص ٦٢.

وقوع عطف البيان والبذل جملة^(١)، فالمانع إذن ليس لأن هذه الجملة لا تقوم مقام المفرد كما صرح هو بل لأن الجمهور لم يثبت ذلك، على الرغم من أن ابن هشام يقر بوقوع الجملة بدلا عند حديثه عن الجمل التي لها محل من الإعراب^(٢)، ويبقى الإشكال هنا عند ابن هشام أنه إذا لم تكن هذه الجملة مفسرة ولا عطف بيان ولا بدلا، فماذا يمكن أن تكون؟

والناظر إلى وظيفة التفسير في الجملة فسيروى أن التفسير وظيفة نحوية، ولا علاقة جوهرية له بالإعراب المحلي، فالتفسير هو عملية القصد منها الإضافة إلى النص الأول من جهة، ثم إعطاء هذا النص معنى أكثر وضوحاً من جهة أخرى، وعليه فهو يشمل جميع النصوص التي تحتاج إلى توضيح، فالجملة المفسرة تزيل ما في الجملة المفسرة من غموض، وما يكتنفها من إشكال، وتعيّن المعنى المراد، فوظيفتها إذن جزء من وظيفة التفسير الكبرى، ولكنها اختصت بميزة عنه، ذلك أن الجملة التفسيرية تكون من إنشاء المرسل نفسه، يضمنها كلامه حين يشعر أن المتلقي بحاجة إلى إيضاح لاستدامة عملية التواصل، فـ "الجملة التفسيرية هي: المركب الإسنادي المتّسم بالإفادة المعنوية مشروطاً فيها بالإيضاح لمبهم في جملة سابقة، سواءً أكان الإبهام ناتجاً عن استغلاق دلالة مفردة ما، أم عن إبهام دلالة الجملة مجتمعة؛ وعلى هذا تكون الجملة المفسرة هي المرادف المعنوي لما تُفسره، إذ أنها تقتضي التعبير عن مدلول ما بصياغة تعبيرية جديدة، فيتعاور بذلك الآن على مدلول واحد؛ بقصد كشف المعنى وإيضاحه"^(٣) فهل تقوم الجملة التفسيرية بهذه الوظيفة ولا يكون لها موقع من الإعراب، إلا إذا كان وجودها في الكلام لغوا لا قيمة له ولا فائدة وهذا الذي لا يسلم به الباحث ولا يمكن حصوله بدليل ما سبق بيانه.

(١) ينظر المغني، ٥٢٦ / ٢.

(٢) ينظر السابق، ٥٥٦ / ٢.

(٣) الجملة التفسيرية في القرآن الكريم، دراسة نحوية دلالية، كريم سليمان الحريثي، ص ١٢.

نظرة تقويمية إلى الجملة التفسيرية:

تبين لنا مما سبق أن للجملة التفسيرية وظيفة محددة تقوم بها في الكلام وعليه لا بد أن يكون لها موقع إعرابي، وإلا كان ورودها في الكلام عبثاً لا فائدة منه، وبالنظر إلى هذه الوظيفة التي تقوم بها هذه الجملة وبين وظيفة البدل يمكن لنا القول أن الجملة التفسيرية تقوم بوظيفة تشبه البدل، وقد اشترط النحاة القائلون بوقوع الجملة بدلاً أن تكون أكثر وضوحاً وتحديداً مما أبدلت منه، بمعنى أن تكون في الجملة الواقعة بدلاً خصوصية دلالية تميزه من المبدل منه على وجود معنى مشترك يجمع بينهما^(١)، لهذا كان وجود هذه الجملة هنا ضرورياً لتمام المعنى الذي أراده المتكلم، ولهذا السبب كانت هذه الجملة أحق بموضع إعرابي لا أن تسلب هذا الموضع فيكون وجودها لغوا لا وجه لإعرابه، كما أن "الجملة التفسيرية لا تقيد بصيغ نحوية وبنى تركيبية خاصة، إنما سندها الأساس هو المعنى الذي من خلاله ينكشف دور البنية النحوية في توجيه مسار المعنى وبلوغ غايته، وإذا أصبح المعنى هو الفيصل في ميدان التباري للوصول إليه، فإن هذا يؤدي إلى تداخل الوظائف بين أنواع الجمل وبخاصة التفسير الذي تتلاقى فيه المعاني بوصفه يمثل المرتكز الشكلي والمعنوي"^(٢).

قسمت الجملة التفسيرية على قسمين:

١. جملة التفسيرية المسبوقة بأداة تفسير: وترتبط الجملة التفسيرية في هذا النمط بما قبلها بأحد حروف التفسير، وعدد الحروف التي أجمع عليها النحاة اثنان، هما: (أن) و(أي)، في حين ذهب بعضهم إلى عدّ (إذا) و(أنّ) المفتوحة الهمزة المشددة النون

(١) ينظر معالم التفكير في الجملة عند سيبويه، محمد فلفل، ص ١٣١.

(٢) الجملة التفسيرية بين الاتجاه الشكلي والوظيفي في النص القرآني، رجاء محسن حمد، بحث منشور في مجلة الكلية الإسلامية الجامعة / النجف الاشرف، ٢٠١٣م، ص ٣.

منها^(١)، وهذا النوع من الجمل لا إشكال في إعرابه، فقد جعل النحاة للجملة الواقعة بعد الأداة موقعا، فـ (أن) في الجملة التفسيرية جعلها البصريون مصدرية فيكون ما بعدها بتأويل مصدر^(٢) مثال قول الله تعالى: ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلَّكَ ﴾^(٣) قال ابن هشام: "وتحتمل المصدرية بأن يقدر قبلها حرف الجر"^(٤)، وأما (أي) فالاسم الواقع بعدها يعرب بدلا أو عطف بيان هكذا نص ابن هشام^(٥) فما المانع من جعل الجملة الواقعة بعد (أي) بدلا بالنظر إلى الوظيفة التي يقوم بها المفرد في قولك: عندي عسجد أي ذهب وإلى الوظيفة التي تقوم بها الجملة في نحو قول الشاعر:

وترمينني بالطرف أي أنت مذنب وتقلينني لكن إياك لا أقلّي
فجملة أنت مذنب تفسر لما قبلها وضح بها الشاعر المبهم الذي كان في الجملة السابقة وهذه هي وظيفة البدل كما عرفه النحاة بأنه: "التابع المقصود بالحكم بلا واسطة"^(٦)، والغرض منه الإيضاح ورفع الالتباس، وإزالة التوسع والمجاز^(٧)، فالجملة الواقعة بعد (أي) رفعت الالتباس ووضحت المعنى المراد. وهذان الحرفان هما اللذان اتفق النحاة على وقوعهما حرفي تفسير لذلك اكتفينا بمناقشتهما.

الجملة التفسيرية المجردة من الأداة: يمثل هذا النوع القسم الثاني من الجمل المفسرة، ويرتبط بما قبله ضمناً، أي إن الجملة الاسمية أو الفعلية التي تقوم بوظيفة التفسير تكون خالية من الأداة التي تربطها بالجملة المفسرة، ويعتمد في تحديد هذا النوع

(١) ينظر الفصل الثاني من هذا البحث، مبحث الجملة التفسيرية، ص ٦٨.

(٢) ينظر مغني اللبيب، ٤٧/١.

(٣) سورة المؤمنون، الآية (٢٧).

(٤) السابق، ٤٧/١.

(٥) مغني اللبيب، ١٠٦/١.

(٦) شذور الذهب، ابن هشام، ص ٤١٢.

(٧) ينظر أسرار العربية، ص ٢١٧.

من الجمل على المعنى، وقد يحتمل هذا النوع من الجمل وجهاً آخر من الإعراب، ويختلف هذا النوع عن النوع الأول المرتبط بأداة من حيث إنّ هذا النوع من الجمل ليس له من الشروط والمحددات التي يمتلكها الأول؛ مما جعله محل خلاف بين النحاة، وما ذاك إلا نتيجة التشابه الظاهري لهذا القسم مع غيره من الجمل إلى درجة التداخل؛ مما جعلهم يختلفون في توجيه الجملة الواحدة، فالجملة التي تحكم لها طائفة من النحاة بالتفسير، تحكم لها طائف أخرى بالبديلة أو الحالية أو المفعولية أو الاستئناف؛ مما يدل على افتقار النحاة لمعيار معين يحتكمون إليه في البتّ بمواقع هذا النوع من الجمل وإعرابه، من الشواهد على ذلك قوله ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ وَفِي ذَلِكُمْ بَلَاءٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾^(١) فـ "جملة (يذبحون أبناءكم ويستحيون نساءكم) موضع خلاف بين النحاة، إذ ذهب الزجاج (ت ٣١١ هـ)^(٢) والزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)^(٣)، والرازي (ت ٦٠٤ هـ)^(٤)، إلى أنها جملة تفسيرية بينت وفصلت الاجمال في قوله: "يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ"، إذ إنّ الذبح والاستحياء من جملة العذاب، وهما أشد أنواعه وطأةً على النفس الإنسانية، في حين ذهب الاسكافي (ت ٤٢٠ هـ)^(٥)، والقرطبي (ت ٦٧ هـ)^(٦)، وأبو حيان الغرناطي (ت ٧٠٨ هـ)^(٧)، والآلوسي (ت ١٢٧٠ هـ)^(٨) من

(١) سورة البقرة، الآية (٤٩).

(٢) ينظر معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ١/١٣٠.

(٣) ينظر الكشاف، الزمخشري، ص ٧٦.

(٤) ينظر مفاتيح الغيب، فخر الدين الرازي، ٣/٧٢.

(٥) ينظر درة التنزيل وغرة التأويل، الخطيب الإسكافي، ١/٢٣٠.

(٦) ينظر الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ٢/٨٥.

(٧) البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ١/٣٥١.

(٨) ينظر روح المعاني، الآلوسي، ١/٢٥٣.

القدماء، وصاحب كتاب النحو القرآني من المحدثين إلى أنها تحتمل البدلية أيضاً^(١)، وعليه فهي بدل بعض من كل، وعلى كلا الرأيين فإن هذه الجملة المتصدرة بالفعل المضارع قد أدت وظيفة تفسيرية بيانية اتضح من خلالها ما أجمل وأبهم من أصناف العذاب في قوله ﴿يَسْؤُمُونَكَ سُوءَ الْعَذَابِ﴾.

إن التفسير يمكن النظر إليه بوصفه مفهوماً بلاغياً يتولد عنه أغراض ومقاصد تخدم الجانب اللغوي في الكلام^(٢)، وهذا المفهوم لا بد له من الطرق والأساليب التي يؤدي بها، فالجملة التفسيرية المقترنة بالأداة انحصرت وظيفتها في بيان الكلام المتقدم عليها، في حين يمكن أن نلمح في القسم الثاني وهي الجمل المجردة من الأداة أكثر من جانب دلالي^(٣)، لذلك تداخلت الوظائف في الجمل الواقعة تفسيراً مما يمكننا أن نضم جملاً تؤدي دوراً وظيفياً مشتركاً بين التفسير ووظائف أخرى، فبجانب دورها الوظيفي في بيان المبهم المتقدم عليها يرى الباحث أن الجملة التفسيرية لها محل من الإعراب ويمكن توجيهها على بأحد أمرين:

أحدهما: بدل من الجملة المفسرة: حيث تقوم الجملة التفسيرية بإيضاح المبدل منه، وتفسيره بما يزيل كل لبس أو توهم قد يعتريه، ويرد البدل هنا جملة فيقوم بتخصيص عام أو تفصيل مجمل، وذلك بشرط أن تكون الثانية والتي هي جملة البدل أوفى بتأدية المقصود من الجملة الأولى، وهذا الشرط غالباً ما يتحقق في الجملة التفسيرية نظراً لوظيفتها التي تقوم بها في السياق كما بينها.

(١) ينظر النحو القرآني، جميل أحمد ظفر، ص ٥٠٤.

(٢) ينظر المنوال النحوي، عز الدين مجدوب، ص ١٦٠.

(٣) ينظر الفصل الثاني من هذا البحث، مبحث الجملة التفسيرية، ص ٧٣-٧٦.

ومن الشواهد على ذلك ما بيناه من اختلاف العلماء في توجيه ﴿يَذِجُونَ آبْنَاءَكُمْ﴾^(١) إلى قولين: تفسيرية، وبدلية، ويبقى أن هذه الجملة قد أدت وظيفة تفسيرية بيانية اتضح من خلالها ما أجمل وأبهم من أصناف العذاب في قوله: ﴿يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ﴾^(٢)، فتداخلت فيها وظيفتان للجمال التفسير والبدلية.

ومن الشواهد أيضا قول الله تعالى: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَا نَزَّلَ الشَّيْطَانُ﴾^(٣) نَزَّلَ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ^(٤)، فالجملة ﴿نَزَّلَ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾^(٣)، تحتل أن تكون تفسيرية لمضمون الجملة المتقدمة عليها أو بدل قامت بوظيفة بيانية مهمة من خلال تحديد هوية ما صدق عليه اسم الاستفهام (من)^(٥)، وعلى كلا الاحتمالين فإن الجملة قد أدت وظيفة تكاملية في توجيه مسار المعنى وبلوغ غايته من خلال بيانها لما أبهم من الكلام المتقدم عليها^(٦).

ومن الشواهد أيضا قول الله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ﴾^(٧) أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَيْنَ (١٣٣) ﴿٧﴾، ففي الآية وجهان: أن تكون الجملة الثانية بيانا للأولى وتفسيرا لها، أو أن (بأنعام) بدل من قوله (تعلمون) بإعادة العامل^(٨).

ومن الشواهد قول الشاعر:

أقول له ارحل لا تقيم عندنا
والأفكن في السر والجهر مسلما

(١) سورة البقرة، الآية (٤٩).

(٢) سورة البقرة، الآية (٤٩).

(٣) سورة الشعراء، الآيات (٢٢١-٢٢٢).

(٤) سورة الشعراء، الآية (٢٢٢).

(٥) ينظر الجملة التفسيرية بين الاتجاه الشكلي والوظيفي في النص القرآني، رجاء محسن حمد، ص ٨.

(٦) ينظر السابق، ص ٩.

(٧) سورة الشعراء، الآيات (١٣٢-١٣٣).

(٨) ينظر التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ص ٩٩٩، والدر المصون، السمين الحلبي، ٨/٥٣٩-٥٤٠.

أبدل (لا تقيمن عندنا) من (ارحل) لأنه أوفي بتأدية الكراهية لإقامته بالمطابقة، من قوله ارحل بخلاف الأولى^(١).

ثانيهما: حال: أشرنا سابقاً إلى أن الجملة التفسيرية قد تؤدي دوراً مشتركاً بين التفسير وبيان الحالة التي عليها صاحب الحال، وعليه فهي تأتي جملة حالية، فهي تشبه الجملة التفسيرية من حيث الوظيفة "إذ إن كلا منهما يمثل بنية تركيبية ودلالية تعمل على ترسيخ المعنى والإحاطة بجوانبه كافة التي يجسدها المنطوق وتتوارى خلف العبارات إلى الأذهان لغة إيحائية فنية مقصودة لذاتها، حيث إن كل وحدة من وحداتها تفسر جانباً للمتقدم، وإجمالاً للتالي المتبوع ببيان لاحق، وذلك لقصد تأكيد المعزى والتأثير في نفس المتلقي، وإحاطته فلا يترك حيزاً يشغله"^(٢)، من الشواهد على ذلك:

قوله تعالى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أُولَئِكَ لَهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ﴾^(٣)، الأحسن في (يخرجهم) ألا يكون له موضع من الإعراب؛ لأنه خرج مخرج التفسير للولاية وجوزاً أن يكون (يخرجهم) حالاً، والعامل فيه (ولي) وأن يكون خبراً ثانياً، و(يخرجونهم): يجوز أن يكون حالاً، والعامل فيه معنى الطاغوت^(٤).

(١) ينظر المصباح في المعاني والبيان والبدیع، ابن مالك، ص ٦١، ومغني اللبيب، ابن هشام، ٥٥٧/٢.

(٢) الجملة التفسيرية بين الاتجاه الشكلي والوظيفي في النص القرآني، رجاء محسن حمد، ص ٥.

(٣) سورة البقرة، الآية (٢٥٧).

(٤) التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ص ٢٠٦، والبحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ٢٩٤/٢.

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِلَّا الْمُسْتَضَعِفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً﴾^(١)

(لا يستطيعون): قيل: مستأنفة وقيل: حالية. وقال الزمخشري: صفة للمستضعفين. والذي يظهر أنها مفسرة لقوله: (المستضعفين) لأنها في معنى: الذين استضعفوا، فجاء بياناً وتفسيراً لذلك؛ لأن الاستضعاف يكون بوجه^(٢)، وقد تكون الجملة أدت وظيفتين بيان حال المستضعف مع بيان وتفسير هذا الاستضعاف.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَلْقَى الْأَلْوَاحَ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُ إِلَيْهِ﴾ قَالَ ابْنُ أُمٍّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضَعَفُونِي

وَكَاذُوبًا يَقْتُلُونَنِي^(٣) (يجره إليه): يرى جمهور النحاة أنها حال واختلّفوا أهى حال موسى أم من الرأس أم من أخيه وهو ضعيف^(٤)، والذي يبدو أن هذه الجملة قد أدت وظيفة مزدوجة في السياق إذ عملت على إزالة جوانب الغموض الذي يكتنف النص المتقدم عليها من جهة لأن وجوه الأخذ كثيرة، فبين بأحد احتمالاته وبيان حال من أخذ من جهة أخرى بكون هارون قد قصر - ظنا من موسى - في كفهم عن اجتثاث الدين من أصله بعبادتهم العجل، فتضافرت دلالة الحال والتفسير في وظيفتهما معا ليؤلّفا وحدة متكاملة تعمل على توجيه المسار نحو المقصود^(٥).

قَالَ تَعَالَى: ﴿مَا ظَنَنْتُمْ أَنْ يَخْرُجُوا وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ فَأَتَاهُمُ اللَّهُ

مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدَى الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٦)

(١) سورة النساء، الآية (٩٨).

(٢) ينظر البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ٣/٣٤٩.

(٣) سورة الأعراف، الآية (١٥٠).

(٤) ينظر التبيان للعكبري ص ٥٩٥، والدر المصون، السمين الحلبي، ٥/٤٦٦.

(٥) الجملة التفسيرية بين الاتجاه الشكلي والوظيفي في النص القرآني، رجاء محسن حمد، ص ٥.

(٦) سورة الحشر، الآية (٢).

(يخربون): قال العكبري(٦١٦هـ): "يجوز أن يكون حالاً، وأن يكون تفسيراً للرعب"^(١)، وجاء في الدر المصون: "قوله: "يخربون": يجوز أن يكون مستأنفاً للإخبار به، وأن يكون حالاً من ضمير قلوبهم... ويجوز أن يكون "يخربون" تفسيراً للرعب فلا محل له"^(٢)، فجملة يخربون ببيوتهم: تفصيل وإيضاح للمجمل المتقدم وتخصيص له فالرعب يشمل فعل التخريب الذي كشف عن حجم الخوف الذي اعتراه، فضلاً عن ذلك فقد أفصحت الجملة عن حالهم بعد إصابتهم بهذا الرعب بكونهم مخربين لبيوتهم^(٣).

ونخلص مما سبق إلى أن:

١. الجملة التفسيرية: هي جملة مستقلة مبنية ومعنى، جاءت لتفسر وتوضح غموض جملة سابقة لها، لذلك كان لها وظيفة محددة في السياق.
٢. وظيفة التفسير في الجملة وظيفة نحوية، ولا علاقة جوهرية له بالإعراب المحلي، فالتفسير هو عملية القصد منها الإضافة إلى النص الأول من جهة، ثم إعطاء هذا النص معنى أكثر وضوحاً من جهة أخرى، لذا فلا وجه للربط بينه وبين الموقع الإعرابي، فلا يمكن أن تقوم الجملة التفسيرية بهذه الوظيفة ولا يكون لها موقع من الإعراب، وإلا إذا كان وجودها في الكلام لغواً لا قيمة له ولا فائدة.
٣. الجملة التفسيرية المسبوقة بالأداة لا إشكال في إعرابها، فقد جعل النحاة للجملة الواقعة بعد الأداة موقعاً كما بينه الباحث.
٤. الجملة التفسيرية المجردة من الأداة: توجه الجملة الواقعة تفسيراً فيها على البدلية، ونظراً لتداخل الوظائف في هذه الجملة يمكننا أن نضم جملاً تؤدي دوراً وظيفياً مشتركاً بين التفسير ووظائف أخرى، لذلك، يمكن أن تؤدي الجملة إلى جانب التفسير دور الحالية.

(١) التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ص ١٢١٥.

(٢) الدر المصون، السمين الحلبي، ١٠ / ٢٧٨.

(٣) ينظر الجملة التفسيرية بين الاتجاه الشكلي والوظيفي في النص القرآني، رجاء محسن حمد، ص ٦.

المبحث الرابع

جملة جواب القسم وجملة جواب الشرط

أولاً: جملة جواب القسم:

درج جمهور النحاة على تصنيف جملة القسم ضمن الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وقد أورد الباحث في الفصل السابق إشارات بعض النحاة^(١) تفيد إمكانية وجود محل إعرابي لجملة القسم؛ فكان لابد لنا من تحليل لتلك الإشارات، وبيان الأسباب التي حملت العلماء على هذا القول.

يرى ابن جني (ت ٣٩٢هـ) أن جواب القسم عوض عن الخبر^(٢)، وأكد هذا الأمر ابن يعيش (ت ٦٣٤هـ) حين قال: "لو قلت أقسم، وسكت لم يجز؛ لأنك لم تقصد الإخبار بالحلف فقط، وإنما أردت أن تخبر بأمر آخر وهو قولك: لأفعلن، وأكدته بقولك: أحلف بالله"^(٣)، يفهم من هذا أن جملة القسم تكون في مقام العدة التي لا يمكن الاستغناء عنها، يقول عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ): "الرفع موضوع لما لا يستغنى الكلام عنه"^(٤)، فجملة جواب القسم تأتي متممة للمعنى فهي جملة يتم بها المعنى كالخبر، وهي عدة في موضعها فمن حقها الرفع، كما أنها جملة مؤسسة فقولنا: بالله لأنجحن، تقديره: قسمي بالله لأنجحن، فجملة القسم في موضع رفع مسند إليه وجملة الجواب في موضع رفع مسند^(٥).

(١) ينظر الفصل الثاني من هذا البحث، مبحث جملة القسم، ص ٨١.

(٢) ينظر اللع، ابن جني، ص ٤٨٤.

(٣) شرح المفصل، ابن يعيش، ٩/٩٩.

(٤) شرح الجمل، الجرجاني، ٢٦٣.

(٥) ينظر إعراب النص، حسني عبدالجليل، ص ٢٠.

ولابد هنا من أن نقف وقفيتين:

الأولى: أن النحاة قد نظروا إلى جملة القسم بوصفها جملة لا تقوم مقام المفرد، فلا يمكن تأويلها بمفرد، وقاعدة التأويل هذه قاعدة تعليمية لا يمكن التسليم لها بالكلية؛ لأن وظيفة المفرد في الجملة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالحدث في تركيب الجملة، ولا يمكن قياس إعراب الجملة على المفرد، فالذي يبين محل الجملة من الإعراب ليس التأويل من عدمه، وإنما هو في حقيقة الإعراب الذي يفسر النظام اللغوي الذي قامت الجملة على أساسه، كما أن النحاة لم يعرفوا المفرد الذي يقصدونه في باب إعراب الجمل، ومن خلال الشواهد التي ساقوها في هذا الباب يتبين لنا أن المفرد المقصود هو الكلمة التي تؤل باسم نكرة^(١) قال ابن يعيش (ت ٦٣٤هـ): "اعلم أن كل جملة وقعت صفة فهي واقعة موقع المفرد، ولها موضع ذلك المفرد من الإعراب، فإذا قلت: مررت برجل يضرب، فقولك: (يضرب) في موضع (ضارب)"^(٢)، وقال أيضاً: "واعلم أنه لا ينعت بالجملة معرفة، لو قلت: هذا أبوه قائم، على أن تجعله صفة لم تجز، فإن جعلته حالاً جاز، وإنما لم توصف المعرفة بالجملة؛ لأن الجملة نكرة، فلا تقع صفة لمعرفة"^(٣)، ومعنى ذلك أن الجملة تؤول باسم مفرد نكرة، فتكون نعتاً، أو حالاً، أو خبراً ولا فرق في ذلك بين أي جملة^(٤) ما دام أن الجملة تقبل أن تؤول بنكرة، فتصلح للإعراب، ومن المؤكد هنا أن جملة جواب القسم تؤدي وظيفة في السياق، وهي وظيفة محددة أمكن للنحاة أن يصفوها ثم يُعرّفون جملة جواب القسم تعريفاً يتصل بتلك الوظيفة، ويقوم عليها، شأنهم في ذلك شأنهم في أي موضع إعرابي، فقد عرفوها بالجملة التي

(١) ينظر السابق، ص ٣٥.

(٢) شرح المفصل، ابن يعيش، ٥٤/٣.

(٣) السابق، ٥٤/٣.

(٤) ينظر إعراب النص، ص ٣٦.

يجاب بها القسم الصريح أو المؤول^(١)، بمعنى أن ورودها في الجملة ركن أساسي في التركيب؛ لأن المتكلم لم يقصد الإخبار بالحلف فقط، وإنما أراد أن يخبر بأمر آخر وهو قوله: لأفعلن، وأكده بقول: أحلف بالله، كما أنها كلام مفيد مستقل بنفسه^(٢) يربطها بجملة القسم حرف رابط، يربط أحدهما بالآخرى، وقد ذكر النحاة روابط جملة القسم بالجواب أربعة أحرف وهي: إن والام وما ولا^(٣)، وعلى هذا يتفق عمل جملة القسم مع تعريف النحاة للخبر جملة، فقد عرف ابن جني (ت ٣٩٢هـ) جملة الخبر بقوله بعدما ذكر أنواع الخبر: "وأما الجملة فهي كل كلام مفيد مستقل بنفسه، وهي ضربين: جملة مركبة من مبتدأ وخبر، وجملة مركبة من فعل وفاعل، ولا بد لكل واحدة من هاتين الجملتين إذا وقعت خبراً عن المبتدأ من ضمير يعود إليه منها"^(٤).

الثانية: لا بد لنا أن ننظر إلى التلازم التركيبي بين جملة القسم وجملة الجواب من خلال النظر إلى الروابط المعنوية بينهما وبما أن الإعراب يمثل محورا ركيزة أساسية للإنباء عن تحقق نوع من أنواع التلازم بين الطرفين كان لا بد من النظر إلى المعنى الذي تحدثه جملة جواب القسم في السياق، وهذا الأمر هو الذي حمل مجموعة من النحاة على النظر إلى جملة جواب القسم والدور الذي تقوم به في سياق الجملة، أي أنهم نظروا إلى الجانب المعنوي من ورود جملة جواب القسم، لذلك تجد أن نحويا ك مكي (٤٣٧هـ) نظر إلى المعنى الذي يؤديه القسم في قوله تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾^(٥)، حيث قال: "واللام لام القسم فهي جواب كتب لأنه بمعنى

(١) ينظر إعراب الجمل وأشباه الجمل، قباوة، ص ٨٨.

(٢) ينظر اللمع، ابن جني، ص ١٠٨.

(٣) ينظر السابق، ص ٤٨٠.

(٤) السابق، ص ١٠٨.

(٥) سورة الأنعام، الآية (٥٤).

أوجب ذلك على نفسه ففيه معنى القسم... "ليجمعنكم" بدل من الرحمة، فلا يوقف على الرحمة، ومعنى البذل أن (اللام) بمعنى (أن)، فالمعنى: الرحمة: ليجمعنكم، أي كتب ريكم على نفسه أن يجمعكم^(١)، فعدّ جملة جواب القسم بدلا أدت معنى جوهريا في السياق؛ إذ إنها وضّحت المقصود من القسم وأزالت الالتباس الذي قد يحدث، والنظر إلى المعنى الذي تقوم به جملة جواب القسم هو الذي حمل الصبان (١٢٠٦هـ) في حاشيته^(٢)، وفاضل السامرائي^(٣) وحسني عبد الجليل على القول: أن جملة القسم لها محل من الإعراب، فقد عدوها جملة مفيدة مستقلة قائمة بذاتها بدليل حاجتها إلى رابط يربطها مع جملة القسم، ومن ثم فهي بعيدة عن مماثلة الحرف من حيث نقصانه المعنوي عن الاسم وعن الفعل، وسواء أكان القسم جملة فعلية أو جملة اسمية فهو في محل رفع على الابتداء؛ لأن الجملة هنا في مقام المفرد لحاجتها إلى تمام الفائدة بالإسناد وليس بالسبك أو التركيب^(٤).

نظرة تقويمية إلى إعراب جملة جواب القسم:

إذا تأملنا أسلوب القسم بجمليتيه جملة الجواب وجملة القسم نجد أن بينهما إسناداً حقيقة أو حكماً، بحيث أن كلتا الجملتين تفيد المخاطب فائدة تامة يصح السكوت عليها، وأن وجود جملة منهما دون الأخرى من شأنه أن يفقد الجملة المعنى الذي يريد المتكلم إيصاله إلى ذهن المتلقي، فالقسم جملة لا تستقل بنفسها حتى تتبع بما يقسم عليه، كما أن جملة جواب الشرط لا تفيد حتى ينضم إليها الجزاء، قال أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ):

(١) الهداية إلى بلوغ النهاية، مكي بن أبي طالب القيسي، ص ١٩٧٠-١٩٧١.

(٢) ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ٣٠/٢.

(٣) ينظر الجملة العربية تأليفها وأقسامها، فاضل السامرائي، ص ١٩٣.

(٤) ينظر إعراب النص، حسني عبد الجليل، ص ١١١.

"فأما الاسم والفعل إذا ائتلفا، وكذلك الاسم والاسم فلم أعلمهما غير مستقلين، ولا مفتقرين إلى غيرهما إلا في موضعين وهما الجزاء والقسم. ألا ترى أن الفعل والفاعل في الشرط لا يستغنى بهما، ولا يخلو من أن تضم الجملة التي هي الخبر إليه، ولهذا المعنى حسن أن تعمل جملة الشرط مع الحرف الداخل عليه في الجزاء وكذلك القسم لا يكون كلاماً مستقلاً دون أن تضم إليه المقسم عليه والقسم؛ لأنه ضرب من الخبر يذكر ليؤكد به خبر آخر جاء على جهة ما تكون عليه الأخبار فكما أن الجمل التي هي أخبار تكون من الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، كذلك كانت الجملة التي هي قسم على هذين الوجهين"^(١)، ويقول د. مازن المبارك في كلامه على أسلوب الشرط: "إن الشرط بدخوله على جملة ما يجعلها ناقصة المعنى حتى تستكمل متبوعاتها كما في الأساليب المعروفة في الاسم الموصول الذي لا يتم معناه إلا بصلته، وكما في القسم الذي لا يتم معناه إلا بجوابه، وكذلك أسلوب الشرط"^(٢) ويوضح د. محمد فلفل أن الأصل في إعراب الجملة عند سيبويه فهم المعنى المراد من الجملة وعلى هذا قامت قاعدة إعراب الجملة في الأصل: "وإذا كان فيما تقدم يوضح بجلاء أن إعراب الجملة عند سيبويه إجراء عملي ملموس يسوغ تناول هذا الجانب عنده بالدرس والتحليل فإن لهذا الإجراء دواعي دلالية وصناعية حملت عيه، فأما الدواعي الدلالية فتتمثل بالحرص على توضيح المعنى المراد بالتركيب اللغوي"^(٣) ففي هذا النص يتضح لنا أن الضوابط الدلالية والصناعية هي المحرك الرئيس عند سيبويه لأي تحليل نحوي، ويتضح ذلك جلياً - كما يوضح الدكتور محمد فلفل - عند سيبويه في توجيه المركب الإسنادي الوجهة التي توضح المعنى المراد"^(٤).

(١) المسائل العسكرية، أبو علي الفارسي، ص ١٢٢.

(٢) المباحث المرضية المتعلقة بـ"من الشرطية"، ابن هشام الأنصاري، ص ٦٤.

(٣) معالم التفكير في الجملة عند سيبويه، محمد فلفل، ص ٨٤.

(٤) ينظر السابق، ص ٨٥.

وكما هو معلوم ومقرر لدى النحاة أن الإسناد عملية ذهنية تربط طرفي الجملة، وهو أساس في كل جملة، بحيث إذا خليت منه أي جملة فقدت المعنى، فهو قرينة معنوية تفيد تحديد المعنى النحوي في الجملة، جاء في تعريف الإسناد بأنه: "نسبة إحدى الكلمتين حقيقة أو حكما إلى الأخرى، بحيث تفيد المخاطب فائدة تامة، أي من شأنه أن يقصد إفادة المخاطب فائدة يحسن السكوت عليها، أي لو سكت المتكلم لم يكن لأهل العرف مجال تخطئته ونسبته إلى القصور في باب الإفادة، وإن كان بعد محتاجا إلى شيء كالمفعول به، والزمان والمكان ونحوهما، فدخل في الخبر إسناد الجملة بسبب وقوعها موقع المفرد، وإن كانت غير مفيدة فائدة تامة لكن من شأنها أن يقصد بها الإفادة، إذا لم تكن واقعة موقع المفرد"^(١). ونحن نلاحظ أن جملة القسم وجوابه معا يحققان هذا الإسناد التام بذكر ركني الإسناد جملة القسم وجوابه، فجملة القسم تحتاج من حيث المعنى والتركيب إلى جملة الجواب احتياج الاسم الموصول إلى صلته واحتياج الموصوف إلى صفته واحتياج الشرط إلى جوابه؛ لأن القسم مثله من الأساليب اللغوية القائمة على التلازم بين شيئين.

مما تقدم يرى الباحث أن القول: أن جملة جواب القسم لا محل لها من الإعراب قول يجانب الصواب؛ لأن الجملة يكون لها محل إعرابي إذا كانت مؤهلة بطبيعتها للموقعية، أي أن تسند ويسند إليها، فتقع عمدة كما في جملة الجواب هذه أو فضلة كما في جمل أخرى، وما دامت الجملة مفيدة وصالحة بنفسها للوقوع موقعا إعرابيا، ولم تسلب تمام فائدتها في التركيب فإن لها محلا إعرابيا، ولا شك أن جواب القسم في جملة القسم في مقام العمدة، وهو في موضع لا يستغنى الكلام عنه كما أشار ابن يعيش وغيره، عليه يرى الباحث أن جملة جواب القسم لها محل من الإعراب وتوجه على أنها في محل رفع

(١) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التهانوي، تح: رفيق العجم، علي دحروج، مكتبة لبنان، سنة النشر، ط١، ١٩٩٦، ص١٩٨.

على الخبر لجملة القسم التي هي في محل رفع على الابتداء "لأن الجملة هنا في مقام المفرد لحاجتها إلى تمام الفائدة بالإسناد وليس بالسبك والتركيب"^(١).

ومما ورد أمثلة على وقوع جملة الجواب خبراً:

١. الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) إلى هذا القول حين أعرب لتؤمنن: أنه ساد مسد جواب القسم والشرط جميعاً على أساس أن اللام في لتؤمنن متضمنة للقسم والشرط^(٢).

٢. أعرب العكبري (٦١٦هـ) جواب القسم خبراً في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْنَاكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ﴾^(٣)، جاء في إملاء ما من به الرحمن: "يقراً بكسر اللام؛ وفيما يتعلق به وجهان:

أحدهما: أخذ؛ أي لهذا المعنى، وفيه حذف مضاف تقديره: لرعاية ما آتيتكم.

والثاني: أن يتعلق بالميثاق؛ لأنه مصدر؛ أي توثقنا عليهم لذلك، و(ما) بمعنى الذي، أو نكرة موصوفة، والعائد محذوف. ومن كتاب: حال من المحذوف، أو من الذي. ويقراً بالفتح وتخفيف (ما) وفيها وجهان:

أحدهما: أن (ما) بمعنى الذي، وموضعها رفع بالابتداء، واللام لام الابتداء دخلت لتوكيد معنى القسم.

(١) إعراب النص، حسني عبدالجليل، ص ١١١.

(٢) ينظر الكشف، الزمخشري، ص ١٧٩.

(٣) سورة آل عمران، الآية (٨١).

وفي الخبر وجهان:

أحدهما: من كتاب وحكمة، أي الذي أوتيتموه من الكتاب، والنكرة هنا كالمعرفة.

والثاني: الخبر لتؤمنن به، والهاء عائدة على المبتدأ، واللام جواب القسم؛ لأن أخذ الميثاق قسم في المعنى^(١).

وأما اعتراض ابن هشام (ت ٧٦١هـ) على العكبري في إعرابه السابق فمردود؛ لأن ابن هشام منع إعراب جملة جواب القسم خبراً لا لشي سوى لأنها جملة، فقد قال: "إن جعل 'لتؤمنن' خبراً مع تقديره إياه جواباً لأخذ الميثاق يقتضي أن له موضعاً، وأنه لا موضع له، وإنما كان حقه أن يقدره جواباً لقسم محذوف، ويقدر الجملتين خبراً"^(٢). فابن هشام منع وقوع جملة الجواب خبراً لأنها جملة وليس لأنها لم تقم مقام المفرد كما أقره هو في باب إعراب الجمل، ثم لماذا اللجوء لتقدير الخبر، مادام أن الخبر موجود في جملة جواب القسم وبها يتم المعنى.

نخلص مما سبق إلى:

١. أن جملة جواب القسم تؤدي وظيفة في السياق، وهي وظيفة محددة أمكن للنحاة أن يصفوها ثم يُعرّفوا جملة جواب القسم تعريفاً يتصل بتلك الوظيفة، ويقوم عليها، شأنهم في ذلك شأنهم في أي موضع إعرابي، لذلك كان ورودها في الجملة ركن أساسي في التركيب؛ لأن المتكلم لم يقصد الإخبار بالحلف فقط، وإنما أراد أن يخبر بأمر آخر وهو قوله: لأفعلن.

٢. أن جملة جواب القسم لها محل من الإعراب، فهي جملة مفيدة مستقلة قائمة بذاتها بدليل حاجتها إلى رابط يربطها مع جملة القسم؛ لأن جملة القسم وجوابه معا يحققان

(١) إملاء ما من به الرحمن، العكبري، ص ٣٧٥-٣٧٦.

(٢) مغني اللبيب، ابن هشام، ٥٣٣/٢.

إسنادًا تامًا، فجملة القسم تحتاج من حيث المعنى والتركيب إلى جملة الجواب احتياج الاسم الموصول إلى صلته واحتياج الموصوف إلى صفته واحتياج الشرط إلى جوابه؛ لأن القسم مثله من الأساليب اللغوية القائمة على التلازم بين شيئين.

٣. أن جملة جواب القسم لها محل من الإعراب، وتوجه على أنها في محل رفع على الخبر لجملة القسم التي هي في محل رفع على الابتداء؛ لأن جملة الجواب مفيدة وصالحة بنفسها للوقوع موقعًا إعرابيًا، ولم تسلب تمام فائدتها في التركيب.

ثانيًا: جملة جواب الشرط:

المقرر عند جمهور النحاة أنه إذا كان جواب الشرط لأداة شرط غير جازمة، وهي (لو، لولا، إذا)، أو جواب الشرط لأداة جازمة غير مقرونة بالفاء ولا إذا الفجائية؛ فلا محل للجملة من الإعراب، فالشرطان اللذان وضعهما النحاة لتأويل جملة الشرط بمفرد فيكون لها محل من الإعراب هما:

١. أن تكون أداة الشرط جازمة.

٢. وأن تكون مقترنة بالفاء أو إذا الفجائية، وانعدام أحد الشرطين لا يجعل للجملة محلاً من الإعراب، والمغزى من ذلك هو المحافظة على عمل أداة الشرط المتمثل في جزم جملتين، فإذا كانت الجملة لا تصلح لذلك قالوا: إن الجملة الثانية في محل جزم جواب الشرط، وتكون الفاء قد عملت عملها وهو الجزم الذي لولا الفاء وإذا لما وجد، يقول ابن هشام (ت ٧٦١هـ): "وإذا خلا الجواب الذي لم يجزم لفظه من الفاء وإذا، نحو "إن قام زيد قام عمرو" فمحل الجزم محكوم للفعل لا للجملة وكذا القول في الشرط، قيل: ولهذا جاز نحو: "إن قام ويقعد أخواك" على إعمال الأول ولو كان محل الجزم

للجملة بأسرها لزم العطف على الجملة قبل أن تكتمل^(١)، فجمهور النحاة يرون أن الجزم للفعل وحده إذا خلا من الفاء وإذا، وإذا لم يخل فالمحل للجملة - بمعنى أن الجملة إذا خلت من الفاء وإذا الفجائية لا يكون لها محل من الإعراب، وهنا لنا وقفتان:

الأولى: اختار سيبويه (١٨٠هـ) لجواب الشرط مصطلح (خبر الجزاء)، لذلك أجاز سيبويه:

"الذي يأتي فله درهم؛ لأنه في معنى الجزاء، فدخلت الفاء في خبره، كما دخلت في خبر الجزاء ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْإِثْلِ وَالْأَنْهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^(٢)، ومن ذلك قولهم كل رجل يأتيك فهو صالح وكل رجل جاء فله درهمان لأن معنى الحديث الجزاء"^(٣)، وتضمن الجملة للجزاء لا يمنع من إعراب ما هو في موضع الجواب خبرًا، والذي يتضح هنا أن اختيار سيبويه لمصطلح خبر الجزاء أصدق في الدلالة من جواب الشرط؛ لأنه يجمع بين الوظيفة في الجملة والموقع الأصلي بوصفه خبرًا أو في موضع الخبر^(٤)، "ومما أشار فيه سيبويه إلى مجيء الخبر جملة شرطية قوله: "أعبد الله إن تره تضربه" ونلاحظ هنا أن المثال الذي أورده سيبويه لجملة شرط لم تقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية مما يشير إلى أنه لا فرق لديه بين جملة الشرط سواء اقترنت أم لم تقترن فكلاهما يقع في موضع الخبر^(٥).

إذن لا فرق بين جملة الشرط سواء اقترنت أو لم تقترن وهذا الذي عليه الباحث إذ كيف يكون الفعل في محل جزم وهو غير مقترن بالفاء، ولا يكون للجملة محل، وإن سلمنا

(١) مغني اللبيب، ٢/ ٥٥٢.

(٢) سورة البقرة، الآية (٢٧٤).

(٣) الكتاب، سيبويه، ١/ ١٤٠.

(٤) ينظر إعراب النص، حسني عبدالجليل، ص ١٣٥.

(٥) ينظر معالم التفكير في الجملة عند سيبويه، محمد فلفل، ص ٩٨.

بالأول، فلا يمكن أن نسلم بالثاني؛ لأن الفعل هو العنصر الأساسي فيها، فإذا قلت: إن قام زيد، قام عمرو، فيكون فعل (قام) الثاني في محل جزم بالنظر إليه وحده، ولا محل له بالنظر إليه وهو جملة، ومن يقدر موضعاً إعرابياً للجملة المقترنة بالفاء في نحو: من يجتهد فإنه سينجح، نسي أنه بهذا القول قد صنف الفعل الذي جعلوا الجملة في موضعه لا محل له من الإعراب، فكل فعل لابد له من فاعل فوجود الفعل من غير فاعل محال؛ وعليه فإن فالموضع للفعل والفاعل معا^(١).

إن جملة الشرط ينبغي النظر إليها على أنها تركيب إسنادي، يتكون من مسند ومسند إليه؛ وعليه فلا التفريق بينهما بالقول: إن الجزم يقع على الفعل فقط لا على الجملة^(٢)، فالإسناد الشرطي ضرب من الإسناد الخبري، ففي الجملة الشرطية نلاحظ إسناد الشرط إلى الجزاء "فإذا قلنا من يجتهد ينجح، فإننا نكون قد أسندنا النجاح إلى من يجتهد اسناداً شرطياً، أي أننا علقنا النجاح بالاجتهاد، وبمن يجتهد... أما إذا قلنا: المجتهد نجح فقد دلالاته على الشرط من وجهين:

الأول: خلو الجملة من أداة الشرط ومن فعل الشرط، والثاني: مجيء الجواب فعلاً ماضياً متعلقاً باسم وجملة الجواب تقع موقع الخبر في الشرط"^(٣)، إن جملة جواب الشرط لا تفيد حتى ينضم إليها الجزاء، قال أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ): "فأما الاسم والفعل إذا ائتلفا، وكذلك الاسم والاسم فلم أعلمهما غير مستقلين، ولا مفتقرين إلى غيرهما إلا في موضعين وهما الجزاء والقسم. ألا ترى أن الفعل والفاعل في الشرط لا يستغنى بهما، ولا يخلو من أن تضم الجملة التي هي الخبر إليه، ولهذا المعنى

(١) ينظر إعراب النص، ص ١٣٤.

(٢) ينظر في النحو العربي، نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ص ٦١، وتيسير النحو التعليمي، شوقي ضيف، ص ١٩٣-١٩٤.

(٣) إعراب النص، حسني عبدالجليل، ص ١٣٤.

حسن أن تعمل جملة الشرط مع الحرف الداخل عليه في الجزاء وكذلك القسم لا يكون كلاماً مستقلاً دون أن تضم إليه المقسم عليه والقسم؛ لأنه ضرب من الخبر يذكر ليؤكد به خبر آخر جاء على جهة ما تكون عليه الأخبار فكما أن الجمل التي هي أخبار تكون من الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، كذلك كانت الجملة التي هي قسم على هذين الوجهين^(١).

الثانية: لو نظرنا إلى الجملة الشرطية فإن دخول أداة الشرط عليها يسلبها تمام فائدتها وتصبح محتاجة إلى الجواب الذي تتم به فائدتها، فإذا قلنا مثلاً: نجح الطالب نجد أن الجملة هنا مكتفية بنفسها، أما إذا قلنا: إن ينجح الطالب، نجد أن أداة الشرط قد سلبت الجملة تمامها وجعلتها محتاجة إلى الجواب، ولذلك فالنحاة لا يعدون جملة الشرط الخالية من الجواب جملة تامة بل جملة ناقصة الإفادة، فقد ذكرها ابن هشام (ت ٧٦١هـ) وذكر معها جمل أخرى بقوله: "ولهذا تسمعونهم يقولون جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً فليس بكلام"^(٢)، ويقول عباس حسن: "مما يجب ملاحظته أن الجملة الشرطية - دون الجملة الجوابية - لا يصح تسميتها جملة إلا حسب أصلها السابق قبل دخول الأداة الشرطية عليها، أما بعد مجيء الأداة الشرط فلا تسمى جملة، إذ لا يكون لها حكم مستقل بالسلب وبالإيجاب تتفرد به، ويقتصر عليها، فليس لها كيان مستقل، فهي لهذا لا تسمى جملة، بل لا تسمى كلاماً بحسب وضعها الجديد"^(٣)، فجملة الشرط تحتاج من حيث المعنى إلى جملة الجواب احتياج الاسم الموصول إلى صلته واحتياج الموصوف إلى صفته واحتياج القسم إلى جوابه؛ لأن الشرط مثلها من الأساليب

(١) المسائل العسكرية، أبو علي الفارسي، ص ١٢٢.

(٢) مغني اللبيب، ابن هشام، ٢/٤٩٠.

(٣) عباس حسن، النحو الوافي، ٤/٤٤٤.

اللغوية القائمة على التلازم بين شيئين يقول د. مازن المبارك: "إن الجملة قد تتم تركيباً بركنيها ولما يتم معناها لاحتياج أحد ركنيها إلى ما يكمل معناه"^(١) ويقول أيضاً: "إن الموصول يحتاج إلى صلته وبها يكتمل المعنى... وكما يتوقف تمام المعنى على ذكر الصلة كذلك يتوقف تمام المعنى في أسلوب الشرط على ما يلزم عن الشرط وهو الجزاء"^(٢) فالذي عليه النحاة أن جواب الشرط في الجملة الشرطية ركن أساسي؛ لأنه متمم للمعنى ومطلوب لجملة الشرط؛ وعليه كان لابد لنا أن ننظر إلى جواب الشرط على أساس أنه مسند إلى مسند إليه وهو المبتدأ المكون من أداة الشرط وجملة الشرط والإسناد مقيد بالإسناد الشرطي^(٣)، فيكون وجود جملة الجواب في الجملة عمدة لأنها جملة تتم بها الفائدة كالخبر، فهي جملة تامة من حيث الفائدة، ومتممة للمعنى فمن حقها الرفع.

نظرة تقويمية إلى إعراب جملة جواب الشرط:

مما سبق يرى الباحث أنه لابد من النظر إلى جملة الجواب بوصفها جزءاً من السياق، أو النص، وبها يتم المعنى لحاجة جملة الشرط إلى ما يتم به المعنى، لذلك وكما بينا سابقاً أنه ينبغي النظر إلى جملة جواب الشرط بوصفها جملة تامة المعنى مستقلة بنفسها؛ لذلك كان من حقها أن يكون لها محل من الإعراب لا أن تسلب ذلك الحق بدعوى أنها لا تحل محل المفرد؛ لأن التأويل إلى مفرد في إعراب جملة لا يعني التأويل إلى اسم، فلو أولنا جملة الجواب إلى اسم لوقع عليه الجزم وهذا لا يصح؛ لأن الجزم من خواص الأفعال، ولذلك نجد أن النحاة قد وقعوا في إشكال عندما قالوا بإعراب جملة جواب الشرط المقترنة بالفاء وإذا الفجائية؛ لأن خلو الجملة من هذين الرابطين جعل جملة

(١) المباحث المرضية، ابن هشام، ص ٥٧.

(٢) السابق، ١ / ٥٨.

(٣) ينظر إعراب النص، حسني عبدالجليل، ص ٤٣.

الجواب تفقد المحل من الإعراب وهو وقوع الجزم عليها، فجواب الشرط لابد له من رابط يربطه بالجملة الكبرى أي الشرطية فإذا كان مضارعاً جزم، وجعل هذا الجزم هو الرابط الذي يربط بين الجملتين، جملة فعل الشرط، وجملة الجواب، وإن كان غير ذلك جيء بالفاء و(إذا) للخروج من الإشكال الذي وقع فيه النحاة القائلين بإعراب جملة الشرط المقترنة، ويفهم من ذلك أن مجيء الفاء و(إذا) يجب أن يكون البديل الذي يؤدي الوظيفة التي كانت تؤديها الأداة عندما كان الجواب فعلاً يقبل الجزم لفظاً أو محلاً، والظاهر أن هذه الوظيفة هي الربط بين الجملتين؛ لأنه لابد من رابط بين الجملتين حتى يتحقق الشرط بمعناه الحقيقي؛ فجملة جواب الشرط تخرج عن دائرة الشرط عندما لا تكون مجزومة؛ ولكي نعيدها إلى هذه الدائرة جئنا بالفاء، وإذا، وقد بين الباحث فيما سبق أعلاه أن لا فرق بين جملتين جملتين جملتين سواء اقترنت أو لم تقترن، فكما يكون للجملة المقترنة محل كان لابد أن يكون للجملة غير المقترنة محل أيضاً، وخلاصة هذا الكلام أنه لا معنى للتأويل إلى مفرد في هذا السياق، ولكن المعنى هو المحافظة على عمل أداة الشرط المتمثل بجزم جملتين فلما كانت الجملة لا تصلح لذلك جيء بالفاء أو إذا وقيل: الجملة في محل جزم، ولذلك ما يقال في إعراب جملة الجواب المقترنة يقال في غير المقترنة.

وقد أشرنا فيما سبق أن جملة الجواب عمدة في موقعها؛ لأن الجملة يكون لها محل إعرابي إذا كانت مؤهلة بطبيعتها للموقعية، أي أن تسند ويسند إليها، فتقع عمدة كما في جملة الجواب هذه، وما دامت الجملة مفيدة وصالحة بنفسها للوقوع موقعا إعرابيا، وعليه يقوم المعنى في السياق، فإنها جملة تتم بها الفائدة كالخبر، وهي لهذا عمدة أو نظير للعمدة، فمن حقها إذن الرفع؛ وعلى هذا فإن لها محلاً إعرابياً، لذلك يرى الباحث أن جملة جواب الشرط لها محل إعرابي، فجملة الشرط في موقع المسند إليه، وجملة الجواب في موقع المسند، فتركب جملة الجواب مع جملة الشرط تركيب إسناد، وتستحق

الرفع على الخبر قال حسني عبدالجليل: "إن هذا التناظر في بناء أنماط من الجملة الاسمية وبناء جملة الشرط يؤكد أن جملة الشرط: الأداة والفعل هما معاً المسند إليه، وأن جملة الجواب هي المسند، فالشرط طالب للجواب وهما عمدتان ومن حق العمد أن تكون في موضع الرفع فإذا كان من المتعذر اعتبار جواب الشرط خبراً في بعض المواضع فإننا نعتبرها سادة مسد الخبر ودالة عليه كما أشرنا من قبل" (١).

ومن أمثلة ما أعرب خبراً وهو جواب لشرط:

١. قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ (١٩)، قال مكي (ت ٤٣٧ هـ): "من: شرط في موضع رفع بالابتداء. وقوله: "فإن الله سريع الحساب" خبره، والفاء جواب الشرط، والعائد على المبتدأ من خبره محذوف، تقديره: سريع الحساب له" (٣)، وقال العكبري (ت ٦١٦): "وقيل الخبر هو الجواب، والتقدير: سريع الحساب له" (٤).

٢. قول الله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ ۖ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ ۖ وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ ۖ فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ﴾ (٩)، جاء في مشكل إعراب القرآن الكريم: "قوله: "من ثقلت موازينه" من شرط اسم تام في موضع رفع بالابتداء، "فهو": الخبر، ومثله "من خفت" (٦)، وجاء في إعراب القرآن الكريم وبيانه: "ومن اسم موصول مبتدأ، وجملة ثقلت موازينه صلة لمن لا محل، والفاء رابطة لما في

(١) إعراب النص، حسني عبدالجليل، ص ١٤٤.

(٢) سورة آل عمران، الآية (١٩).

(٣) مشكل إعراب القرآن الكريم، مكي القيسي، ص ١٥٣.

(٤) التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ص ٢٤٨.

(٥) سورة القارعة، الآيات (٦-٩).

(٦) مشكل إعراب القرآن الكريم، مكي القيسي، ص ٨٣٨.

الموصول من معنى الشرط، وهو مبتدأ ثان، وفي عيشة خبره، وراضية صفة، والمبتدأ الثاني (هو) وخبره (في عيشة) خبر الأول (من)"^(١).

٣. قول الله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ﴿٦﴾ فَسَنِيَرُهُ لِلْيُسْرَى ﴿٧﴾﴾^(٢)، قال مكي (ت ٤٣٧ هـ): "فأما من أعطي: من: رفع بالابتداء، فسنييره: الخبر، وهو شرط وجوابه، ومثله وأما من بخل"^(٣).

الرد على من قال أن جملة الشرط هي الخبر، وجملة الشرط والجواب هي الخبر:

وأما القول القائل: أن جملة الشرط والجواب هما الخبر، فيرى الباحث أن هذا القول قول عجيب؛ لأنه يجعل من الجملتين جملة واحدة، وهو مناقض لما اصطلاح عليه جمهور النحاة من كون الجملة مسنداً ومسنداً إليه، ثم هو مناقض لأصولهم في أن الجملة ذات المحل يجب أن تكون صالحة لإحلال المفرد محلها، وأي مفرد يصح أن يحل مكان الشرط وجوابه في وقت واحد، فلو نظرنا إلى قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُ فِيهَا حُسْنًا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ شَكُورٌ﴾^(٤)، تقديره المقترِف حَسَنَةً مزيد له فيها، وإن قولنا: من يجتهد ينجح، تقديره: المجتهد ناجح، وصاحب كتاب المباحث المرضية يقول: "ونحن لا نرى هذا التقدير"، والباحث كذلك لا يرى هذا التقدير صحيحاً؛ لأنه يلغي معنى الشرط وهو مراد أصلاً، فأَي الكلمتين: مزيد، وناجح، ناب مناب الجملتين، ثم إذا كانت جملة جواب الشرط مقترنة بالفاء وإذا الفجائية في محل جزم كما يقول بذلك جمهور النحاة، فكيف تكون كذلك وتكون في الوقت نفسه داخلة مع أختها جملة الشرط في محل

(١) إعراب القرآن الكريم وبيانه، محي الدين الدرويش، ٣٩٤/٨.

(٢) سورة الليل، الآيات (٥-٧).

(٣) مشكل إعراب القرآن الكريم، مكي القيسي، ص ٨٢٢.

(٤) سورة الشورى، الآية (٢٣).

رفع على الخبرية^(١)، قال د. المبارك: "وهكذا يتضح مما سبق أن الذين جعلوا الشرط والجواب معا هما الخبر خالفوا ما اصطلح عليه جلة النحويين وجمهورهم من معنى الجملة وجأؤوا بما لا نظير له في النحو وهم لم يذهبوا هذا المذهب إلا لأن الشرط وحده لا يتم المعنى فشدوا إليه جوابه وجعلوا الجميع خبراً مع أن كلا من الشرط والجواب جملة مستقلة قائمة بنفسها، ولولا أداة الشرط لما ترتبت إحداها على الأخرى ولما كانتا متلازمتين، وهما متلازمتان معنى، وليس ما يمنع أن يكون لكل منهما محل من الإعراب، وتلازمهما كتلازم المبتدأ والخبر وكتلازم الموصول وصلته وهو تلازم معنوي لا يقتضي التلازم في الإعراب، ودخول أداة الشرط لا يفك العلاقة الإسنادية بين المركبين في الجملة الواحدة؛ وإنما يجعل بين الجملتين أو الوحدتين علاقة تلازم معنوي، أي أن أداة الشرط تدخل لتدل على أن معنى الجواب هو معنى مستقل أصلاً بنفسه لا يتحقق إلا إذا تحقق معنى آخر مستقل بنفسه أيضاً في الأصل وهو معنى الشرط"^(٢).

وأما القائلون: إن جملة الشرط هي الخبر بحجة أنها كانت خبراً قبل دخول الشرط عليها فمردود بأمرين:

١. أن الجملة وحدة لغوية أو تركيب مفيد يحسن السكوت عليه، ولما كان جواب الشرط هو الذي يتم المعنى كان هو الخبر؛ لأن المعنى هو الذي يدور عليه الإعراب "فقديماً قيل: الإعراب فرع المعنى - إذ بمعرفة حقائق الإعراب، والوقوف على تصرف حركاته وسكناته يسلم اللسان، ويصح الكلام، وتعرف أكثر المعاني، ويحصل المراد، لذلك كان على المعرب أن يفهم معنى ما يريد إعرابه مفرداً كان، أو مركباً، قبل الإعراب، حتى يتسنى له إعرابه إعراباً سليماً؛ لأنه بمعرفة المعنى يحسن التوجيه

(١) ينظر المباحث المرضية المتعلقة بـ"من الشرطية"، ابن هشام الأنصاري، ص ٥٣-٥٤.

(٢) السابق: ص ٥٦.

ويصح الإعراب وإذا استغل المعنى، واستبهم المراد منه صعب فهمه، واشكل اعرابه، وإذا تجاذب الاعراب والمعنى شيئاً واحداً بأن دعا إليه المعنى، وأباه الاعراب، فالمعول عليه هو المعنى، ويؤول الاعراب لصحته، واستقامته، مثال ذلك: قوله تعالى:

﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ ۖ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ۚ﴾^(١)، حيث إن المعنى يقتضي أن يتعلق

الظرف: "يوم" بالمصدر وهو "رجع" على أن يكون المعنى: انه على رجعه في ذلك اليوم لقادر. ولكن الاعراب يمنعه لعدم جواز الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي^(٢).

٢. أن دخول الأدوات والحروف على الجملة يخل بتركيب الجملة، فكما إن دخول إن وأخواتها وأداة القسم على الجملة يخل بتركيبها فكذلك دخول أداة الشروط سواء أكانت حروفاً أو أسماء متضمنة معنى الحروف يخل بالعلاقة الإسنادية في الجملة؛ لأنه يجعل حصول الثانية من حيث المعنى والتركيب متوقفاً على حصول الأولى.

نخلص مما سبق إلى أمور هي:

١. لا فرق بين جملة الشرط سواء اقترنت أو لم تقترن إذ كيف يكون الفعل في محل جزم وهو غير مقترن بالفاء أو إذا ولا يكون للجملة محل، فالصحيح أن لكليهما محل من الإعراب.
٢. إن دخول أداة الشرط على جملة الشرط يسلبها تمام فائدتها وتصبح محتاجة إلى الجواب الذي تتم به فائدتها، فإذا قلنا مثلاً: نجح الطالب نجد أن الجملة هنا مكتفية بنفسها، أما إذا قلنا: إن ينجح الطالب، نجد أن أداة الشرط قد سلبت الجملة تمامها وجعلتها محتاجة إلى الجواب.

(١) سورة الطارق، الآيات (٨-٩).

(٢) القراءات وأثرها في علوم العربية، محمد محمد سالم محيسن، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط١-

١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م، ٢/١٩٣.

٣. أن جملة الجواب عمدة في موقعها؛ لأن الجملة يكون لها محل إعرابي إذا كانت مؤهلة بطبيعتها للموقعية، أي أن تسند ويسند إليها، فتقع عمدة كما في جملة الجواب هذه، وما دامت الجملة مفيدة وصالحة بنفسها للوقوع موقعاً إعرابياً، وعليه يقوم المعنى في السياق، فإنها جملة تتم بها الفائدة كالخبر؛ وعليه يكون لجملة جواب الشرط محل إعرابي، فجملة الشرط في موقع المسند إليه، وجملة الجواب في موقع المسند، فتركب جملة الجواب مع جملة الشرط تركيب إسناد، وتستحق الرفع على الخبر.

المبحث الخامس

جملة صلة الموصول

لاحظنا فيما سبق بيانه في الفصل الماضي في مبحث جملة الصلة^(١) أن النحاة - ومن خلال دراستهم للموصول وصلته - قد أدركوا أن الموصولات كلمات شديدة الإبهام، رغم كونها معرفة عندهم؛ ومن ثم فهي تحتاج إلى ما يزيل عنها هذا الإبهام وهو ما تؤديه جملة الصلة^(٢)، ومن هنا فقد قرر النحاة أن وظيفة جملة الصلة هو وصف المعرفة، "ومعنى ذلك أن ما كان يحول دون وصف المعرفة يزول باستخدام الموصول مع صلته"^(٣)، وعلى هذا اقتضى أن يتقدم الموصول وتتأخر جملة الصلة، كما اقتضى أن لا يفصل بين الموصول وصلته فاصل أجنبي قال ابن جني (ت ٣٩٢هـ): "ولا يجوز الفصل بين الصلته والموصول بالأجنبي، ولو قلت ضربت التي سوطا أخوها جعفر، لم يجز لأنك فصلت بالسوط وهو أجنبي بين الصلة والموصول"^(٤)، وإن كان بعض النحاة رصد حالات يجوز فيها الفصل بينهما كالفصل بجملة القسم، وجملة النداء بعد المخاطب، والجملة المعترضة، وجملة الحال، ولكنهم يرون أن هذا الفصل لا يكون إلا في الشعر ويخرج للضرورة^(٥)؛ لذلك نجد أن بعض النحاة يرى أن الموصول وصلته كالكلمة الواحدة، لا يمكن أن يستقل الموصول بنفسه، قال المبرد (ت ٢٨٥هـ): "فإنما الصلة والموصول كاسم واحد لا يتقدم بعضه بعضا فهذا القول الصحيح الذي لا يجوز في القياس غيره"^(٦)؛

(١) ينظر الفصل الثاني من هذا البحث، مبحث جملة الصلة، ص ١٠٥.

(٢) ينظر الصلة في الجملة العربية، عبداللطيف مطيع محمد، ص ١٩.

(٣) السابق، ص ٢١.

(٤) اللمع، ابن جني، ص ١٨٩-١٩٠.

(٥) ينظر همع الهوامع، السيوطي، ٢٧٨/١.

(٦) المقتضب، المبرد، ١٩٢/٣.

وعلى هذا بنا النحاة تعليلهم بناء الأسماء الموصولة، يقول أبو بركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ): "فإن قيل لما بنيت الأسماء الصلات؟ قيل لوجهين:

أحدهما: أن الصلة لما كانت مع الموصول بمنزلة كلمة واحدة، صارت بمنزلة بعض الكلمة، وبعض الكلمة مبني"^(١).

ولأن جملة الصلة تكون مع اسم الموصول كالوحدة الواحدة، فلا يجوز لاسم الموصول أن يتبع، أو يخبر عنه، ولا يستثنى منه قبل أن يستوفي الصلة التي يجب ألا تتقدم هي، أو أي من أجزائها عليه؛ لذا يرى الباحث في ظنه أن جمهور النحاة من القدماء والمحدثين قد وقعوا في إشكال كبير حين عدوا جملة الصلة لا محل لها من الإعراب، مع أنهم - وكما رأينا من أقوال^(٢) - يقررون أن الاسم الموصول وصلته بمنزلة الاسم الواحد، أو بمنزلة اسم مفرد، أو كأنهما شيء واحد، وبعضهم من أول الصلة بمفرد مشتق ومصدر إلى غير ذلك من التسميات على ما هو مبسوط في مؤلفاتهم^(٣)، وعليه كان ينبغي النظر إلى جملة الصلة مع الاسم الموصول كأنهما شيء واحد لا ينفك أحدهما عن الآخر فما يقع من إعراب يقع على الكل لأنهما كالكلمة الواحدة، قال ابن يعيش (ت ٦٣٤هـ): "معنى الموصول أن لا يتم بنفسه ويفتقر إلى كلام بعده أو قبله ليتم به اسما فإذا تم بعده كان حكمه حكم سائر الأسماء التامة ويجوز أن يقع فاعلا ومفعولا ومضافا إليه ومبتدأ وخبراً"^(٤)، وقال شوقي ضيف: "وضعت جملة الصلة في الجمل التي لا محل لها من الإعراب وهو وضع غير دقيق منطقيا لأن الاسم الموصول في مثل: (أقبل الذي حاضرننا أمس) لا يفهم معناه، ولا يتم إلا مع ذكر صلته فهي تلزمه لزوم

(١) أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، ص ٢٦٥.

(٢) ينظر الفصل الثاني، ص ١٠٩.

(٣) ينظر صلة الموصول ليست جملة، أ.د. سعيد الزبيدي، ص ٢٤.

(٤) شرح المفصل، ابن يعيش، ١٣٩/٣.

المبتدأ من الخبر والنعت للمنعوت، وكان ينبغي أن توضع في طائفة الجمل التي لها محل من الإعراب هو نفس محل الاسم الموصول^(١).

إن الموصول يحتاج إلى صلته وبها يكتمل المعنى، لما بينهما من شدة التلازم والارتباط، فلا يقعان منفصلين في التركيب، ولا يوجد فاصل بينهما، حتى إن المصطلح اللغوي الذي يطلق عليهما مأخوذ من مادة لغوية واحدة، وقد قرر النحاة أن التلازم بين الأثنين قويا جدا لدرجة أن جملة الصلة جيء بها لتزيل إبهام الموصول، وبسبب هذا التلازم يكره الفصل بينهما، ويعد الفصل بينهما من قبيل الفصل القبيح غير المطرد قال ابن جني (ت ٣٩٢): "وعلى الجملة فكما ازداد الجزءان اتصالا قوي قبح الفصل بينهما"^(٢)، فقيمة التلازم التركيبي تتحدد في أنه يسهم في الحكم على التركيب بأنه أصبح يؤدي المضمون المراد منه، وكذلك يقيس البلاغيون فصاحة الكلام، فلا بد أن تتعلق معاني الكلمات بعضها ببعض، ويكون بعضها بسبب بعض^(٣)، يقول الجرجاني (ت ٤٧١هـ): "وجملة الأمر أنا لا نوجب الفصاحة للفظة مقطوعة مرفوعة من الكلام الذي هي فيه. ولكننا نوجبها لها صلة بغيرها، ومعلقا معناها بما يليها"^(٤)؛ لذلك كان تقيد النحويين لحالات الفصل بين الموصول وصلته منطلق من حرصهم على دلالة التركيب النحوي؛ لأن الموصول وكما رأينا اسم مبهم لا يحمل مدلولاً بعينه فهو مفتقر دائماً إلى جملة الصلة التي تكسبه الدلالة على المعنى، ويشكل معها وحدة واحدة تمثل أحد ركني الجملة، ويتم مع ركنيها الآخر المعنى، ويفيد الحكم، ففي قولنا: (هذا الذي تعرف البطحاء وطأته) يعرب النحويون (هذا): اسم إشارة في محل رفع مبتدأ، و(الذي): اسم

(١) تيسير النحو، شوقي ضيف، ص ١٩٣.

(٢) الخصائص، ابن جني، ٣٩٧/٢.

(٣) ينظر، ظاهرة التلازم التركيبي ومنهجية التفكير النحوي، د. جودة مبروك محمد، ص ٥-٦.

(٤) دلائل الإعجاز، عبدالقاهر الجرجاني، ص ٤٠٢.

موصول في محل رفع خبر، وهم يرون أن الجملة تامة تركيبيا عند هذا الحد، وليس الأمر كذلك، فما الدلالة التي تحملها جملة (هذا الذي)؟ بالتأكيد إنها جملة مفتقرة إلى الدلالة بسبب انفصام قرينة التلازم بين الموصول وصلته؛ لذلك يرى الباحث أن ما ذهب إليه أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) فيما نسبته إليه الأزهرى (ت ٩٠٥هـ) هو الصواب، إذ ذهب إلى أن المحل للموصول وصلته معا، فلا يعرب (الذي) وحده خبراً، بل يعرب مع صلته في محل رفع خبر، كما هو الشأن مع الموصول الحرفي، فهم يؤولون مصدرا مع الموصول الحرفي وصلته بحيث يحتل هذا المصدر المؤول محلا إعرابيا^(١).

ومما سبق يرى الباحث أن جملة الصلة مع موصولها جملة واحدة هي جملة وصفية لها وظيفتها في الكلام، ومن ثم فهي لا تنفصل عن موصولها وهي لذلك جملة فرعية لا تستقل بمعنى، ويمكن القول أن هذا الرأي هو أقرب إلى واقع الاستعمال اللغوي، قال شوقي ضيف: "وضعت جملة الصلة في الجمل التي لا محل لها من الإعراب وهو وضع غير دقيق منطقيا لأن الاسم الموصول في مثل: (أقبل الذي حاضرننا أمس) لا يفهم معناه، ولا يتم إلا مع ذكر صلته فهي تلزمه لزوم المبتدأ من الخبر والنعت للمنوعات، وكان ينبغي أن توضع في طائفة الجمل التي لها محل من الإعراب هو نفس محل الاسم الموصول"^(٢).

نظرة تقويمية إلى إعراب جملة الصلة:

يرى بعض النحاة أن جملة الصلة لا يصح أن تقع صفة للموصول على رغم أنها تزيل إبهام الاسم الموصول؛ لأن الموصول معارف اتفاقا، والجمل نكرات، والنكرة لا تقع صفات المعارف، يقول الاسترأبادي (ت ٦٨٦هـ): "وأما الصلة فقال بعضهم إنها معربة

(١) ينظر موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، خالد الأزهرى، تح: عبدالكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م، ص ٥٥.

(٢) تيسير النحو، شوقي ضيف، ص ١٩٣.

بإعراب الاسم الموصول اعتقاداً منه أنها صفة الموصول لتبينها له كما في الجمل الواقعة صفة للنكرات وليس بشيء؛ لأن الموصول معارف اتفاقاً منهم والجمل لا تقع صفات المعارف^(١)، وهذا الكلام بجانبه الصواب لأن جملة الصلة لا تأتي صفة للموصول مباشرة بل يتوصل بسبب الموصول إلى وصف المعرفة فلما كانت الجملة نكرة والنكرة لا يمكن أن يوصف بها المعرفة جيء بالاسم الموصول ليتوصل به إلى وصف المعارف بالنكرة ثم جعلت هذه الجملة صفة للاسم الموصول، قال ابن يعيش (ت ٦٣٤هـ): "إن الذي وأخوته مما فيه لام إنما دخل توصلًا إلى وصف المعارف بالجمل، وذلك أن الجمل نكرات، أرادوا أن يكون في المعارف مثل ذلك فلم يسغ أن تقول: مررت بزيد أبوه كريم، وأنت تريد النعت لزيد؛ لأنه ثبت أن الجمل نكرات والنكرة لا تكون وصفاً للمعرفة، ولم يكن إدخال لام التعريف على الجملة لأن هذه اللام من خواص الأسماء، والجملة لا تختص بالأسماء بل تكون اسمية وفعلية فجاءوا حينئذ بالذي متوصلة بها إلى وصف المعارف بالجمل فجعلوا الجمل التي كانت صفة للنكرة صفة للذي وهو الصفة في تمام اللفظ"^(٢)، وعلى هذا فإن الذي وغيره من الموصولات تقوم بهمة تعريف الجملة وتصبح هي والجملة في مقام المفرد، وحيث إن الاسم الموصول من الأسماء الناقصة التي تحتاج إلى تمام فإن جملة الصلة تحقق لها التمام فتكونان معاً اسمًا مفردًا.

وعند تتبعنا آراء النحاة في مصطلح جملة الصلة وجدنا أن منهم من يطلق مصطلح (جملة الصفة) لدلالة على جملة الصلة مما يشي بأن هناك تشابهاً واضحاً بين جملة الصلة وجملة الصفة من حيث التركيب والمعنى، ومن هؤلاء النحاة الفراء (ت ٢٠٧) فقد رأينا في ما سبق^(٣) أن الفراء استخدم مصطلح الصلة لدلالة على ثلاث معان

(١) شرح الكافية، الرضى، ٣٩/٢.

(٢) شرح المفصل، ابن يعيش، ٣/ ١٤١.

(٣) ينظر الفصل الثاني، ص ١٠٠.

اصطلاحية هي: الحرف الزائد، وجملة الصلة، وجملة الصفة إذ سماها صلة النكرة^(١)، ومثله قال ابن يعيش (ت ٦٣٤ هـ): "ولما يكون له موضع من الإعراب إذا تم بصلة. والصواب عندي أن الإعراب للاسم الموصول، ومجرى الصلة من الموصول مجرى الصفة من الموصوف فكما لا يتوقف إعراب الموصوف على تمامه بالصفة كذلك لا يتوقف إعراب الموصول على تمامه بالصلة"^(٢)، إلا أن ابن يعيش فرق بين الجملتين أن الجملة الصفة لها موضع لأنها تقع موقع المفرد وجملة الصفة لا تقع موقع المفرد^(٣) وقد بين الباحث سابقا أن هذا الفرق لا يمكن الاستناد عليه؛ لأن النحاة الذين منعوا تأويل جملة الصلة بمفرد نظروا إليها وحدها منفصلة عن الموصول، في حين أنه لا يمكن النظر إليها إلا مسبوكة مع الموصول بحيث يكونان شيئا واحداً فحينئذ يمكن لنا أن نعربها صفة للموصول لأنها تكون قد عملت عمل الصفة من بيان إبهام الاسم الواقع قبلها، ومن هؤلاء النحاة.

ولأن الموصول - وكما رأينا - اسم مبهم لا يحمل مدلولاً بعينه فهو مفتقر دائماً إلى جملة الصلة التي تكسبه الدلالة على المعنى، ويشكل معها وحدة واحدة تمثل أحد ركني الجملة؛ لذلك يمكن أن نعرب جملة الصلة مع موصولها مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً، فما يقع على الموصول من إعراب يقع على الصلة لأن الصلة مع الموصول بها يتم مع ركنيها الآخر المعنى، ويفيد الحكم، ففي قولنا: جاء الذي أكرمته، لا يمكن نعرب الذي فاعلاً وجملة الصلة بعده لا محل لها لأن الذي هنا مفتقرة إلى الدلالة بسبب انفصام قرينة التلازم بين الموصول وصلته.

(١) ينظر إعراب الجمل التي ليست بذات المحل الفراء أنموذجاً، عبدالحليم عبدالله، ص ١١٦.

(٢) شرح المفصل، ١٣٩/٣.

(٣) ينظر السابق.

إن الجملة وحدة لغوية أو تركيب مفيد يحسن السكوت عليه، ولما كان جملة الصلة مع الموصول هي التي يتم المعنى كانت هي وموصولها الخبر؛ لأن المعنى هو الذي يدور عليه الإعراب، فقديمًا قيل: الإعراب فرع المعنى - إذ بمعرفة حقائق الإعراب، والوقوف على تصرف حركاته وسكناته يسلم اللسان، ويصح الكلام، وتعرف أكثر المعاني، ويحصل المراد، لذلك كان على المعرب أن يفهم معنى ما يريد إعرابه مفردًا كان، أو مركبًا، قبل الإعراب، حتى يتسنى له إعرابه إعرابًا سليمًا؛ لأنه بمعرفة المعنى يحسن التوجيه ويصح الإعراب وإذا استغل المعنى، واستبهم المراد منه صعب فهمه، واشكل إعرابه، والموصول - كما رأينا - لا يتضح معناه ولا يفهم المراد منه إلا مع صلته؛ لذلك لم يكن وجودها لغوا لا فائدة منه، بل عليها يتوقف فهم المراد ولهذا كانت جملة الصلة أحق بموضع إعرابي لا أن تسلب ذلك الموقع.

ومما ورد أمثلة على أن الموصول وصلته يؤول بمفرد:

١. قَالَ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾^(١)، قال الفراء

(ت ٢٠٧هـ): "وقوله: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾، تمامًا

على المحسن... وإن شئت جعلت (الذي) على معنى (ما) تريد: تمامًا على ما

أحسن موسى، فيكون المعنى: تمامًا على إحسانه"^(٢)، وقال الزجاج (ت ٣١١هـ):

"ومعنى (على الذي أحسن) يكون على (تمامًا على المحسن)، والمعنى: تمامًا من الله

على المحسنين"^(٣)، وقال مكي القيسي (ت ٥٣٧هـ): "من رفع (أحسن) أضمر (هو)

ابتداء و(أحسن) خبره، والجملة صلة (الذي)، ومن فتحه جعله فعلا ماضيا، صلة

(١) سورة الأنعام، الآية (١٥٤).

(٢) معاني القرآن، الفراء، ١ / ٣٦٥.

(٣) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ٢ / ٣٠٦.

(الذي) وفيه ضمير يعود على (الذي) تقديره: تماما على المحسن، وقال الزمخشري (ت ٥٣٨هـ): "تماما للكرامة والنعمة، على الذي أحسن، على من كان محسناً صالحاً"^(١)، وقد ذكر الدكتور: سعيد الزبيدي في بحثه (صلة الموصول ليست جملة) ما يربوا على عشرة أقوال في تفسير الآية كلهم اتفقوا على تفسير (الذي أحسن) أي على المحسن^(٢).

٢. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَحُضِّمُ كَالَّذِي خَاضُوا﴾^(٣) قال الفراء (ت ٢٠٧هـ) تعليقاً على هذه الآية: "يريد كخوضهم الذي خاضوا"^(٤)، وقال الزمخشري (ت ٥٣٨هـ): "كالفوج الذي خاضوا، وكالخوض الذي خاضوه"^(٥).

٣. قَالَ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ﴾^(٦)، قال الزمخشري (ت ٥٣٨هـ): "... أو ذلك التبشير الذي يبشر الله عباده"^(٧)، وقال السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ): "أي ذلك تبشير الله عباده..."^(٨).

مما تقدم يرى الباحث أن جملة الصلة لها محل إعرابي فيمكن أن تعرب مع الموصول أحد ركني الجملة كما ذهب إلى ذلك العكبري (ت ٦١٦هـ) على ما بيناه.

(١) الكشف، الزمخشري، ٣٥٣.

(٢) ينظر صلة الموصول ليست جملة، أ.د سعيد الزبيدي، ص ٢٦-٤١.

(٣) سورة التوبة، الآية (٦٩).

(٤) معاني القرآن للفراء، ٤٤٦/١.

(٥) الكشف، الزمخشري، ص ٤٤١، وينظر صلة الموصول ليست جملة، سعيد الزبيدي، ص ٢٦-٤١.

(٦) سورة الشورى، الآية (٢٣).

(٧) الكشف، ص ٩٧٦.

(٨) الدر المصون، السمين الحلبي، ٢٢١/٣.

نخلص مما سبق إلى أمرين:

١. لا يمكن النظر إلى جملة الصلة إلا مسبوكة مع الموصول بحيث يكونان شيئاً واحداً فحينئذ يمكن لنا أن يكون لها موقع من الإعراب.
٢. الاسم الموصول اسم مبهم لا يحمل مدلولاً بعينه فهو مفتقر دائماً إلى جملة الصلة التي تكسبه الدلالة على المعنى، وبشكل معها وحدة واحدة تمثل أحد ركني الجملة؛ لذلك يمكن أن نعرب جملة الصلة مع موصولها مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً، فما يقع على الموصول من إعراب يقع على الصلة لأن الصلة مع الموصول بها يتم مع ركنيها الآخر المعنى، ويفيد الحكم.

بعد هذا التحليل والنقد والبيان في هذا الفصل خلص الباحث إلى عدة أمور هي:

١. يرى الباحث أن الجملة الابتدائية لا ينبغي النظر إليها نظرة نحوية، وإنما ينظر لها نظرة بلاغية من كونها إنشاءً أو خبراً.
٢. أن القطع الذي يحدث في سياق الكلام بين الجملة المستأنفة والجملة السابقة عليها هو قطع ظاهري شكلي، لذا ينظر إلى الجملة السابقة على أنها بدل أو حال من الجملة السابقة عليها، فيكون لها محل من الإعراب.
٣. لا فرق بين الجملة الاعتراضية والجملة الحالية لا من حيث الشروط التي أوجدها النحاة للتمييز بينهما فيخرجوا بذلك من الأشكال، ولا من حيث الموقع الإعرابي، فتعرب الجملة الاعتراضية على ذلك حالاً مؤكدة لمعنى الخبر.
٤. الوظيفة التي تقوم بها الجملة التفسيرية في السياق هي وظيفة نحوية، ولا علاقة لها بالإعراب المحلي؛ لأن القصد من الجملة التفسيرية هو الإضافة إلى الكلام من جهة ثم إعطاء النص معنى أكثر وضوحاً، فتقوم الجملة التفسيرية بهذه الوظيفة ويكون لها موقع من الإعراب، وتوجه على أنها بدل من الجملة المفسرة.

٥. جملة جواب القسم جملة مفيدة مستقلة قائمة بذاتها، وتشكل مع جملة القسم إسنادًا تامًا، بدليل حاجتها إلى رابط يربطها مع جملة القسم، وعلى ذلك يكون لجملة جواب القسم محلا إعرابيا؛ فتوجه على أنها في محل رفع على الخبر لجملة القسم التي هي في محل رفع على الابتداء.

٦. لا فرق بين جملة الشرط سواء اقترنت أم لم تقترن، وعليه يكون لجملة القسم موقع إعرابي؛ لأن دخول أداة الشرط على جملة الشرط يسلبها تمام فائدتها وتصبح محتاجة إلى الجواب الذي به تتم فائدتها، فتكون جملة الجواب عمدة في موقعها فتعرب في محل رفع على الخبر.

٧. يشكل الاسم الموصول مع جملة الصلة وحدة واحدة تمثل أحد ركني الجملة؛ لذلك يمكن أن نعرب جملة الصلة مع موصولها مبتدأ أو خبرًا أو فاعلاً، فما يقع على الموصول من إعراب يقع على الصلة لأن الصلة مع الموصول بها يتم مع ركنيها الآخر المعنى، ويفيد الحكم.

الخاتمة^{٢٣٤}

وبعد هذا، فما قد وصل البحث إلى نهايته - والحمد لله - وقد سعى فيه الباحث إلى الكشف عن المحل الذي تقع فيه الجمل التي يسميها النحاة لا محل لها من الإعراب، معتمداً في ذلك على الكشف عن العلاقة التي تربط هذه الجمل بالسياق الواردة فيه، من خلال الكشف عن الوظائف اللغوية التي تؤديها هذه الجمل، ومستندا على ما أسسه النحويون القدماء من أسس وقواعد، وعلى آراء المحدثين واجتهادات التي كانت تسعى دائماً إلى تخلص اللغة مما قد يشوبها من صعوبات، فقام بجمع تلك الآراء مؤلفاً بينها، مرتباً لها، وقد بان للباحث أهمية الجملة في السياق وما تحمله من دلالات ومعاني يستطيع من خلالها المتكلم أن يوصل ما يريده إلى ذهن المتلقي؛ لذا يرى الباحث أن الدراسة اللغوية الحقيقية لابد أن تنطلق من الجملة؛ لأن الجملة هي التي تسبر حقيقة النظم، وتبين كيفية رصفه، وصور تأليفه، فهي تمثل ذلك الشكل المصغر لكيان واسع التعقيد، أساسه عنصران هما: المسند والمسند إليه؛ لذا يدعو الباحث إلى الاهتمام بتعلم الجملة دراسة وتحليلاً، وأما ما يتعلق بالمحطات التي وقفت عندها الدراسة فهذه أهم النتائج التي توصل إليها الباحث من هذا البحث:

١. أن إعراب الجمل ضروري لفهم الكلام ونظمه، وبيان ترابطه وسر جماله، ولا يكون ذلك إلا بمعرفة مواقع الجمل، وطرائق تأليفها وتناسبها، ولا سبيل إلى معرفة ذلك إلا بمعرفة إعرابها وهي في السياق، إذ يحكم إعراب الجملة العلاقات الدلالية بينها وبين ما يكتنفها من كلام؛ لذا لا يمكن القول بإلغائه.

٢. لا يمكن إلغاء الإعراب المحلي في الجمل بدعوى التيسير؛ لأن مكن الصعوبة في إعراب الجمل ليس في تعيين المحل الإعرابي من رفع ونصب وجر؛ وإنما في تعيين الوظيفة الإعرابية للجملة من فاعلية ومفعولية وغيرها من الوظائف الأخرى، والذي يهتدي إلى تعيين الوظيفة الإعرابية للجملة غالباً ما يوفق في تعيين المحل الإعرابي؛ لكون الأمور تصبح واضحة له بعد ذلك، فإن قال: إن الجملة مفعول به يسهل عليه القول إنها في محل نصب كون أن المفعول به دائماً منصوب، وهكذا الأمر في الجمل الأخرى.

٣. يذهب الباحث مذهب الجمهور في عد الجمل التي لا محل لها من الإعراب سبع جمل كما ذهب ابن هشام ومن تبعه، والجمل التي لها محل سبع جمل أيضاً كما نص الجمهور، وما ذكره بعضهم من جمل في هذا الباب يعد من باب التفصيل الذي يحسن فيه الإجمال.

٤. بمناقشة الأساس الذي اعتمده النحويون للحكم على الجمل بعدم الإعراب تبين:
أ. أن مقولة النحاة التي مفادها أن الجمل التي تقدر بالمفرد لها محل من الإعراب وما لم يصح تقديره بالمفرد لا محل له من الإعراب، لا تصمد دائماً أمام النقد، فهناك جمل لها محل من الإعراب ومع ذلك لا يصح تأويلها بالمفرد، ومن ذلك جملة خبر ضمير الشأن.

ب. ليس من الضروري أن تكون الدلالة الموقعية للجملة مطابقة تماماً للمفرد، فإن للجملة طبيعتها التي تختلف عن طبيعة المفردات مثلما تختلف المفردات فيها، وإذا كان القياس في إعراب المفردات تقريبياً فإن القياس بين المفردات والجمل يجب أن يكون تقريبياً.

ج. أن قاعدة التأويل هذه قاعدة تعليمية لا يمكن التسليم لها كلياً؛ لأن وظيفة المفرد في الجملة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالحدث في تركيب الجملة، ولا يمكن قياس إعراب الجملة على المفرد، فالذي يبين محل الجملة من الإعراب ليس التأويل من عدمه، وإنما هو في حقيقة الإعراب الذي يفسر النظام اللغوي الذي قامت الجملة على أساسه.

٥. أن القول بعدم محلية هذه الجمل السبع للإعراب لم يكن محل اتفاق بين النحاة؛ فبتتبع الآراء تبين أن مجموعة من النحويين القدماء أو المحدثين ذهبوا إلى محلية بعض هذه الجمل للإعراب.

٦. يرى الباحث أن الجملة الابتدائية لا ينبغي النظر إليها نظرة نحوية، وإنما ينظر لها نظرة بلاغية من كونها إنشاء أو خبراً.

٧. أن القطع الذي يحدث في سياق الكلام بين الجملة المستأنفة والجملة السابقة عليها هو قطع ظاهري شكلي، لذا ينظر إلى الجملة السابقة على أنها بدل أو حال من الجملة السابقة عليها، فيكون لها محل من الإعراب.

٨. لا فرق بين الجملة الاعتراضية والجملة الحالية لا من حيث الشروط التي أوجدها النحاة للتمييز بينهما فيخرجوا بذلك من الأشكال، ولا من حيث الموقع الإعرابي، فتعرب الجملة الاعتراضية على ذلك حالاً مؤكدة لمعنى الخبر.

٩. الوظيفة التي تقوم بها الجملة التفسيرية في السياق هي وظيفة نحوية، ولا علاقة لها بالإعراب المحلي من عدمه؛ لأن القصد من الجملة التفسيرية هو الإضافة إلى الكلام من جهة ثم إعطاء النص معنى أكثر وضوحاً، فتقوم الجملة التفسيرية بهذه الوظيفة ويكون لها موقع من الإعراب، وتوجه على أنها بدل من الجملة المفسرة.

١٠. جملة جواب القسم جملة مفيدة مستقلة قائمة بذاتها، وتشكل مع جملة القسم إسنادًا تامًا، بدليل حاجتها إلى رابط يربطها مع جملة القسم، وعلى ذلك يكون لجملة جواب القسم محلا إعرابيا؛ فتوجه على أنها في محل رفع على الخبر لجملة القسم التي هي في محل رفع على الابتداء.

١١. لا فرق بين جملة الشرط سواء اقترنت أم لم تقترن، وعليه يكون لجملة القسم موقع إعرابي؛ لأن دخول أداة الشرط على جملة الشرط يسلبها تمام فائدتها وتصبح محتاجة إلى الجواب الذي به تتم فائدتها، فتكون جملة الجواب عمدة في موقعها فتعرب في محل رفع على الخبر.

١٢. يشكل الاسم الموصول مع جملة الصلة وحدة واحدة تمثل أحد ركني الجملة؛ لذلك يمكن أن نعرب جملة الصلة مع موصولها مبتدأ أو خبرًا أو فاعلا، فما يقع على الموصول من إعراب يقع على الصلة لأن الصلة مع الموصول بها يتم مع ركنيها الآخر المعنى، ويفيد الحكم.

١٣. اعتمد الباحث في مسألة الجملة على بيان وظيفتها؛ فإن كان الإعراب مساعدا لبيان وظيفة الجملة فأهلا به، وإلا فلا مرحبا به ولا يعتمد عليه.

والحمد لله أولاً وآخراً.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع:

١. أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، تح: بركات يوسف هبود، دار الأرقم، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٢. الأساليب الإنشائية في النحو العربي، عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، ط٥، ٢٠٠١.
٣. أسلوب الشرط في بخلاء الجاحظ، قمرية الكندية، دار كنوز المعرفة العلمية، الأردن، ط١، ٢٠١٤م.
٤. ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
٥. الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد الهروي، تح: عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية - دمشق ١٤١٣هـ/١٩٩٣م، ط٢.
٦. الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي، تح: غازي مختار طليمات، مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٧. الأصمعيات، الأصمعي، ت: أحمد شاكر، عبدالسلام هارون، بيروت - لبنان، ط٥.
٨. أصول النحو، محمد بن سهل بن السراج، تح: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
٩. إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ابن خالويه، دار ومكتبة الهلال - ١٩٨٥م.
١٠. إعراب الجمل وأشباه الجمل، فخرالدين قباوة، دار القلم العربي، سوريا - حلب، ط٥، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م.

١١. إعراب الجمل وأشباه الجمل، شوقي المعري، دار الحارث، دمشق - سوريا، ط١ - ١٩٩٧م.
١٢. الإعراب عن قواعد الإعراب، ابن هشام، تح: حسين جليل علوان، تموزة، دمشق، ط١، ٢٠١٢م.
١٣. إعراب القرآن الكريم وبيانه، محيي الدين الدرويش، دار اليمامة ودار ابن كثير للطباعة والنشر، دمشق، ط٨.
١٤. إعراب النص، دراسة في إعراب الجمل التي لا محل لها من الإعراب، حسني عبدالجليل، دار الصحوة، مصر، ط١.
١٥. الإعراب والبناء دراسة في نظرية النحو العربي، جميل علوش، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان - بيروت، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
١٦. إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، أبو البقاء العكبري، ط دار الكتب العلمية، بيروت.
١٧. أنوار الربيع في أنواع البديع، علي بن معصوم المدني، تح: شاكر هادي شكر، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ط١، ١٣٨٩ - ١٩٦٩م.
١٨. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط٢٠٠٤م.
١٩. الإيضاح، أبو علي الفارسي، تح: حسن شانلي فرهود، ط١، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
٢٠. الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، تح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
٢١. البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تح: عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٢٢. البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط دار التراث، القاهرة.
٢٣. البغداديات (المسائل المشككة)، أبو علي الفارسي، تح: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، لبنان - بيروت، ط ١، ٢٠٠٣م - ١٤٢٤هـ.
٢٤. بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبداللطيف، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ط ٢٠٠٣.
٢٥. بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف في الصحيحين، عودة خليل أبو عودة، دار البشير - ١٩٩٠.
٢٦. البيان في روائع القرآن، تمام حسان، عالم الكتب - القاهرة، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
٢٧. التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، تح: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
٢٨. تجديد النحو، شوقي ضيف، دار المعارف، مصر - القاهرة، ط ٦.
٢٩. والتحفة السنية شرح المقدمة الآجرومية، محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية.
٣٠. التراكيب الاسنادية (الجمال الظرفية والشرطية والوصفية)، علي أبو المكارم ط ١: مؤسسة المختار، القاهرة ٢٠٠٧ م.
٣١. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، بن مالك، تح: محمد كامل بركات، ط دار الكاتب العربي، ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م.
٣٢. التطبيق النحوي، عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٨، ط ٢.
٣٣. التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتصدير - مصر - القاهرة.

٣٤. تفسير التحرير والتتوير، محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس ١٨٨٤م.

٣٥. تفسير الكشاف، الزمخشري، تح: خليل مأمون شيخا، دار المعرفة بيروت، ط٢، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

٣٦. تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، تح: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع - السعودية، ط٢، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٣٧. تعدد الأوجه في التحليل النحوي، د. محمود حسن الجاسم، ط١، دار النمير - دمشق ٢٠٠٧.

٣٨. توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز، تح: فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر، مصر - الإسكندرية، ط٢، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧.

٣٩. تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط١، ١٩٨٦م.

٤٠. الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، تح: عبدالله بن عبدالمحسن التركي ومحمد رضوان عرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٤١. الجامع لإعراب القرآن، أمين عبدالرزاق الشوا، مكتبة الغزالي بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

٤٢. الجملة الاسمية، علي أبو المكارم، مؤسسة المختار، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧ م

٤٣. الجملة العربية تأليفها وأقسامها، فاضل السامرائي، دار الفكر، الأردن - عمان، ط٢، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م.

٤٤. الجملة العربية مكوناتها - أنواعها - تحليلها، محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب - القاهرة، ط٢ - ٢٠٠١.

٤٥. الجملة العربية في دراسات المحدثين، حسين علي فرحان العقيلي، دار الكتب العلمية، لبنان - بيروت.

٤٦. الجملة الفعلية، علي أبو المكارم، مؤسسة المختار، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م.
٤٧. الجملة في الدرس العربي الحديث، مسعود الحديدي، دار كنوز المعرفة للطبع والتوزيع - عمان - الأردن، ط١، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦.
٤٨. الجملة في القرآن الكريم صورها وتوجهها البياني، رباح أبو معزة، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا - دمشق، ط١، ٢٠١٤م.
٤٩. الجملة المعترضة في القرآن الكريم مواضعها ودلالاتها، سامي عطا حسن، دار الفرقان الأردن، ١٤٣٣هـ، ط١، ١٤٣٣هـ.
٥٠. الجملة النحوية نشأة وتطورا وإعرابا، فتحي عبد الفتاح الدجني، مكتبة الفلاح - الكويت، ط٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
٥١. الجنى الداني في الحروف والمعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تح: فخرالدين قباوه - محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٩٩٢م.
٥٢. حاشية الخضري على ألفية ابن مالك، محمد الخضري، دار الفكر - بيروت - ١٩٧٨م.
٥٣. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٩ - ١٩٩٩م.
٥٤. حقيقة الإعرال والإعراب، راسم الطحان، الناشر: Adi Verlag، حلب سوريا، ط١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
٥٥. خزانة الأدب، البغدادي، ت: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، ط٤، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، ٦٥/٢.
٥٦. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية - القاهرة، ط٢، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.
٥٧. الخلاصة النحوية، تمام حسان، ط: عالم الكتب مصر ٢٠٠٠م.

٥٨. دراسات نقدية في النحو العربي، عبدالرحمن أيوب مؤسسة المصباح للنشر والتوزيع - الكويت، ١٩٧٥م.
٥٩. دراسات في الإعراب، الشيخ عبدالهادي الفضلي، تهامة للنشر، جدة - السعودية، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
٦٠. درة التنزيل وغرة التأويل، الخطيب الإسكافي، تحقيق: محمد مصطفى آيدن، جامعة أم القرى، وزارة التعليم العالي سلسلة الرسائل العلمية الموصى بها (٣٠) معهد البحوث العلمية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
٦١. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف (السمين الحلبي)، تح: أحمد محمد الخراط، ط دار القلم، دمشق.
٦٢. دلائل الإعجاز، الجرجاني، تح: الشيخ محمد عبده والشيخ: محمد محمود الشنقيطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٩ هـ - ١٩٩٨م.
٦٣. ديوان امرئ القيس، امرئ القيس، تح: مصطفى عبدالشافى، دار الكتب العلمية - بيروت، ط٥، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م.
٦٤. الرد على النحاة، مقدمة شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٨٨م.
٦٥. رسالة في جمل الإعراب، الحسن بن قاسم المرادي، تح: سهير محمد خليفة، ط١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.
٦٦. رسالتان في النحو الحل في الكلام على الجمل، والتبيان في عطف البيان، أحمد بن محمد الأصبحي العنابي، تح: إبراهيم بن محمد أبو عباة، مكتبة العبيكان - الرياض، ط١، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م.
٦٧. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، محمود الألوسي، دار إحياء التراث العربي - لبنان، بيروت.

٦٨. سر صناعة الإعراب، ابن جني، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
٦٩. شذور الذهب، ابن هشام، تح: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
٧٠. شرح ابن عقيل، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، أمير - قم، لإيران، ط١٤، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.
٧١. شرح الرضي على الكافية، الرضي الأسترياذي، تح: د. حسن محمد الحفظي، جامعة الإمام محمد بن سعود - عمادة البحث العلمي - السعودية.
٧٢. شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
٧٣. شرح الشواهد الشعرية لأمّهات الكتب النحوية، محمد حسن شرّاب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٧ م.
٧٤. شرح قواعد الإعراب لابن هشام، محمد بن مصطفى القوجوي، تح: إسماعيل إسماعيل مروّة، دار الفكر دمشق ١٩٩٧ م.
٧٥. شرح المعلقات السبع، الزوزني، تحقيق ونشر: الدار العالمية، - ١٩٩٣.
٧٦. شرح المفصل، ابن يعيش، قدم له: إيميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
٧٧. الشرط والاستفهام في الأساليب العربية، سمير شريف ستيتية - دبي، دار القلم، ط١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
٧٨. الصاحب في فقه اللغة، ابن فارس، تح: أحمد حسن بسبج، دار الكتب العلمية بيروت، ط١ - ١٩٩٧ م.

٧٩. الصلة في الجملة العربية، د. عبداللطيف محمد، دار جرير للنشر والتوزيع - عمان - الأردن، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٨٠. العلامة الإعرابية بين القديم والحديث، محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة ٢٠٠١م.
٨١. علوم البلاغة، أحمد المراغي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
٨٢. الفعل زمانه وأبنيته، إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٣م.
٨٣. في إصلاح النحو العربي - دراسة نقدية - عبد الوارث سعيد، دار القلم/ الكويت، ط١، ١٩٨٥م.
٨٤. في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت - لبنان، ط١٤٠٦، ٢هـ - ١٩٨٦م.
٨٥. القراءات وأثرها في علوم العربية، محمد محمد سالم محيسن، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط١ - ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.
٨٦. الكتاب، سيبويه، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣، ١٩٨٨.
٨٧. كتاب الصناعتين: أبو هلال العسكري، تح: علي محمد البجاوي - محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي، ط١، ١٣٧١ - ١٩٥٢.
٨٨. كشف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التهانوي، تح: رفيق العجم - علي دحروج، مكتبة لبنان - سنة النشر، ط١، ١٩٩٦.
٨٩. الكليات، أبو البقاء الكفوي، تح: عدنان درويش، محمد المنصوري، مؤسسة الرسالة، ص١٠٦.
٩٠. الباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تح: د. عبد الإله النبهان، ط١، دار الفكر - دمشق.

٩١. المباحث المرضية المتعلقة بـ"من الشرطة"، ابن هشام الأنصاري، تح: مازن المبارك، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط١، ١٩٨٧.
٩٢. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ابن الأثير، تح: أحمد الحوفي وبدوي بطانة، دار النهضة للطباعة والنشر، مصر.
٩٣. مدخل في دراسة الجملة، محمود أحمد نحلة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
٩٤. مذكرات في قواعد اللغة العربية، سعيد الأفغاني، جامعة دمشق، ط٣.
٩٥. المسائل العسكرية في النحو لأبي علي الفارسي - تح: محمد الشاطر أحمد محمد، مطبعة المدني، مصر - القاهرة، ط١٤٠٣، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م.
٩٦. مشكل إعراب القرآن، مكي القيسي، تح: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت، ط٢، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م.
٩٧. المصباح في المعاني والبيان والبدیع، بدر الدين بن مالك، تح: حسني عبدالجليل، مكتبة الآداب بمصر، ١٩٨٩ م.
٩٨. معالم التفكير في الجملة عند سيبويه، محمد عبدو فلفل، دار العظماء، سوريا - دمشق - ٢٠٠٩ م، ط١.
٩٩. المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض القوزي، عمادة شؤون المكتبات - جامعة الرياض، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
١٠٠. معاني الحروف، أبو الحسن الرماني، تح: عرفان بن سليم الدمشقي، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ٢٠٠٥ م.
١٠١. معاني القرآن، للفراء، تح: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، القاهرة ١٩٩٥.
١٠٢. معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحق الزجاج، ت: عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت، ط١ - ١٩٩٨.

١٠٣. معاني النحو، فاضل السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن - عمان، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
١٠٤. معجم المصطلحات النحوية، محمد نجيب الأسدي، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
١٠٥. مغني اللبيب، ابن هشام، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، مكتبة سيد الشهداء، ط٥، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
١٠٦. مفاتيح الغيب، فخر الدين الرازي، دار الفكر للطباعة والنشر، ط١ - ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
١٠٧. مفتاح العلوم: يوسف بن أبي بكر السكاكي، تح: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
١٠٨. المقتضب، المبرد، تح: محمد عبدالخالق عزيمة، وزارة الأوقاف المصرية - القاهرة ١٤١٥ - ١٩٩٤م.
١٠٩. مقومات الجملة العربية، د. علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر القاهرة، ٢٠٠٦م.
١١٠. من أسرار الجمل الاستثنائية، أيمن عبدالرزاق الشوا، دار الوثقاني للدراسات القرآنية، دمشق - سورية، ط١ ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
١١١. من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة، ط٨، ٢٠٠٣م.
١١٢. من إشكاليات العربية، المصطلح النحوي - رواية اللغة، أ.د. سعيد الزبيدي، كنوز المعرفة - ط١، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.
١١٣. من بلاغة القرآن، د. أحمد أحمد بدوي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٥.

١١٤. المنوال النحوي، قراءة لسانية جديدة، عزالدين مجدوب، دار محمد علي المحامي، تونس، ط١، ١٩٩٨م.
١١٥. موسوعة النحو والصرف والإعراب، إميل يعقوب، دار العلم للملايين، بيروت لبنان - ٢٠٠٠م.
١١٦. موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، خالد الأزهرى، تح: عبدالكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة - بيروت، لبنان، ط١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.
١١٧. نحو القراء الكوفيين، خديجة أحمد مفتي، رسالة ماجستير في جامعة أم القرى، السعودية، ١٤٠١هـ.
١١٨. نظرات في التراث اللغوي العربي، عبدالقادر المهيري، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
١١٩. النحو الوافي، عباس حسن، مكتبة المحمدي - بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
١٢٠. همع الهوامع شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، لبنان - بيروت، ط١، ١٤١٨م - ١٩٩٨م.

ثانيًا: الدراسات والبحوث:

١. أسلوب القسم في القرآن الكريم، دراسة بلاغية، علي بن محمد الحارثي، رسالة الماجستير - جامعة أم القرى - السعودية، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.
٢. إعراب الجمل التي ليست بذات المحل الفراء أنموذجًا، عبدالحليم عبدالله، بحث في الشبكة.
٣. بناء الجملة عند مصطفى صادق الرافعي، عادل بن أحمد باناعمة، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى السعودية ١٤٢١ هـ.
٤. التأويل في إعراب الجمل (الجملة الشرطية مثالًا)، عمر مصطفى، بحث في مجلة جامعة دمشق - المجلد ٢٥ - العدد الأول والثاني ٢٠٠٩ م.
٥. تعدد المصطلح وتداخله قراءة في التراث اللغوي، د. خالد بسندي بحث في جامعة الملك سعود، كلية الآداب، قسم اللغة العربية ٢٠٠٥ م.
٦. الجمل التي لها محل من الإعراب والتي لا محل لها، د. طه محسن عبدالرحمن، بحث في مجلة آداب الرافدين، العدد ٧.
٧. الجمل التي لا محل لها من الإعراب ووظائفها الإبلالية (الجملة الاعتراضية، والجملة التفسيرية، وجملة الصلة) دراسة تطبيقية في سورة البقرة، يزيد بلعش، رسالة ماجستير في جامعة لخضر - بنانته - الجزائر ١٤٢٨ هـ، ٢٠٠٧ م.
٨. الجملة التفسيرية في القرآن، دراسة دلالية نحوية، كريم ذنون داود سليمان الحريثي، كلية الآداب في جامعة الموصل، ٢٠٠٥.

٩. الجملة التفسيرية بين الاتجاه الشكلي والوظيفي في النص القرآني، رجاء محسن حمد، بحث منشور في مجلة الكلية الإسلامية الجامعة / النجف الاشرف.
١٠. جهود الدارسين المحدثين في دراسة الجملة العربية، محمد يزيد سالم، رسالة ماجستير بجامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر.
١١. جهود شوقي ضيف التجديدية في النحو العربي، خليل حميش، الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري ٢٠١٤هـ.
١٢. صلة الموصول ليست جملة، أ. د.: سعيد الزبيدي، جامعة نزوى، سلطنة عمان، ٢٠١٥م.
١٣. ظاهرة التلازم التركيبي ومنهجية التفكير النحوي، جودة مبارك محمد، بحث منشور في كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، ٢٠١٠م.
١٤. نظرة في قرينة الإعراب، محمد صلاح الدين بكر، حوليات كلية الآداب - الكويت، الحولية ٣، الرسالة ٢٠، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
١٥. نظرات معاصرة في النحو العربي للأستاذ الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي الجملة العربية إنموذجاً، د. شيماء رشيد محمد، بحث في مجلة الأستاذ، العدد ٢١٣، لسنة ٢٠١٥ - ١٤٣٦هـ.